عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم

ايمان بدوي محمد الجيلاني

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1442هـ - 2021م

مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم

إعداد:

ايمان بدوي محمد الجيلاني

بكالوريوس فيزياء – جامعة القدس / فلسطين

المشرف: د. محمد شعيبات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الادارة التربوية

من كلية العلوم التربوية/ عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

1442هـ - 2021م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الإدارة التربوية

إجازة الرسالة

"مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم"

اسم الطالبة: ايمان بدوي محمد الجيلاني

الرقم الجامعي: (21910096)

المشرف: د. محمد شعيبات

نوقشت الرسالة وأجيزت بتاريخ: 7 / 8 /2021م، من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم و تواقيعهم.

1- رئيس لجنة المناقشة د. محمد شعيبات التوقيع: .....

2- ممتحنا داخليًا أ. د. محمود ابو سمرة التوقيع: ....

3- ممتحنا خارجيًا د. رجاء زهير العسيلي التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1442 هـ – 2021 م

الإهداء

وتعجز الكلمات عن وصف مشاعر الشكر والامتنان لكل من رافقني في دروب الحياة،

الى من آمنت دايما بقدراتي ودعمتني بدعائها وصلاتها نور العين أمي

الى روح والدي الغالية والتي لا تفارق روحي رحمه الله

الى من سعيت لأكون قدوة لهم في مسيرة طلب العلم، الى مهجة قلبي ابنائي " سمية، محمد، صفا وعبد الرحمن"

الى أحبائي ورفاق الدروب جميعا "أمس واليوم والغد" إخوتي الغالين "سهاد ، احسان، جنان وعبد الرحمن"

الى من قدم الدعم لي دوما زوجي العزيز مؤيد

الى من لهم الفضل في تعليمي أساتذتي الكرام

الى جميع من كان له الدور في نجاحي

الى فلسطين الصامدة وشعبها الآبي

الى من هم اشرف منا جميعا، شهدائنا الكرام

اليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

الطالبة : ايمان بدوي الجيلاني

إقرار

أقر أنا معدّة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة بإستثناء ما أشرت له حيث ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الأسم: ايمان بدوي محمد الجيلاني

التوقيع: .....

التاريخ: 7 / 8 / 2021

شكر وعرفان

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عزَّ وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي يسّر لي كل عسير وأحاطني بالرعاية الإلهية العظيمة، ، وألهمني القوة والصبر والعزيمة في شق طريقي نحو انجاز وتحقيق ما حققته في مسيرتي العلمية.

كما أقدم كامل تقديري وشكري للأساتذة والمشرفيين على رسالتي المتواضعة، والذي أسأل الله أن يضيف بها قيمة الى هذا العلم، وأخص بالشكر الدكتور محمد شعيبات لإشرافه على رسالتي، ولما قدمه من نصح وارشاد لي خلال مسيرة دراستي ودعمه وتوجهاته القيمة بجميع مراحل البحث، ولما قدمه لي من وقته وعلمه.

وأشكر إدارة جامعة القدس، وأتقدم لها بكل العرفان والإمتنان وخاصة كلية التربية متمثلة بجميع أعضاء الهيئة التدرسية، وأخص بالذكر قسم الإدارة التربوية الذين لا يبخلون علينا بعلمهم ومعرفتهم، ويقدمون المعارف والدعم لطلبتهم دوما، وأشكر ايضا إدارة جامعة بيت لحم وأخص بالشكر البروفيسور جميل خضر عميد البحث العلمي والأستاذة مهيرة أبو فرحة، وكما أشكر إدارة جامعة فلسطين التقنية – خضوري وأخص بالشكر الدكتور جعفر أبو صاع، لتوفيرهم وتسهيلهم لي الحصول على الخدمات المطلوبة في عمل رسالتي هذه، فلهم جميعا أقدم كل الشكر والإمتنان.

وأشكر أختي العزيزة جنان الجولاني لما زودتني به من مراجع وأبحاث، والصديقة ساجدة أبو راس على جهودها معي، وأخيرا أشكر جميع أهلي وأصدقائي ومعارفي على كل ما قدموه لي من نصح ودعم وإرشاد.

مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم

اعداد الطالبة: ايمان بدوي محمد الجيلاني

المشرف: د. محمد شعيبات

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدرسية في الجامعات الفلسطينة الآتية: (جامعة القدس، وجامعة فلسطين التقنية –الخضوري، وجامعة بيت لحم) للعام الدراسي (2020/ 2021) والبالغ عددهم (760) عضو هيئة تدريس، واختيرت منه عينة عشوائية بسيطة بلغ عدد افرادها (177) فردا، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وطبقت الباحثة أداة الأستبانة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت الأستبانة من (36) فقرة موزعة على أربعة مجالات وهي: (الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات، ومجال حرية التعبير، ومجال البحث العلمي، ومجال التدريس)، وتم التحقق من صدقها وثباتها بالطرق التربوية والإحصائية المناسبة.

وأظهرت النتائج إن درجة توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم جاءت بدرجة "عالية" ومتوسط حسابي كلي (3.82)، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توافر الحرية الأكاديمية من وجهة نظر المستجيبين تعزى لمتغير الجنس، والرتبة الأكاديمية، ونوع الكلية، والجامعة، في حين اظهرت وجود فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح من خبرته 10 سنوات فأقل.

وفي ضوء هذه النتائج التي توصلت اليها الدراسة أوصت الباحثة بضرورة تعزيز مفاهيم الحرية الأكاديمة وزيادة دور عضو هيئة التدريس في إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصصاتهم وفتح ابواب المناقشة مع الإدارات بشكل موسع إكثر والاهتمام بدفع عجلة البحث العلمي وخصوصا من الناحية المادية.

الكلمات المفتاحية: الحرية الأكاديمية، عضو هيئة التدرس، جامعة القدس، جامعة بيت لحم، جامعة فلسطين التقنية/ الخضوري.

The Level of the Academic Freedom for the Academic Staff in the Palestinian Universities from Their Prespectives.

Prepared by: Eman Badawi Aljilani

Supervised by: Dr. Mohammad Shuibat

Abstract

The study aim to identify the level of the academic freedom for the academic staff in the Palestinian universities from their prespectives. The study population consisted of all educational staff and lecturers who are working in the following universities: (Al-Quds University, Palestine Technical University - Kadoorie and Bethlehem University) for the Academic year (2020/2021). The study population is (760) faculties. A random sample was selected which included (177) participants. The researcher developed a questionnaire consisting of (36) items distributed over four fields: (Academic freedom of making decisions, Freedom of speech, freedom of academic research, and freedom of teaching). Validity and reliability of the questionnaire were verified using appropriate statistical methods.

The study result revealed that the level of the Academic freedom was high, and with arithmetic mean of (3.82). In addition to that, the study also showed there aren't any statistical differences in gender, posission, and university. On the other hand, it showed differences regarding experience, and the number of the years for whoever has 10 years and less.

According to the study results, the researcher has several recommendations, to enrich the understanding of Academic freedom, increase the role of the faculties in making decisions regarding their qualifications, allow discussion and suggestions with the supervisors, and encourage academic research financially.

Key words: Academic freedom, faculty, Al Quds University, Bethlehem University, Palestine Technical University/ Kadoorie.

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

إن الديمقراطية في التربية هي الطريق الى حرية المجتمع الإنساني في الحياة وان دور المؤسسات التربوية المختلفة يمكن في تعزيز مفاهيم العدالة والمساواة، وترسيخ قيم الحق والخير والأمن والسلام وحقوق الإنسان، والجامعة التي توفر الحرية الأكاديمية لكل من الأساتذة والطلاب، فهى بذلك تساعد على نمو الفكر، وإطلاق طاقات الإبداع، وتحقيق رسالة الجامعة في بناء إنسان حر، ومجتمع متحرر. (الزيودي، 2016).

للحرية ثمنٌ غالٍ قد يدفع الإنسان حياته للحصول عليها، فالعديد من الكتاب والباحثين قدموا حياتهم دفاعًا عن حرية الإنسان الفكرية منهم عبد الرحمن الكواكبي المعروف بشهيد الحرية فلقد عاش «شريدًا» ومات «شهيدًا» فى سبيل حرية الفكر السياسي، والعدالة الإجتماعية. (عمارة 2007).

والحرية الأكاديمية هي جزء لا يتجزأ من حرية الإنسان وحقه المشروع له في حرية التعليم وفي حرية الرأي والمعتقد، وخاصة ان الحرية الأكاديمية قد ارتبطت بالتطور الإجتماعي والإقتصادي واي بلد يسعى للتقدم والتطور لا يمكنه ان يحقيق أهدافه وفيه الحريات الأكاديمية مقموعة. فالحريات الأكاديمية هى إحدى الركائز الأساسية لنهضة الشعوب ورسم مستقبلها المشرق. (داوود، 2016).

وحيث ترى الباحثة ان الجامعات هى من أهم المؤسسات التربوية، فالمجتمع يضع ثقته فيها ساعيا بذلك لنشر ثقافته وتحقيق تطلعاته وأماله المستقبلية، نظرًا لكون الجامعة قد أصبحت مسرح للأنشطة المختلفة منها الثقافية والتعليمية والإجتماعية والسياسية، إضافة إلى هدفها الأساسي والذي أُنشئت من أجله وهو

التعليم، وبهذا أضحت الجامعة مؤسسة إنتاجية مهمة تساهم في الإنتاج بشكل مباشر عن طريق البحوث والإستشارات المتنوعة.

وأوضح الحلو، (2003) أن الحجر الأساس واحد اهم العناصر الرئيسية للجامعة هو الهيئات التدريسية، فهى من تلعب الدور القيادي الأبرز في العملية التعليمية التعلمية، وعليها يعتمد نجاح وتقدم الجامعة بالدرجة الأولى، وهذا النجاح كله يعتمد اولًا وأخرًا على ما توفره تلك الجامعة من مقومات للحصول على عناصر ذات كفاءة عالية من أعضاء هيئة التدريس قادرة على النهوض بالجامعات.

ويؤكد الابراهيم وطناش (1994) أنه نظرًا لأهمية الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في الجامعة، بإعتباره أحد الأركان الرئيسية في العملية التعليمية، فهو يقوم بدور الباحث والخبير والمستشار، علاوة على ما يقدمه من إنتاج علمي يساهم في حل مشكلات المجتمع ويساهم في عمليات التطوير والتنمية الشاملة، بالإضافة الى تعدد أدوار عضو هيئة التدريس ومسؤولياته داخل الجامعة، فهو يقوم بإعطاء المحاضرات، والتفاعل مع الطلبة، ووضع المناهج والمقررات الدراسية، ومنح الدرجات العلمية والإشراف على الرسائل والبحوث العلمية، وفضلًا على ذلك كله فهو يقوم بدور المعلم والمربي والقدوة الحسنة لطلابه. وحتى تتحقق مثل هذه الأمور لابد من إدارات الجامعات أن تقوم بواجباتها وتهتم بديمومة تطور عضو هيئة التدريس وإعداده الإعداد الصحيح، وهذا يشمل عدة جوانب اهمها تلبية حاجاته ومتطلباته. وهذه الحاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية بكافة نواحيها لعضو هيئة التدريس، على إعتبار أن الحرية الأكاديمية هي قيام عضو هيئة التدريس بتدريس المقررات المطروحة بالجامعة، ومناقشة أفكار غيره، بالإضافة إلى قيامه بالنشاطات البحثية بحرية ودون قيود. (شقير، 2003).

ولقد أكدت الجمعية العربية للحريات الأكاديمية على ضرورة توافر الحرية الأكاديمية معتبرة إياها شرط أساسي للوظائف المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والخدمات في الجامعات بشكل عام وفي مؤسسات وجامعات التعليم العالي في فلسطين بشكل خاص، وهذا ما شهدته مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، فخلال التطور الكمي كان هناك تطور نوعي ملحوظا في الأونة الاخيرة ، فبحسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي إلى (49) مؤسسة منها (15) جامعة حكومية وعامة وخاصة، وتسعى المؤسسات التعليمية لتحقيق الإستقلالية وترسيخ مفهوم الحرية الأكاديمية حيث إن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي هي من أُسس التطور والتميز في التعليم العالي وتحقيق جودته الشاملة، وإما استقلالية الجامعات فتمثل حجر الزاوية في هذه الحريات التي لا بد من الحرص عليها وتطويرها. (الجمعية العربية للحريات الاكاديمية ،2015).

وبالنظر إلى أوضاع جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية العربية والفلسطينية خاصة، ومن خلال ما تم عرضه، وجدت الباحثة انه لابد من وضع مسألة الحريات الأكاديمية وحمايتها ضمن أولويات الإصلاح في كل الدول العربية، فالعلم والإزدهار بحاجة للحرية الأكاديمية، وقمع الحرية او تحجيمها هو بتر لأحلام الشباب بعالمٍ عربي يكون في طليعة الأُمم، ومبني على حفظ الكرامة والاستقلالية الكاملة.

لذلك وفي ضوء ما تقدم ترى الباحثة أن موضوع الدراسة المتمثل في مدى توافر الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية يساعد على تطوير معارف أعضاء الهيئية التدرسية والطلبة ومهاراتهم وقيمهم وإتجاهاتهم نحو مفهومهم للحريات، ويزيد مقدرتهم للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم مستقبلا كمواطنين قادرين على قيادة التكيف مع متطلبات العصر وتحدياته والتكيف معه بإيجابية وإنتاجية عالية في إداراة إستراتيجية للتعليم والتقويم والتدريب وغيرها من الفعاليات التربوية.

2.1 مشكلة الدراسة

توفر إداراة الجامعة وتدعم الحرية الأكاديمية لجميع اعضاء هيئة التدريس، ومن مسؤوليات الجامعة أن تكون عند حسن ظن أعضاء هيئة التدريس ،فتقدم لهم الدعم للنضوج الفكري، وتنمية الوعي العلمي لديهم، وترسيخ وعيهم بذواتهم، وتعزيز هذا الوعي بإحترام أفكارهم بل وحتى الدفاع عنها عندما تكون في الإتجاه الصحيح وعموما فإن أعضاء هيئة التدريس ينضمون للمجتمع الجامعي ويرونه ركنًا أساسيا لإنطلاقهم نحو العالم الواقعي، فالوصول إلى الجامعة بالنسبة لهم هو بمثابة الخطوة الاولى إلى وعي الذات، والشعور بالأمن والاستقلال ورسم الخطوط العريضة لمستقبلهم ويسعى أعضاء هيئة التدريس لممارسة أنواع مختلفة من الحريات وأولها الحرية الأكاديمية، والمتأمل في الواقع الجامعي العربي يلحظ عدة أمور منها غياب الديمقراطية الفعلية في المجتمع العربي وفي المجتمع الأكاديمي على وجه الخصوص وهذا ما لفت نظر الباحثة أثناء الإطلاع على أخبار الجامعات ومتابعة القضايا الجامعية، فما يعرف بالجامعات العربية في الغالب هي مدارس للتعليم الجامعي يمارس فيها التعليم بواسطة الحفظ والتلقين وتدريس الكتب الكلاسيكية، فكانت النتيجة تخريج قيادات هزيلة وأساتذة بعدين كل البعد عن البحث العلمي وتطوره ولم تتمكن من إحراز أي تغيير جذري في بنية المجتمعات العربية. (مصطفى، 1995) و(صيداوي، 1991).

إن مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، ورغم ما أنجزته بنفسها في معظم الأحيان، من مسائل تتعلق بحوكمتها وتخطيطها مستفيدة من التجارب الإقليمية والدولية، إلا أنها إنساقت وراء أغراض المنافسة وجلب التمويل الخارجي أيضا، وضعف التنسيق بينها، وتدخلت في شؤونها الحكومة والتنظيمات السياسية، وتأثرت بنزعة الجهوية والعشائرية، ولكن يظل لجميع أعضاء المجتمع الأكاديمي الحق في القيام بوظائفهم كاملة دون تمييز من أي نوع ودون خشية التدخل أو القمع من جانب الحكومة أو أي جهة أخرى وهذا

ما تسعى الحرية الأكاديمية لتحقيقه وترسيخه في الجامعات الفلسطينية. (الجمعية العربية للحريات الأكاديمية، 2015).

وفي هذا السياق إرتأت الباحثة أنه لابد من تسليط الضوء على موضوع الحرية الأكاديمية لاعضاء هيئة التدريس في جميع المجالات العلمية والتعليمية والبحثية وغيرها فبالرّغم من المساحة التي تشغلها مواضيع حريات الإنسان وخاصة في الميدان التربوي إلا أن الباحثة لاحظت قلة في الدّراسات الفلسطينية في هذا المجال الأمر الذي حفز دوافعها للبحث والدّراسة عن مدى توافر الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية لعضو هيئة التدريس.

ومما سبق تحدّدت مشكلة الدّراسة في مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية .

1 . 3 اسئلة الدراسة

تحددت اسئلة الدراسة للاجابة على الأسئلة الاتية :

1. ما مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم؟
2. هل تختلف متوسطات إستجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغيرات الدراسة (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، ونوع الكلية، والجامعة)؟

1 . 4 فرضيات الدراسة

إنبثقت عن السّؤال الثّاني الفرضيّات الصّفريّة الآتية:

1. "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجنس".
2. "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية".
3. "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة".
4. "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الكلية".
5. "لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير سنوات الخبرة" .

5.1 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرّف على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.
2. التعرف على مدى الإختلاف بين متوسطات إستجابات افراد العينة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بأختلاف متغير الجنس، والرتبة الأكاديمية، والكلية، وسنوات الخبرة، والجامعة.
3. تقديم اقتراحات وتوصيات لزيادة توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

6.1 أهميّة الدّراسة

تنبع أهميّة الدّراسة من أهميّة الموضوع الذي تتناوله من مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، كما اكتسبت هذه الدّراسة أهميّة خاصة تتحدّد في ندرة الدّراسات في موضوع مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية على حد إطلاع الباحثة الأمر الذي أثار اهتمامها للبحث في هذا الموضوع.

وهذه الدّراسة ستفيد القادة التربويين وادارات الجامعات على حدّ سواء في دعم وتوفير الحرية الاكاديمية من خلال تسليط الضّوء على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وتسعى هذه الدارسة على إثراء الأدب التربوي وتحفيز الباحثين لإجراء دارسات حول الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، كما أنه من المتوقع ان نتائج الدراسة ستلفت إنتباه أدارات الجامعات والمسؤولين إلى ضرورة التركيز على توفير الحرية الأكاديمية داخل جامعاتها.

7.1 حدود الدّراسة

1. الحد الموضوعي: تناولت هذه الدّراسة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم.
2. الحد المكاني: اقتصرت هذه الدّراسة على الجامعات الفلسطينية الممثلة ب (جامعة القدس، وجامعة بيت لحم، وجامعة فلسطين التقنية–الخضوري).
3. الحد الزّماني: الفصل الثاني للعام الأكاديمي 2020 /2021.
4. الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية الممثلة ب (جامعة القدس، وجامعة بيت لحم، وجامعة فلسطين التقنية الخضوري).
5. الحد المفاهيمي: تحددت هذه الدراسة بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة.
6. أداة الدراسة: تحددت نتائج الدراسة بالأداة المستخدمة فقط (الإستبانة).

8.1 مصطلحات الدّراسة

الحرية الأكاديمية: هي الية أعمال نمط (الحوكمة الرشيدة) داخل المؤسسة الأكاديمية، وتعزيز الإستقلالية الجامعية من خلال إتباع المسار الديموقراطي في الإدارة الجامعية القائم على (التشاركية، والتداولية، والشفافية، والمساءلة، والتضمينية)، فضلا عن حرية التعليم والتعلم والتقصي والبحث في إطار من الحماية للأمن الشخصي والإنساني داخل وخارج الحرم الجامعي ولكافة اعضاء الجماعة الأكاديمية" (داود،2016 ، ص67).

وعرفت الباحثة الحرية الأكاديمية إجرائيا هى تحرر عضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من جميع القيود ودعم الإدارات العليا لفرص النمو مع إحترام الحدود المنطقية، وممارستها بمسؤولية.

عضو هيئة التدريس: وعرفته الباحثة اجرائيًا في هذه الدراسة كل من يُدرس من حملة الماجستير أو الدكتوراه في الجامعات الفلسطينية .

الجامعات الفلسطينية

جامعة القدس وجامعة بيت لحم وجامعة فلسطين التقنية الخضوري.

جامعة القدس: وهي جامعة فلسطينية، تأسست في العام 1984، ويقع حرم الجامعة الرئيسي في مدينة أبو ديس، وهناك مواقع أخرى موزعة في مدينة القدس وبيت حنينا والشيخ جراح ورام الله (البيرة). كما إن جامعة القدس "الحرم الرئيسي في أبو ديس"، هي الجامعة الوحيدة في العالم، التي يحيطها جدار الفاصل العنصري، وتحتوي الجامعة على خمسة عشر كلية أكاديمية موزعة على عدة مواقع، وهي: كلية الآداب، العلوم والتكنولوجيا، الطب وطب الأسنان، الصيدلة، الصحة العامة، المهن الصحية، القانون، كلية الدعوة أصول الدين، الفقه، القرآن والدراسات الإسلامية، ، الهندسة، التعليم، والإدارة، الاقتصاد والكلية الشرفية (بارد)– القدس، تستوعب هذه الكليات أكثر من ثلاثة عشر ألف طالب وطالبة من مختلقف المدن الفلسطينية.

جامعة فلسطين التقنية (خضوري) جامعة فلسطينية في مدينة طولكرم، وتعد من أبرز وأقدم الجامعات الفلسطينية، وهي الجامعة الحكومية الأولى والوحيدة في الضفة الغربية، تأسست في مدينة طولكرم عام 1930 وكانت عبارة عن معهد يخدم عموم فلسطين والدول المجاورة، لتتطور فيما بعد وتصبح جامعة، تم انشائها بتبرع مالي كبير خّلفه اليهودي العراقي الثري السير الياس خضوري بهدف إقامة مدرسة ومعهد زراعي في فلسطين، كما تبرع أهالي مدينة طولكرم بأراضيهم لإقامتها، ثم في بداية العام 1965، تم تأسيس قسم

لإعداد المعلمين، لتمنح بعدها الدبلوم في تخصص العلوم والرياضيات، وكانت مدة الدبلوم سنتين، وأصبح اسمها "معهد الحسين، وفي بداية العام 1982 تحويل اسمها من "معهد طولكرم" إلى "كلية مجتمع طولكرم"، وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية انتقلت مسؤولية الكلية إلى السلطة الفلسطينية عام 1994، ليتم تطويرها جذريًا وأصبح اسمها "كلية فلسطين التقنية – طولكرم (خضوري)"

جامعة بيت لحم: تقع الجامعة في مدينة بيت لحم في شارع الفرير وتبلغ مساحة الأرض 17 ألف متر مربع، وتعود ملكيتها لرهبانية دي لاسال "وهي مؤسسة كاثوليكية مختلطة تتّبع التقليد اللسالي في أدائها لرسالتها المتمثلة في خدمة الشعب الفلسطيني عبر التعليم العالي المتميّز والقائم على النهوض بالمعرفة، وتعميمها، وتطبيقها"، وتعتبر أول جامعة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية تم تأسيسها في الضفة الغربية، في تشرين الأول عام 1979، والجامعة تمنح شهادات البكالوريوس في الآداب والعلوم وإدارة الأعمال وكلية التمريض وكلية التربية ومعهد إدارة الفنادق والسياحة وتؤكد الجامعة على التميز في البرامج الأكاديمية وتهتم بتطوير الطلاب استعدادًا لتولي مناصب قيادية في المجتمع، كما وتطمح الجامعة إلى تعزيز المبادئ الأخلاقية والقيم المشتركة والتفاني في خدمة الصالح العام.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تضمن هذا الفصل عرضًا للأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالحرية الأكاديمية من خلال مراجعة الكتب والدوريات والرسائل الجامعية، وفي هذا الفصل حاولت الباحثة تقديم صورة مفصلة عن الحريات الأكاديمية وذلك من خلال تناولها تعريف الحرية الأكاديمية، وتناولت كذلك تاريخ نشأة الحرية الأكاديمية، وتطورها، وخصائصها وأهميتها وعناصرها، كذلك معوقات الحرية الأكاديمية، ودور كل من الإدارة الجامعية والدولة والمجتمع في توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم الحرية والحرية الأكاديمية لغةً و اصطلاحًا

الحرية الأكاديمية جزء من نظام المجتمع، فهى تنشأ فيه، وتتأثر به، وتؤثر عليه، وتتفاعل مع جميع متغيراته وتطوره، وتعتبر الحرية الأكاديمية أحد أهم الحقوق، التي يجب أن تتوفر لأعضاء هيئة التدريس، خلال عملهم داخل الجامعة، وخارجها وهذا الحق الذي بدأ منذ العصور القديمة والتي حرصت على إحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وإستمر بالتطور حتى إعلان النصوص العالمية للحريات الأكاديمية.

أ. **مفهوم الحرية**

المفهوم العام للحرية : ذكر داود (2016) أن الحرية هي فطرة إنسانية وأنها ذات الإنسان قد جبلت عليها. وأضاف داود (2016، ص23) "الحرية كلغة تشتق في العربية من الجذر (حرر) حيث (الحرّ) ضد العبد، و(الحرّة) ضد الأمة و (الحرّة) – الكريمة ، فالحرية هي القدرة على التصرف بملىء الأرادة والخيار"

"الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان ما يحب أو يود فقط، ولكنها تعني أن يفعل ما يختاره، وفي مفهومها الأكمل، هي أن يفعل ما يختاره الإنسان نفسه داخل نظام يفعل فيه الناس أيضا ما يختارونه، فللحرية إذن مضامين شخصية وإجتماعية." (بيري،2011، ص 383).

"إن الحرية هي مثل الرغيف وبما إن الإنسان لا يستطيع العيش دون المأكل فهو أيضاً بحاجة قصوى لا غنى عنها للحرية" (نخلة، 1999، ص5)، ويكمل نخله أنه لكل إنسان الحرية أن يفكر ويقول آراءه في معتقد أو موقف ما دون تجريح بشخص محدد، فالفكر حر، والقانون يحافظ على هذه الحرية، فالحرية العامة منحت للجميع ويجب أن يمارسها الفرد دون تجاوز على الغير.

أما ديكسون وصف الحرية بأنها "الحرية في بناء أنماط بديلة للتفكير والإدراك وفي ابتكار وفرة من طرائق التأمل وتصور للمفاهيم على أنها الوقود الفعال للتغيير والتقدم، والقدرة على تسجيل مدركات جديدة وبناء مفاهيم جديدة هي في حد ذاتها كفيلة بقلقلة أنماط راسخة من التفكير والعادات" (ديكسون، 1987، ص 216).

ب. **مفهوم الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس**

قد يبدو مفهوم الحرية الأكاديمية بسيطًا، لكنه ليس كذلك ، فهو مفهوم له ابعاد متعددة وهو يتداخل مع مفاهيم عديدة منها مفهوم الحق في التعبير ومفهوم العدالة وغيرها من حريات حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية ، فعرفها ديكسون (1987، ص160) "الحرية الأكاديمية إن هي إلا صورة قصوى للحرية العلمية، لأن مدى ضمان الحرية الأكاديمية هو الذي يحدد إلى درجة كبيرة نطاق العمل الحر المتاح بالفعل للعلماء في ممارسة مهنهم"، وعرفها الشجاع (2016، ص81) "الحرية الأكاديمية ليست سوى صورة من صور الحرية الفكرية والحرية العلمية، وترتبط بحرية الأختلاف والأختيار وحرية المعرفة، ولا تتم الحرية الأكاديمية إلا إذا أُسس عقد أخلاقي بين كل عناصر ومكونات المجتمع الجامعي من أساتذة وطلاب وإداريين"، ويرى

Mitelman (2007) أن الحرية الأكاديمية هي حق الجامعة والطلبة في الحصول على المعرفة دون خوف من الملاحقة ودون تمييز على أساس الخلفية أو الاتجاه وهذا الحق يتضمن الحق في التعبير والحق في الكلام.

وأشار Neave (2000) بأن حرية الفكر هى من المقومات الاساسية للحرية الأكاديمية، وتكون في قدرة الفرد للتعبير عمَّا يفكر به بصوت مسموع مع مراعاة الامانة والصدق من غير قيود، وذكر Thorens (1998) أن الجامعات تحتاج الى ثلاثة أمور مهمة ليقوم أعضاء هيئة التدريس بدورهم المحدد في خدمة المجتمع وأداء واجباتهم إتجاه وطنهم منها توافر الحرية الأكاديمية والإستقلال الجامعي، وهذه الامور ليست إمتيازات تمنح للجامعة وانما هي من الإحتياجات الأساسية التي على الجامعة توفيرها لأعضاء الهيئة التدريسية، وذكر Matthew (2008) تُفهم الحرية الأكاديمية على أنها حماية لحياة العقل والميراث (من تاريخنا) من الملاحقات الفكرية، وأوضح القرني (2012) أن مفهوم الحرية الأكاديمية يتمثل في الإستقلال المالي والإداري والأكاديمي للكليات والجامعات لتتمكن من إدارة أُمورها الداخلية دون ضغوطات أو تدخلات خارجية، وأن يتمتع أساتذة الجامعات بحرية التدريس وعمل البحوث والمشاركة في إتخاذ القرارات خصوصا المتعلقة بالأمور الأكاديمية في إبداء أرائهم واقتراحاتهم، ويتفق الرويلي (2010) مع هذا المفهوم حيث عرف الحرية الأكاديمية بأنها متمثلة في إستقلال الكليات والجامعات الكامل وبذلك تملك الحق في تصريف شؤونها دون تدخل خارجي، وأن يُمنح الأساتذةَ الحرية الكاملة في تدريس المواد وإختيار المنهاج وأُسلوب التدريس ومن حق عضو هيئة التدريس كذلك إبداء الرأي في إتخاذ القرارات المتعلقة في مجال تخصصاتهم، وبهذا يكون قد جمع بين حرية عضو هيئة التدريس في التدريس والبحث العلمي وإبداء الرأي، بالإضافة إلى حرية الجامعة واستقلالها الإداري والأكاديمي والمالي.

وذكر عبد الواحد نقلا عن أينشتاين في مفهومه للحرية الأكاديمية: "أفهم من الحرية الأكاديمية ذلك الحق في البحث عن الحقيقة ونشر وتعليم ما يعتقده المرء أنه حقيقة، ويضيف قائلًا: لكن هذا الحق ينطوي على واجب أيضًا: ألا يخفي المرء أي جزء من هذه الحقيقة، حيث من الواضح أن أي تقييد على الحرية الأكاديمية سيؤدي إلى إعاقة نشر المعرفة بين الناس أو تشويهها، وبالتالي إعاقة منظومة التفكير والعمل الوطنيين".(عبد الواحد، 2019).

واخيرا عرف نص إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عام 2004م وحسب ما جاء عند هادي (2010، ص35) على أن "الحريات الأكاديمية تشمل حق التعبير عن الرأي وحرية الضمير وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها كما تشمل حق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه واتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعماله ووضع ما يناسبها من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه التعليمية والبحثية".

وبهذا تؤكد الباحثة بأن الحرية الأكاديمية حق مشروع لكل فرد ووسيلة للتعبير عن الأفكار والأراء الداخلية وتقديمها للآخرين والحق في اجراء البحوث بحرية كاملة ومطلقة وتقديمها للعالم الخارجي دون فرض ضغوط او تلميحات مبطنة، مما يساعد على التميز والتنوع في الإكتشافات وتبادل المعرفة والذي سينعكس إيجابيا على المجتمع ككل، وهذا لن يتم إلا بتحقق الإستقلال الكامل للمؤسسات التعليمية والإحترام الكامل لحرية عضو هيئة التدريس الجامعي من قبل الدولة والإدارات التربوية والإدارات الجامعية .

2.1.2 نشأة الحريات الأكاديمية وتطورها التاريخي

ما ميز نشأة الحرية الأكاديمية، هو وجودها منذ بداية التاريخ القديم وإرتباطها بتطور العلوم والمعارف، فذكر عبد الدائم (1981) واصفًا التعليم في الحضارات القديمة قبل 3000 سنة كالحضارة الصينية واليابانية بأنه تميز بنقل المعرفة دون التفكر واعتمد على مهارات الحفظ وكأن العلم ينقل بشكل صوري وآلي فالهدف الاول كان ان يرث المتعلم العلوم والمعارف والمهارات المتعارف والمتفق عليها دون السماح له بالتفكير أو تحديث هذه المهارات أو إكتساب معلومات جديدة، ويمكن وصف وظيفة المعلمين كمن يبرمج طلابه ويهيئهم لحضور حفلة ذات طقوس محددة بدقة وعلى الطلاب إتباع طقوسها حرفيا بدون السماح لأي نوع من الحرية، فوصف المربي الصيني بيسوعي الشرق (أي ما معناه المستقبل خلفنا والماضي أمامنا)، وكانت نتيجة هذا الأُسلوب انه أصبح نظام التعليم يهدف الى بناء عقول للحفظ غير قادرة على التفكير والإبتكار، إستمر الحال بهذه الوتيرة حتى القرن السادس قبل الميلاد حيث ظهرت في الصين بوادر التفكير والبحث عن حرية التعبير على يد المصلَحين « لاوتسي » و « كونغ تسي والمعروف باسم كونفوشيوس » فحقق الفكر الإنساني قفزة واسعة، وقد نقل داود (2016) عن الطعان أنه حسب الألواح الطينية المكتشفة في حضارات العراق القديمة، فقد بدأت العلوم بالإزدهار خلال النصف الأول من الألفية الثانية قبل الميلاد، حيث عثر على حكمة منقوشة من العصر السومري لأحد الحكماء تقول "أن الذي يَعلم، لماذا يبقي على ما يعلمه مخفيا" (داود، 2016، ص72)، وهى تعتبر دلالة على بدايات الدعوة للحرية الأكاديمية والدعوة الى تحرير العلم ومناقشة الأفكار وإبداء الرأي بالقول، وفي العصر الفرعوني عثر على عدة دلائل سعت لترسيخ مفهوم الحرية الأكاديمية ففي عبارة لأحد حكماء مصر القديمة وهو يوصي أحد الفراعنة أولاده فيها " إمنح قلبك للعلم، وأحبه كما تحب أمك، فلا يعلو على الثقافة شيء، وأن أي مهنة من المهن محكومة بسواها، إلا الرجل المثقف فإنه يحكم نفسه بنفسه " عبد الدائم

(1981، ص47)، وهذا يدل أن الحضارة المصرية تشجع على التعلم فقد شبهت الإنسان الجاهل أنذاك بالحيوان الأبكم. (عبد الدائم، 1981).

وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد وتحديدا في الحضارة اليونانية (الهلينية) كانت بداية تطور ممارسات الحرية حيث تميزت هذه الفترة بتنوع طرق البحث العلمي فمقولة بيركليس "إننا نراعي الفنون من غير إسراف، ونهذب العقل في غير تعنت" (داود،2016، ص 82) متفقة مع المفهوم الحالي للحرية الأكاديمية، وبرز عدد من الفلاسفة والمفكرين ممن إعتنقوا الفكر الحر إعتناقا، حتى وصل الأمر أن يدفعوا أرواحهم ثمنا للدفاع عن حرية الفكر وحرية التعبير عن أرائهم وأفكارهم، فالفيلسوف سقراط دفع حياته ثمنا للحرية عندما تبنى طريقة التعلم عبر أسلوب السؤال والحوار .(أحمد و داود ،2013).

ذكر عبد الدائم نقلا عن المقريزي أن العصور الإسلامية شهدت تطور في الحرية العلمية، حيث تميزت هذه العصور بأسلوب المناظرة في البحث العلمي، وممن شجع هذا الأُسلوب الزرنوجي فقال "أن قضاء ساعة واحدة في المناقشة والمناظرة أجدى على المتعلم من قضاء شهر بأكمله في التكرار والحفظ". (عبدالدائم، 1981، ص188). أي انه بدأ مفهوم الحرية بالتطور أكثر، فالمناهج كانت متعددة، ولم يتم فرض منهج محدد على المعلم ومُنح الطالب الحق بدراسة ما يختاره من مواد دون ان يقيد بدراسة مواد معينة، وكان من نهج التعليم والمألوف ان يناقش الطالب أُستاذه وان يعبر عن أرائه الخاصة حتى إن إختلف معه في الرأي، ومن الأمثلة التي تناقلتها الكتب مخالفة إبن العباس لمشاهير الإسلام في الرأي والذين كانوا في الأصل أساتذته كعمر وزيد بن ثابت، والإختلاف بين الإمام مالك مع أغلب أساتذته ليخالفه بعد ذلك كثير من تلاميذه في الرأي، وهذا ما تعنيه الحرية الأكاديمية في الوقت الحالي، فالحرية الأكاديمية كانت موجودة في معناها قبل إسمها في العصور الإسلامية السابقة، ولكن هذا لا يعني إنه لم تكن هناك مظاهر قمع للحرية الأكاديمية، فمثلا قيام المنصور

الموحدي بنفي إبن رشد وحرق كتبه لأسباب سياسية عندما مارس حقه في البحث العلمي، وكذلك إنتشار المدارس المتشددة كالمدارس العلمية، وفُرض أُسلوب الوقف فيها، وفي العراق شهد زمن السلاجقة إنتشار المدارس النظامية، وفي بلاد الشام المدارس النورية، وغيرها من المدارس والتي تميزت بفرض القيود والشروط على العاملين في البحث العلمي. (عبد الدائم، 1981).

3.1.2 تطور الحرية الأكاديمية في القوانين

1.3.1.2 لماذا الحرية الأكاديمية ؟

إن الحرية والديمقراطية هي من سيقود الأُمة العربية للنمو فلن يستطيع أي بلد عربي مهما إمتلك من قوة عسكرية أو إقتصادية أو سياسية من الإستمرار والبقاء إلا بإستنفار عقول أبنائها وتحفيز الإبداع فيهم وهذا لن يتحقق إلا في ظل الحريات المختلفة والتي من ضمنها إن لم تكن أولها الحرية الأكاديمية. (مدكور 2000).

وحيث أن الجامعة قد وجدت لتحقق أهداف مهمة وأساسية تنعكس بشكل إيجابي على المجتمع كافة مما يضمن بقاءه وتطوره وتأمين إحتياجاته وهذه الأهداف هي إكتشاف الحقائق وإختبار الفرضيات وتطوير المعارف والإكتشافات والتي تتم عن طريق البحث العلمي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدة أمور أحدها هى الحرية الاكاديمية. (karran, 2009).

فالحرية الأكاديمية تخدم أيضا المجتمع حيث أصبح التوجه العالمي لبعض الدول على تشجيع الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والجهات من خارج الأوساط الأكاديمية لحل القضايا المعقدة مثل التطورات التجارية، على ان لا يقيد هذا التعاون الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بل لابد أن يكون من الشروط الأساسية

لقبول طلبات التمويل للمؤسسات الأكاديمية، ومن ناحية أخرى، وداخل الأوساط الأكاديمية هناك قاعدة قوية للحرية الأكاديمية تنص على أن أفضل طريقة لإستيعاب هذه الحرية من خلال العزل بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع. وفهم الحرية الأكاديمية بهذه الطريقة يمثل حجر الأساس لإنطلاق البحث العلمي بشكل ممتاز. (Ese,2019).

2.3.1.2 أهم مراحل تطور قوانين الحرية الأكاديمية عالميًا وعربيًا

يمكن القول بأن الحرية الأكاديمية متطلب أساسي لممارسة الأنشطة البحثية والتدريسية، بدون أي ضغوط أو تلميحات من أي جهة أو طرف سواء بشكل رسمي كالسلطات الرسمية أو ودي كالزملاء أو غيرهم من الجهات، فوجدت الحرية طريقها إلى التطبيق تدريجيًا وعبر عدة مراحل تم الاعتراف بها في التاريخ المعاصر وتضمنتها الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية المهتمة بحقوق الإنسان وحريته وبدأت تدرج ضمن الدساتير والتشريعات الوطنية.

الإستخدام الأول لمفهوم الحرية الأكاديمية كان عام 1915، في الولايات الأمريكية، وظهر مفهوم الحرية الأكاديمية بشكل أكثر تحديدًا في جامعات أمريكا اللاتينية عام 1918، وأول مؤتمر عقد للحرية الأكاديمية كان في عام 1925، بالولايات الأمريكية، ثم في عام 1940، أصدرت الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات إعلانًا عن الحرية الأكاديمية، وتضمن النص على حرية البحث والنشر للعاملين بالتدريس في الجامعات، رافضًا لكل القيود والتي فُرضت من المؤسسات الدينية أو السياسات الحاكمة، ومَنحَ الحق للأساتذة في حرية النقاش في محاضراتهم ومع طلابهم فيما يتعلق بموضوعات الدراسة والبحث، وكذلك مَنحَ أساتذة الجامعات الحرية في الحديث كمواطنين من دون رقابة أو قيود من المؤسسة التعليمية، ولكن أصبح على الأساتذة الأنتباه الى مسؤلياتهم كعلماء مراعين نظرة المجتمع ورؤيته لهم بأنهم جزء أساسي من المؤسسات التعليمية.

لكن بوادر الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور رسميًا في هولندا مع تأسيس جامعة لايدن LEIDEN عام 1975، حيث منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحرية في بدايات نشأتها، وفي عام 1982، صدر ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية في إسبانيا والذي أصدرته الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات، وبعدها تم التوصل إلى إعلان ليما للحرية الأكاديمية وذلك في إجتماع الهيئة العامة للخدمة الجامعية العالمية في أيلول من عام 1988، ولقد خرج إعلان ليما بشان الحرية الأكاديمية وإستقلال مؤسسات التعليم العالي الصادر عن المنظمة العالمية للخدمات الجامعية في كانون الأول 1988م بتعريف للحرية الأكاديمية أنها تعني "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فردية أو جماعية في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والإبداع والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة" وحدد الإعلان مجموعة من النقاط والتعريفات الهامة فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية وكان اهمها تحديد تعريف واضح وشامل للحرية الاكاديمية وجعلها شرط مسبق لاي مؤسسة تعليمية أو بحثية، وبأنها الزامية على الدولة بأن توفرها للاكاديميين وبشكل متساوٍ دون تحيزات، كذلك حددت الجوانب الواجب توافرها كحرية التدريس والبحث والمشاركة في القرارات وابداء الرأي وغيرها، وايضا مما ركزت عليه الإتفاقية الواجبات والمسؤوليات المصاحبة للحرية الأكاديمية والواجبة على عضو هيئة التدريس. (القرني،2012)، (هادي، 2010) و(الجمعية العربية للحريات الأكاديمية،(2019)).

كما يعد إعلان الحرية الأكاديمية 2005/ 22 والصادر عن المؤتمر العالمي الأول لرؤساء الجامعات بجامعة كولومبيا بدعوة من أمين عام الأمم المتحدة، هو المحاولة الأكثر دقة في تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، حيث اعتبر الحرية الأكاديمية متمايزة عن – وليست مجرد إمتداد – لحرية الفكر والرأي والتجمع والتنظيم المعترف بهم لجميع الأشخاص بموجب المواد(18 و19 و20) من الإعلان العالمي لحقوق الأنسان والعهود الدولية

الأخرى، والحرية الأكاديمية تعني تحديدا حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الألتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم. (عبد السلام، 2015).

اما في الوطن العربي نظم منتدى الفكر العربي في الأردن بالتعاون مع مؤسسة فردريش إيبرت الألمانية مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية في العام 1994، وبعدها أكد إعلان عمان الذي عقد في العاصمة الأردنية في الفترة من 15–16 كانون الأول من عام2004، بمشاركة نخبة من المفكرين، ورؤساء الجامعات، وأساتذتها، وباحثين من مختلف الجامعات العربية على الحريات الأكاديمية، وإستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وأسست عام2003، منظمة الطلبة من أجل الحرية الأكاديمية التي أصبح لها اليوم 150 فرعًا في الولايات المتحدة. (هادي، 2010).

في نوفمبر 2005، عقد المؤتمر السابع للتعليم العالي في العراق وأصدر المؤتمر بعد نقاشات وحوارات حيوية وجدية وثيقة منهجية بعنوان " الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية" ومن أهم توصيات المؤتمر إحترام إستقلال الجامعات وحرياتها، أما بنودها فكان أولها إعتبار الحريات الأكاديمية جزء أساسي وحيوي من حرية التعبير والحقوق الأساسية للإنسان ولا يمكن للعمل الأكاديمي أن يتطور ويزدهر بدونها (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2006)، وفي فلسطين تم عقد مؤتمر عام 2015 في جامعة النجاح تحت عنوان تحديات العصر وآفاق المستقبل والذي أكد على قاعدة الحوار الحر، وإحترام الإختلاف، وحرية التعبير بين التربويين والأكاديميين. (جامعة النجاح، 2020).

وما زالت المؤتمرات تعقد لترسيخ مبادئ الحرية الأكاديمية والعمل على توافرها الفعلي في الجامعات على مستوى الوطن العربي والعالم.

4.1.2 أهمية الحرية الأكاديمية

فيما مضى كان العلماء يخشون أن يحدثوا العالم بأفكارهم واكتشفاتهم نظرا لقمع حرية الفكر والتمسك بالافكار السائدة فمثلا وليم هارفي بعد أن قدم عرضه الإيضاحي للدورة الدموية عام1616م وصف شعوره بانه يرتعد خوفا من أن يصبح الجنس البشري عدواً له لأن العادات والأمور المسلم بها هي حقائق لا يمكن تغيرها وأن اي مذهب أو مبدأ قد تم غرسه وتأصلت جذوره بعمق يؤثر على المجتمع بقوة. (ديكسون، 1987).

إذاً فالحرية الأكاديمية لها أهمية قصوى للبحوث الحالية والمستقبلية وأيضا بالنسبة للتدريس في الجامعات، لا يُنظر إلى الحرية الأكاديمية على أنها مجرد هدف بحد ذاته، بل لها مهمة خاصة بأنها تجعل الجامعات تقوم بمهمتها الأساسية وهي خدمة الصالح العام للمجتمع من خلال البحث ونشر المعرفة والفهم، وهذا يتم من خلال تعزيز التفكير المستقل والمقدرة على التعبير لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ويمكن اعتبار أهمية الحرية الأكاديمية تتمثل بثلاثة جوانب أساسية هي: (أ) حقوق فردية بعيدة المدى في حرية التعبير لأعضاء المجتمع الأكاديمي (كل من الموظفين والطلاب) بشكل أساسي كمستفسرين أحرار، بما في ذلك حرية الدراسة، وحرية التدريس، وحرية البحث والمعلومات، حرية التعبير والنشر (بما في ذلك "الحق في الخطأ")، والحق في ممارسة الأنشطة المهنية خارج العمل الأكاديمي؛ (ب) الاستقلال الجماعي أو المؤسسي للأكاديمية بشكل عام واستقلال أقسامها الفرعية (الكليات، وحدات البحث، إلخ.)؛ (ج) التزام السلطات العامة بإحترام الحرية الأكاديمية وحمايتها واتخاذ التدابير لضمان ذلك التمتع الفعلي بهذا الحق وتعزيزه، وهذه الأبعاد الثلاثة للحرية الأكاديمية ليست متعارضة، ولكنها على العكس تعزز بعضها البعض وفي حالة وجود تعارض بين الحقوق الفردية والمؤسسية، قد تكون هناك حاجة إلى توازن دقيق بين الحقوق والمصالح. (&Vrielinka,Parmentier Lemmensa،2011).

وأكد ديكسون (1987) أنه لابد من النظر للحرية على إنها نمط بديل للتفكير وسبيل لإدراك المفاهيم وطرق بديلة للتأمل، والحرية الفكرية هي وقود أساسي للتغير والتقدم، فالانسان لم يصل للقمر إلا بعد أن إكتسبت الحرية الفكرية شرعيتها وتم الاعتراف بها كحق لأي باحث.

وبناءً على ما ذكر ترى الباحثة إن الحرية الأكاديمية ضمانة مهمة لحرية التعبير، وهي ضرورية لتطوير حدود المعرفة وإنتاج أبحاث موثوق بها بشكل حثيث، فالحرية الأكاديمية مثلها في ذلك كمثل استقلال القضاء وحرية الصحافة وهى أحد أهم الحصون التي يتميز بها المجتمع الحر مما سيوفر له من الصحة والرفاهية والتطور وبالتالي الاحترام من المجتمعات الاخرى.

5.1.2 متطلبات توافر الحرية الأكاديمية

لتوافر الحرية الأكاديمية لابد من أُمور أساسية وهى الموارد الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والمناخ الصحيح، ودون خضوع للتسلط الإداري والسياسي والإجتماعي والديني، وعند التعمق أكثر بالتكوين المجتمعي نجد أن هناك صنفان مترابطان من الحرية الأكاديمية، وهما: الحرية الأكاديمية الفردية ودورها حماية الطالب وعضو هيئة التدريس من التهديدات سواء كانت داخلية او خارجية، والحرية الأكاديمية المؤسسية ودورها أن تحمي الجامعة كنظام من التعسف السلطوي الذي يمارس من عدة جهات مثل السياسيين ورجال الدين وأصحاب المال والنفوذ وربما أيضا السلاح ولا ننسى دور العشيرة او الطائفة، ولكي تسود هذه الحريات وتعمل عملها فلابد من اشاعة القيم التي تحتاجها الحرية الاكاديمية والنابعة من الضمائر كقيم الايمان بحياة الانسان وحقوقه المدنية، والايمان بالتعددية الفكرية والانفتاح الثقافي واحترام الاختلافات، وقيم الانتماء والمواطنة وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية وغيرها، وهذه القيم لا يمكن فرضها بقرار أو بيان رسمي بل هي تحتاج إلى أرضية

إقتصادية وفكرية مناسبة وإجتماعية والأهم أن تاخذ الوقت الكافي لتنمو وتتطور بشكل سوي وتصبح بهذا قيم فعلية لا مجرد كلام وشعارات يتنادى بها عند الحاجة. (الحبيب، 2008).

من أهم متطلبات توافر الحرية الأكاديمية في الجامعات هو تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالي والجامعي علميا وفكريًا واداريًا وماليًا فهي الجوانب الأساسية التي يقوم عليها إستقلال الجامعات، كما لابد من رفع السلطة المركزية والمتمثلة بوزارات التعليم وبعض المنظمات والمؤسسات عنها. (مدكور،2000).

لابد لأي جامعة السعى للحصول على الإستقلال الكامل في النواحي الثلاث الأساسية المكونة لها لتكون قادرة على توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها وهى البنية الإدارية والمالية والهيكلية، وكذلك إستقلال الجامعة في العلاقات التي تربطها بالدولة وبالقوى المجتمعية، ويمكن توضيح هذه المتطلبات كما يأتي:

1. استقلال الجامعات الإداري والهيكلي

ولكي يتحقق ذلك لابد من توافر ركيزتين أساسيتين هما : الإستقلال الإداري والهيكلي: أي أن تختار الجامعة الهيكل الإداري المناسب ذو كفاءات تتناسب مع إحتياجاتها، وتسنّ قوانينها الأكاديمية الخاصة دون أي تدخلات خارجية.

2. إستقلال الجامعات المالي

بحيث يكون للجامعة مصادرها المالية الخاصة من الجهات المختلفة (كالتمويل الحكومي والقطاع الخاص والأهلي والوقف والهبات الخيرية و الموارد الذاتية وغيرها)، وأن يكون للجامعة حرية التصرف بأمورها المالية بما تراه الأنسب لضمان إستمرارها ومواكبتها للتطورات.

3. إستقلال العلاقات التي تربطها بالدولة وبالقوى المجتمعية

إستقلال العلاقة بين الجامعة والمجتمع والدولة مطلب أساسى للحرية الأكاديمية، ودون تحقق ذلك لايمكن أن تتوافر الحرية الأكاديمية داخل أو خارج الجامعة لأساتذة الجامعة وبالتالى تعتبر عملية الإستقلال هذه عملية مهمة جدا لأنها تدعم العلاقات والمنفعة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع والدولة.

وبهذا تضمن الجامعة أنها على مقدرة لتوفير الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدرسية من دون قيود سواء من داخل الجامعة أو من خارجها، فلا يستطيع أي مجتمع التطور والحريات الأكاديمية فيه مقموعة. (عبد الواحد، 2019)، (القرني،2012).

يجب أن تضمن الحرية الأكاديمية حق كل من المؤسسة وحق الأفراد فيها بغرض حمايتهم من التدخل الخارجي غير المبّرر من قبل السلطات او غيرها فضمان الحرية لهم هو شرط اساسي من أجل الوصول الى الحقائق من قبل الباحثين سواء كانوا طلاب أو أعضاء هيئة التدريس وهذا يشمل حماية حرية الطالب وأعضاء الهيئة التدرسية في التدريس والتعلم والبحث دون خوف من الإجراءات التأديبية كالفصل أو القصاص والتي قد يتعرضوا لها من قبل الإدارات والسلطات سواء كانت داخلية أو خارجية، ولحماية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لابد من الحصول على الإستقلالية المؤسسية الكاملة والتي تشمل إستقلالية التدريس والبحث وكذلك الإستقلالية المالية والتنظيمية وأيضا إستقلال إختيار الموظفين، وهناك معايير أُخرى مهمة تشملها الحرية الأكاديمية والإستقلال المؤسسي والتي ذكرتها عدة مؤسسات منها الرابطة الأمريكية للأستاذ الجامعي في بيانها لعام 1970 إعلان ليما لعام 1988 بشأن الحرية الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي في خدمة الجامعة العالمية إعلان كمبالا لعام 1990 بشأن الحرية الفكرية والمسؤولية الاجتماعية وإعلان جوبا لعام 2007 بشأن الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي ومن هذه المعايير ان الحرية الأكاديمية تؤثر وتتأثر بإستقلالية الجامعة وتتفاعل

مع البيئات المحيطة والمجتمعات ولتحقيق الحرية لابد من تحرير الجامعات من أربعة قيود تعمل على قمع الحرية الأكاديمية وهى القيود المباشرة على أنشطة الأكاديميين والطلاب، والقيود على وضع وظروف الأكاديميين والطلاب والقيود على الحكم المؤسسي والاستقلالية وقيود المجتمع السلبية التي تسعى لترسيخها في الاجيال الناشئة. (ICNL, 2020).

6.1.2 هل الحرية الاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات مطلقة؟ أم لها حدود؟

"لابد أن نفهم أن الحرية لا تعني التحرر المطلق من القيود فلا توجد حرية في فراغ، وإنما هي محددة بظروف الزمان والمكان كحرية الإنسان في الصحراء فهو ليس حرًا بأن يشرب إذا عطش أو يستظل إذا أراد الظل فهو مقيد بظروف الوسط، فالحرية تعني النظام والإلتزام كلاعب الكرة فحريته ليست مطلقة وإنما هو مقيد بأصول اللعبة وقوانينها". (مرسي، 1977، ص38).

لا يمكن لأي حرية مهما كان نوعها أن تكون مطلقة وهذا ينطبق على الحرية الأكاديمية فما حدث في الفترة التي أعقبت إنشاء الجمعية الوطنية للتعليم National Education Association(NEA) ، وبعد ظهور مصطلح "الحرية الأكاديمية" في اللغة الإنجليزية خلال هذه الفترة ، ظهرت جامعة الأبحاث الحديثة لأول مرة في الولايات المتحدة، ولوحظ أنه حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، كان محتوى المناهج الجامعية كانها قد وضعت من هواة التعيلم كمن ينشئ متجر ويتركه لأهواء الزبائن لتديره، شعر حينها مجلس الإدارة أنه من إختصاصه أن يملي على الكلية ما يمكنها أو ما لا تستطيع تدريسه أو قوله، ومع تطور البحث العلمي ساعد ذلك على التركيز الجاد في تغيير الوضع، فأصبح مطلوب من الأساتذة الآن أن يكونوا متخصصين بصفتهم أوصياء على المعرفة الباطنية، كما إن تطور البحث العلمي أعطى الكلية النفوذ الذي احتاجته للمطالبة

بقدر كبير من الإستقلالية لنفسها، ومع قدوم حقبة ما بعد الصناعة والاقتصاد المعتمد بشكل متزايد على المعرفة الجديدة، تجد الجامعات نفسها تعمل بشكل وثيق أكثر من أي وقت مضى مع مختلف المصالح الاقتصادية. (Michael،2007).

فالقضية أصبحت هنا تتمثل بأن هناك نوع من التعارض أو التشابك بين إطلاق الحرية الأكاديمية كليا وتركها دون قيود أو إطار محدد بالمسؤولية وهذا هو ما يطالب به القسم الأكبر من الباحثين ومن أنصار الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات بكل أشكالها عامة، والمدافعين عن الحرية الأكاديمية خاصة، وبين تقييد هذه الحرية بقوانين وضوابط تحكمها، والتي نجد أنصارًا أيضا لهذا الفكر متمثلا بالدولة والأدارات والمجتمعات وبعض الفئات التي تسعى إلى كبح الحرية الأكاديمية. (المنصوب، 2009).

حرصت جميع الوثائق الصادرة لدعم الحريات الأكاديمية على أن تكون ممارسة الحرية الأكاديمية ضمن الحقوق المنصوص عليها مقترنة بواجبات ومسئوليات خاصة حيث تكون هذه الحرية خاضعة لقيود معينة ضرورية تضمن حفظ حقوق الغير، ومن أهم الواجبات أن تتفق المناهج المقررة وطرائق التدريس وأساليب البحث المقررة من قبل الأساتذة مع كامل المعايير المهنية المتعارف عليها، وعلى مؤسسات التعليم العالي التواصل مع الجهات المسوؤلة (كالجهات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وغيرها) لمنع سوء إستخدام العلوم والتكنولوجيا والبحوث تحت مظلة الحرية الأكاديمية. (الشخيبي و فتحي، 2015).

وذكر قمبر (2001) أنه لابد من مراعاة قوانين السلطة وطبيعة المجتمع عند ممارسة الحرية الأكاديمية، فالسلطة والمجتمع، يترقبان كيف تتم ممارسة الحرية الأكاديمية بتركيز ولا تتساهل مع من يسئ ممارسة الحرية الأكاديمية، كونها تمارس من قبل نخبة المجتمع وهم الأقدر على إحداث التغيرات وإيمان السلطة والمجتمع ان اطلاق الحرية الأكاديمية بشكل كامل يشكل خطرًا فهو قد يمس العقائد والقيم والثقافات وإستقرار الدول.

ويشير التل (وآخرون) (1997) أن الحرية الأكاديمية بُنيت على مبادئ وقيم ومحكات عديدة، حددت الإطار العام الذي تمارس خلاله الحرية الأكاديمية وكانت المسؤولية أول أعمدة هذا الإطار، حيث على الطالب وعضو هيئة التدريس ممارسة هذه الحرية بمسؤولية وليس بعشوائية، مع مراعاة أن لا يعمل هذا الإطار على تقييدها بل تقنينها، وعليهم كذلك الإلتزام بالمبادئ والمحكات الأخرى وأهم هذه المبادئ والمحكات هى: الصدق، والأمانة، والجرأة، والفضيلة، والمسئولية، ومراعاة قيم المجتمع. وعلى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إحترام عملهم لمكانتهم ورسالتهم العلمية، مراعين لمعايير النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية بكافة جوانبها، وأكدت زراقة (2015) بأنه يجب أن تحكم الحرية عدة ضوابط وعلى كل من الأستاذ والطالب الإلتزام بها فالحرية الأكاديمة ليست مطلقة وإنما نسبية حيث أن الإستقلال الأكاديمي لايعني الخروج عن القيم الأخلاقية او إثارة الشغب في المجتمع والبلاد وهذا ما أيده إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية الصادر عام 1940 والذي بَّين أن مؤسسات التعليم العالي تعمل على خدمة الصالح العام، وليس للمصلحة الشخصية او المؤسسية بحرية، كما يجب عدم الخلط بين إستقلال أعضاء الهيئة التدريسية والخصخصة.

ومن هنا توصلت الباحثة ان الحرية الأكاديمية ليست مطلقة لأعضاء هيئة التدريس وإنما تخضع لضوابط ومعايير وهذه المعايير وجدت لتهذيب ودعم وحماية الحرية الأكاديمية وللحفاظ على أمن وإستقرار الدولة والمجتمع، فالمجتمع الأكاديمي يعتبر من أهم العناصر التي توجه مسار الدولة والمجتمع الفكري والسياسي وعدم مراعاة حدود الحرية الأكاديمية من قبل المؤسسات الجامعية وأعضائها قد يؤدي الى هلاك كل من الدولة والمجتمع وإنهيار ما تم بناؤه خلال العقود الماضية للدولة، فالأشجار المتروكة دون تقليم ستصبح مصدرًا للخطر على من حولها وضارة للبيئة.

7.1.2 تحديات ومعيقات الحرية الأكاديمية

1.7.1.2 التحديات التي تواجهها الحرية الأكاديمية

عندما نتكلم عن التحديات التي تواجه الحرية الأكاديمية لابد من تصنيف هذه التحديات الى نوعين، الاول على مستوى الشخصي للطلبة ولعضو هيئة التدريس والثاني على مستوى العوامل المحيطة بالطلبة وبعضو هيئة التدريس.

بالنسبة للنوع الأول أي المستوى الشخصي للطلبة ولعضو هيئة التدريس فهو يبدأ تكونه مع البدايات التربوية على الصعدين الأُسري والتربوي وهنا يتفق كل من مدكور (2000) و الفريجات (2009) أنه من واجب الدولة أن تعلم أبنائها الديمقراطية الصحيحة وخصوصًا في زمن العولمة وتدفق المعلومات فاذا تركت الدولة أبنائها منغلقين ولم تقم بتأسيس مفهوم الحرية والديمقراطية داخلهم وتوجهه بشكل مدروس، كانت النتيجة دخول مفهوم الحرية والديمقراطية الى حياة الأبناء بشكل مغلوط وهذا بسبب إقتحام العولمة والإنترنت والتلفاز لحياتهم دون وجود مفاهيم راسخة داخلهم ترشدهم أين هو الصواب. ولقد شبه الفريجات (2009) الحرية الأكاديمية والديمقراطية بأنهما رئتا الجامعة وبدونهما ستصبح الجامعة كبناءٍ خاوٍ بلا حياة. وهنا ترى الباحثة أنه التحدي الأول لأساتذة الجامعة الا وهو بناء هذا الجيل وإصلاح ما فسد منه على مفاهيم الحرية الصحيحة.

وأما التحدي الثاني على مستوى العوامل المحيطة بعضو هيئة التدريس، ذكر Packham (2007) ان الإستقلال المؤسسي والحرية الأكاديمية في التدريس والبحث قد تأثر بظهور رأسمالية السوق الحرة المتطرفة و"مجتمع المعرفة"، وهذا ادى الى تآكل ضمانات الحكومات الوطنية جزئيًا، كما ان تطور تشكيل الجامعات لمواكبة احتياجات السوق، أدى الى فساد نزاهة البحث وتآكل الحريات الفردية.

وأكد Thorens (1988) أن من التحديات التي واجهت الحرية الأكاديمية أيضا السرعة المتزايدة للتغير الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي والتكنولوجي في المجتمعات خاصة خلال العقود الأخيرة مما أدى الى حدوث إنفجار في عدد الطلاب في التعليم العالي وبالتالي رافق هذا الإنفجار زيادة في عدد ونوع المؤسسات التعليمية من جهة، وفي البحوث من جهة أخرى، ونتيجة لذلك عانى كل من المجتمع والدولة من إرتفاع مدمر ليس فقط في التكاليف المالية بل أيضا في التكاليف الإجتماعية لهذا المستوى من التعليم، وكل هذا أصبح تحديًا جديدًا تواجهه الحرية الأكاديمية نظرًا لإرتباطها بالإستقلال المالي بشكل وثيق، حيث إن كُلًا من الحرية الأكاديمية وإستقلال الجامعات الذاتي ليست مسألة إمتيازات بل من المتطلبات الضرورية لتمكين الجامعة "من بين كل مؤسسات التعليم العالي"، من الاضطلاع بدورها المحدد إتجاه المجتمع والدولة.

2.7.1.2 المخاطر والمعيقات التي تواجه الحريات الأكاديمية عالميًا وعربيًا

إن الحرية الأكاديمية معرضة دائمًا للخطر في كل مكان، لأن الفكر النقدي والخيال والنقاش المستنير يهدد السلطة، فأكاديميا يمكن إعتبار الحرية في خطر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، مثلها مثل الحقوق الأخرى والمبادئ الديمقراطية، ففي تقرير صدر عام 2017 عن الحرية الأكاديمية تم إعداده لإتحاد الجامعات والكليات (UCU)، وهي منظمة تمثل أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وجد تيرينس كاران ولوسي مالينسون أن الحماية الدستورية للحرية الأكاديمية في المملكة المتحدة لا يكاد يذكر، كما هو الحال بالنسبة للحماية التشريعية للعناصر الموضوعية (التدريس والتعلم) والداعمة (الحيازة والحوكمة) للحرية الأكاديمية، ومن بين العوائق الصارخة أمام الحرية الأكاديمية قانون مكافحة الإرهاب وأمن الحدود لعام 2019، والذي يجرم التعبير عن "رأي أو معتقد داعم لمنظمة محظورة " ويعتبر الكلام فيه أمرًا غير قانوني، ولقد عبرت

أكاديمية أكسفورد كارما نابلسي عن قمع الحرية الأكاديمية بقولها "القانون هو عقد هوبز المقصود منه تخويفنا للتنازل عن حرياتنا"، وتم إعاقة الحرية الأكاديمية عن طريق وضع قيود للأكاديمين داخل القاعات الدراسية وحرمان بعضهم من حضور المؤتمرات والندوات خوفا من أن يؤثر على الاشخاص بأرائه، وأضاف بن دور أن الجامعات عندما تطالب بمبالغ كبيرة لعقد المؤتمرات والندوات فهذا يعني أن الأثرياء فقط هم من يمكنهم إدارة مؤتمرات مثيرة للجدل، وهذا ما جعل من تسيس وتوجيه للحرية الأكاديمة لتحقق أهداف تخدم مصالح مقصودة من قبل الدولة أو الأحزاب، وان المؤتمر يمثل إلى حد كبير وجهة نظر واحدة ولا يحقق التوازن الممطلوب. (2019,Allen).

واوضحت زرارقة (2015) ان الحرية الأكاديمية في الدول الغربية والمعروفة بالديمقراطية قد تأثرت بأحداث 11 من سبتمبر، فالحكومات قد مارست الضغوطات على الأكاديميين في الجامعات متحججة بذرائع مختلفة، مما أعاد التساؤلات مرة أخرى عن الحرية الأكاديمية ومن أين تبدأ وأين تنتهي، وماهي النقاط يجب أن تنتهي وتقف عندها؟، ومما لوحظ أنه الإصرار للحصول على المعرفة الجديدة والحوارات لتبادل الأراء قد أدت إلى رد فعل عنيف من الحكومات والسياسين أو حتى من بعض الأفراد ممن قد يزعزعوا المعرفة في إتجاه معين وبالتالي سيطرتهم على تفكير وقناعات الناس الذي قد يؤثر فيه الحراك المعرفي "الحر" للجامعة.

وأما الجامعات العربية فقد أتجهت الى تحجيم حرية الإنسان ومنعته من حرية التعبير وقامت بتكبيله بقيود الرقابة والمحرمات والمقدسات وسعت لغرس مفاهيم الخوف فيه عند الكلام والنقد وصنعت منه إنسان متقلب الرأي متغير المبادئ حسب الموجة الأقوى فهو يثني ويمدح غير مقاوم لسلبيات المجتمع ولا محارب للفساد. (الفيصل، 1999).

ومن العقبات والمخاطر الأحدث للحرية الأكاديمية هو عالم الإنترنت، فقد تم تقييد الحرية وتطوير الرقابة الداخلية على الإنترنت في الجامعات بسبب عدة عوامل أولها إعتماد الجامعات في مدخولها على أقساط الطلبة مما جعل الأكاديميين يشعرون بأن عليهم النضال ضد الكيانات الأُخرى, وأنه يجب أن يبنوا أفكارهم وإنتماءاتهم تبعًا للجهات المادية و ليس وفقًا لأُسس فكرية تمثل قناعاتهم وإنه يجب عليهم المشاركة والمنافسة على المراكز وكأن مستقبلهم يعتمد على ترتيب ومركز الجامعة، وهذه المنافسة أدت إلى الإسراع بالإمتثال لقيود الجامعة وخصوصًا لدى المحاضرين الجدد، وهذا بدوره يحد أيضًا من مقاومة السلبيات في التصرفات لدى الأساتذة القدامى في بيئة تبدو في أن تكون معادية لفكرة التعليم وتهتم أكثر ببيع الدبلوم كمنتج في سوق عالمي. (Bigo,2019).

كما ان انتهاك العالم الرقمي للحرية الاكاديمية انعكس بشكل سلبي كبير على دور العالم الرقمي في دعم البحوث وتطورها وسيؤدي بالأكاديميين الى رفض الانترنت او الحد من استخدامه في تطوير البحث العلمي مما دعى الاكاديمين الى المطالبة بحرية تبادل المعلومات والاتصالات بشكل أمن دون تهديد او خوف وانه حان الوقت لرد الأمر إلى الوراء واعادة النظر بانتهاكات العالم الرقمي للحرية الاكاديمية وارجاعها لإطارها مع مراعاة تحديث وتطوير هذا الاطار ليواكب العولمة الحالية. (Deibert,2019).

وأضاف Bigo (2019) بأن إعادة تشكيل السلطة داخل الجامعة يتحكم بها تطور التكنولوجيا بالإضافة الى الممارسات المرتبطة بالبيانات ويتم دعمها رغم "عدم المسؤولية" و"إنعدام الحرية" ويأتي هذا القبول بها ودعمها بأنه لا أحد لديه خيار أن يعارض النظام وتحولاته السريعة، وأفتراض أن المقاومة غير مجدية ويجب أن تتكيف الأوساط الأكاديمية مع رغبة العميل وتوقعات المسؤولين. وبالفعل، قد يصبح الذكاء الإصطناعي قريبًا الآلة السابقة في التعليم العالي.

3.7.1.2. أنواع معيقات الحرية الأكاديمية

عند تأمل واقع جامعاتنا العربية وللأسف يُلاحظ غياب العديد من الأُمور الهامة وأولها الديمقراطية الفعالة والحرية الأكاديمية، فتوافرها متحرر في الظاهر فقط إما في الباطن فما زال مستعمرًا، ويتفق حنفي (2004) (واخرون) إن معيقات الحرية الأكاديمة تقسم إلى نوعين معيقات داخلية ومعيقات خارجية.

1.3.7.1.2 المعيقات الخارجية للحرية الأكاديمية

وتتمثل بطبيعة الحريات الموجودة في المجتمع، فالحرية الأكاديمية مرتبطة بالحرية السياسية والمدنية والفكرية للمجتمع والعلاقة بين هذه الحريات والحرية الأكاديمية علاقة طردية أي كلما زادت مساحة هذه الحريات إزدادت المساحة أمام الحرية الأكاديمية داخل الجامعات والعكس صحيح، ويضيف صالح أن القيود القانونية التي قد تفرضها الأنظمة الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية والتي تضع قيودًا قانونية تحد من الحرية الأكاديمية، وتقف عائقًا كبيرًا أمام توافرها ونموها داخل الجامعات. (صالح، 2004).

وعن دور تمويل الجامعات كأحد معيقات الحرية الأكاديمية ذكر عباس (2015) ان الدولة هي الممول الوحيد أو الأكبر للجامعات، وبالتالي فالممول له دور كبير في السلطه والإدارة الجامعية وقد يفرض رقابته على إنفاقات الميزانية، وهذا سيغيب الإدارة الذاتية المستقلة للجامعات وإعاقة حرية الإدارة، حيث أن الجامعات قسمين إما حكومية تحكمها الدولة، أو خاصة يحكمها أصحاب المال فالنظام الإداري داخل الجامعات يمكن وصفه بالنظام الهرمي.

وأضاف Allen (2019) أنه يتم خنق الحرية الأكاديمية بطرق أكثر سرية ومكرًا إلى حدٍ ما من خلال التخفيضات في التمويل العام للجامعات وطلاب الجامعات، وكذلك تغير الجغرافيا السياسية المستمر في أي بلد وبطرق لا يمكن التنبؤ بها، مما أدى الى حدوث التغييرات في تمويل التعليم العالي وبالتالي تقيد حرية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأضاف حنفي (2015) لما ذكر إستباحة حُرمة الحرم الجامعي من قبل عدّة جهات وعدم حفظ أمنه وسلامته وحمايته من وسائل الضغط والإكراه.

2.3.7.1.2 المعيقات الداخلية للحرية الأكاديمية

تمثلت بالتسلط الإداري كالقيود المفروضة من إدارة الجامعة على عضو هيئة التدريس أو الرقابة الشديدة عليه والممارسات الصارمة والهيمنة الإدارية وهذا قد يهدد حرية عضو هيئة التدريس، وقد تفرض الجامعة على عضو هيئة التدريس المنهج الذي يدرسه وأيضا أُسلوب التدريس، كذلك طبيعة نشأة الأساتذة فاذا لم ينشأ عضو هيئة التدريس في بيئات تحترم الحرية وتوفرها لأفرادها لن يشعر بأهمية وقدسية الحرية الأكاديمية في حياته العلمية والعملية والبحثية، ومن معيقات الحرية الأكاديمية الفساد والإنحراف الأخلاقي للأستاذ كسرقة الأفكار والأبحاث ونسبها له، وايضاً طبيعة تعيين القيادات في الجامعة حيث إنه يتم تعيينهم في الغالب فرضًا لا انتخابًا، أو قد يتم توجيه دفة الإنتخابات حسب حاجات الإدارات مما يؤدي الى توجيه وتسييس العمل الجامعي، وكذلك تغيب عضو هيئة التدريس عن عمله وتكليف المساعدين أو المعيدين بأعمالهم وعدم غهتمام البعض بتحضير المواد العلمية والمحاضرات والإكتفاء بالمواد الموروثة أو المترجمة وأخيرًا ضعف صناعة البحث العلمي بسبب عدم توفر الأساسيات الضرورية في عضو هيئة التدريس لإنجاز البحث العلمي. (عباس، 2015)، (حنفي، 2004).

ويضيف ماضي (2012) من المخاطر على الحرية الأكاديمية خوف كل من الأستاذ الجامعي والطالب من البطش والتنكيل إذا ما تعارض بحثه أو عمله مع الحكومات أو الهيئات الدينية، كذلك سعي الأستاذ الجامعي للحفاظ على مكسب مادي أو منصب، كما تأثرت الحرية الأكاديمية في بعض مناطق العالم العربي بسبب تعقد الأوضاع والأزمات والحروب والمشكلات فيها.

بينما ذكر حنفي أن ما يحدث داخل الجامعات وبشكل غير مباشر يؤثر بشكل سلبي على توافر الحرية في الجامعات حيث ان رؤساء الجامعات الوطنية قد تم تعينهم من وزير التعليم العالي والذي تم تعينه من السلطة التنفيذية، وتم إختيار عمداء الجامعات من رؤساء الجامعات وبالتالي أصبحت قيادات الجامعات ممثلة للدولة داخل الجامعة بدلًا من أن تمثل الجامعة لدى الدولة، وأما الجامعات الخاصة فهدفها الأول هو الإستثمار المادي، فكانت النتيجة أن الجامعات بأنواعها أصبحت مسيرة لخدمة أغراض الدولة والكسب المادي بدلًا من خدمة التعليم والرقي به، فقد قامت الجامعات بإدخال مقررات قومية تخدم الدولة ومن يعارضها يعتبر خائن أو ملحد، مما نشر الخوف في أروقة الجامعات وأصبح الأستاذ خائفًا قبل الطلبة، وهنا اصبحت الحرية الأكاديمية تمارس بسرية في الجلسات الخاصة، وذلك بعدما أصبحت الجامعات كسلطة حراسة للحفاظ على الوضع القائم نيابةً عن الدولة أو المُلاك المستثمرين في الجامعات الخاصة. (حنفي ،2004).

وبرغم كثرة المخاطر والمعيقات إلا أنّ مؤسسي الحرية الأكاديمية فهموا إن التحديات ليست بالضرورة عقبات وأنه على الأكاديمين أن يستعدوا لمواجهتها، بل يمكن أن تصبح هذه التحديات بالنسبة لهم فُرصًا للإستثمار .(Michael،2007).

8.1.2 كيف يمكن تحقيق الحرية الأكاديمية ؟

لتحقيق مفهوم الحرية الأكاديمية على أرض الواقع وطبقًا لما تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية والتي يطالب بها الأكاديميون، أوضح حنفي أنها يجب أن تبدأ من الأكاديمين أنفسهم فلا بد من أن تمارس فيما بينهم أولًا متمثلة بعدةً جوانب أولها الأمانة العلمية والتوثيق في كتابة البحوث العلمية، ثم الإلتزام بالمعايير الموضوعية المتعلقة بالتعيين والترقية والنشر، وأخيرا بوقف عمليات التمييز بكل صورها سواء كان داخل الحرم الجامعي أو مؤسسات البحث العلمي إضافة إلى إحترام الممارسات الديمقراطية وإختلاف الآراء بين الأكاديميين أنفسهم، أما خوف الأكاديمين من فسخ عقد العمل أو إنهاء الإعارة فلا يجب أن يشغل بال الأكاديمين بل يجب أن يسعوا لتحقيق الهدف الأسمى لوجودهم والذي هو جزء أساسي من مهامهم ألا وهو ضمان الحياة الكريمة لممارسة حق النقد وحرية التفكير داخل الوطن وخارجه دون الخوف من أي تهديد، فالعلم قضية ورسالة وليس حرفة أو مجرد مهنة، فالمعاناة من تدني الدخل أفضل من هجرة العقول، فالعلم ليس الهدف منه المكسب، بل الهدف ممارسة حرية التعلم والتعليم من أجل التقدم ونقل المجتمع كله من مرحلة تاريخية إلى أخرى. (حنفي،2004).

ويربط كل من الصاوي وبستان (1999) مفهوم الحرية الأكاديمية بقدرة الجامعة على التوصل إلى الحقائق والمقدرة على نشرها وهذا يتطلب بقاء العمل الجامعي محميًا من الضغوط السياسية أو الدينية أو الإجتماعية أو غيرها وكذلك لابد من تحقيق الإستقلال المالي والإداري والأكاديمي للجامعات، فطالما كانت الجامعات منبر للفكر الحر والنقد وعرض كل الآراء والتحقق من كل الإفتراضات والأفكار ولابد من ضمان حرية التعبير للأستاذ والطالب والتي تمارس في قاعة الدرس والنقاشات وعلى مجلات الحائط وغيرها، ولا يجب الفصل بين العلم والسياسة، فشعار "لا سياسة في الجامعة ولا جامعة في السياسة" أو شعار " لا سياسة في الدين ولا دين

في السياسة" أو شعار "لا جامعة في الدين، ولا دين في الجامعة" شعارات مفتلعة لقمع الحريات في الجامعة والتي وصفت بأنها بنت الوطن تحمل أوجاعه وافراحه وتشعر بألامه وتسعى لتحقق احلامه. (حنفي،2004). وأضاف مرسي (1977) أن من أقوى ضمانات الإستقلال الجامعي والحرية الأكاديمية هو الإستقلال المالي ولكي تستمر أي جامعة في تحقيق الأهداف المطلوبة منها لابد من توفر المال اللازم.

اما Allen (2019) فيرى انه إذا لزم الأمر، فالإضراب من أجل تغييرات إيجابية من شأنها أن تدعم الظروف المادية المطلوبة للحرية الأكاديمية الحقيقية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، هى أحدى الطرق للحصول ولحماية الحرية الاكاديمية، و يمكن أن تكون الاتحادات الأكاديمية والطلابية قوة قوية للرد على الأيديولوجيات والسياسات التي تخنق الحرية الأكاديمية اليوم.

أما بخصوص الحرية الأكاديمية في عالم الإنترنت، فتبدأ أولًا بتفكيك المرضى (المتسببين بنشر هذه الأفكار) مستخدمًا الذكريات المتعلقة بماهية الجامعة في الماضي كنموذج لما تنبغي أن تكون عليه في المستقبل والغرض من وجود الإنترنت في الأصل (أي لخدمة البحوث وتقريب دول العالم لتصبح كقرية صغيرة)، وثانيًا يجب أن تنتعش الحرية الأكاديمية برفض الإمتثال للسلطة الإدارية والتحالف مع الزملاء والطلاب من مختلف الجامعات، وثالثًا أن تعود الحرية الأكاديمية عبر إتخاذ قرار حاسم ضد التكنولوجيا التي يتم إستخدامها بشكل متزايد ضد الأكاديميين لمراقبة مخرجاتهم، والتحكم في عملياتهم وإدارتهم عن طريق المسافة. (Bigo,2019) .

9.1.2 واقع الحرية الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية

قبل الخوض في واقع الحرية الأكاديمية ومدى توافرها في الجامعات الفلسطينية لابد من التحدث عن واقع التعليم في جامعاتنا، ومشكلات البحث العلمي فيها، بعد حرب 1967 أصبح المجتمع الفلسطيني تحت تهديد هجرة الشباب للخارج ومن هنا وكنتيجة لهذه الحرب أصبح إقامة الجامعات الفلسطينية في سلم الأولويات لدى الفلسطينين، وذلك سعيًا لتحقيق عدة أهداف أولها ترسيخ دعائم البنية التحتية للجامعات لتكون قادرة على الإهتمام بأبناء شعبها ومحاربة أفكار الهجرة لدى الشباب بحثًا عن حياة أفضل، وبهذا تزيد مقدرة مقاومة الفلسطينين للأحتلال الصهيوني، ولكن في وقتها ركزت الجامعات على التوسع الكمي فأصبح هدف الجامعات الأساسي هو إستقطاب أكبر عدد من الطلاب، ولم يتم التركيز على البحث العلمي ولم يكن من ضمن الأولويات نظرًا للظروف السياسية والإقتصادية. (الجرباوي، 1986).

ويذكر كل من البرغوثي وأبو سمرة (2007) أن مشكلات البحث العلمي تنحصر في ركنين : (السياسة الموجهة والباحث نفسه)، وللتغلب على هذه المشكلات لابد من تعزيز ثقة الباحث في نفسه، وأن يكون البحث العلمي من المتطلبات الأساسية لأي باحث وبمختلف المجالات وأن يسعى الباحث أيضًا على دفع عجلة البحث والسعي لتطويره. وإما الركن الثاني وهو السياسة الموجهة للبحث وهنا يبرز دور الجامعة بدعم البحث العلمي وأن تتبنى قرار سياسي يجعل البحث العلمي جزء من كيانها الجامعي، ومن المقومات الأساسية لأمن الشعوب وسيادتها، وأن تعمل البحوث العلمية على خدمة قضايا المجتمع الجوهرية والأساسية وإيجاد حلول مناسبة لها.

ولأن تطور الجامعات الفلسطينية مرتبط بتطور البحث العلمي كان لابد من التركيز على بناء قواعد قوية وبيئة مناسبة لتطويره، وأحد أهم قواعد تطور البحث العلمي هى توافر الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية.

إن الحرية الأكاديمية في فلسطيني تم انتهاكها بشكل سافر، فالتعليم في فلسطين كان وما زال يواجه العديد من الصعوبات والعقبات لأسباب عديدة ومختلفة على رأسها الإحتلال الإسرائيلي، الذي يعتدي على الأراضي الفلسطينية وشعبها منذ ما يزيد عن السبعين عاما والإحتلال مازال يقوم بإنتهاك جميع مناحي حياة المواطن الفلسطيني وكان التعليم بكل أشكاله العام والخاص والجامعي يتصدر هذه الإنتهاكات، ويتم إنتهاك الحريات السياسية والأكاديمية إما بشكل مباشر كإغلاق بعض الجامعات وقتما شاء هذا الإحتلال وإقتحامها وإثارة الفوضى والرعب داخل حرمها الجامعي، أو بشكل غير مباشر والذي تمثل بالحصار ووضع الحواجز أمام الطلاب والأساتذة في أي مكان أو زمان يشاءه هذا الإحتلال، وحتى حدوث الإنقسام السياسي كان العائق الوحيد للحرية الأكاديمية هو الإحتلال، ولكن بعد هذا الإنقسام أصبحت هناك مساعٍ من قبل هذه الأحزاب السياسية للسيطرة على الجامعة وخصوصا المراكز الوظيفية فيها فالولاء الحزبي أصبح له دور كبير في عملية التوظيف بل قد يفوق دوره المؤهل الجامعي والخبرة، كما تأثر الطلاب أيضاً بهذه الإنقسامات السياسية والذي إنعكس على دور مجالس الطلبة في تقديم خدماته للطلاب بشكل عادل بعيدًا عن الأمور الخاصة أو الإنتماء السياسي، حتى أحتلت الأمور السياسية منابر العلم، وأصبح الأمر أكثر خطورة عندما بدأ يمس الحرية الأكاديمية للأكاديمين والأساتذة في الجامعات. (أبو ركبة، 2013) و(أبراش، 2010).

وبهذا أصبحت الجامعات مكان للصراع السياسي بدلًا من أن تكون منبر للتنافس العلمي والأكاديمي، فمثلا في قطاع غزة أصبحت الجامعة الإسلامية محسوبة على حركة حماس وخاضعة كليًا لها، وجامعة الأزهر فمحسوبة على تنظيم حركة فتح، وبعض الجامعات لم تحسم الصراع ومن سيهيمن عليها كجامعة الأقصى والقدس المفتوحة، أما في الضفة الغربية فالهيمنة الحزبية المنفردة على الجامعات متذبذب ليس كما في القطاع فيمكن القول أن الجامعات أبوابها مفتوحة للصراعات الحزبية، وإن تداعيات الإنقسام السياسي نتج عنه عدة أُمور أثرت

على الجامعات والحياة الأكاديمية منها تراجع إستقلالية الجامعات وتراجع النشاط الأكاديمي لحساب الأنشطة الحزبية وأيضا تراجع جودة الكفاءات العلمية وضعف مخرجات التعليم وغياب المراقبة الأكاديمية العليا و ضعف الإدارة الجامعية وخوفها من مواجهة الطلبة والإداريين الناشطين سياسيا، كذلك إنتشار ثقافة الخوف والعنف داخل الجامعات والقلق بسبب الإنقسام، مع ملاحظة أنه في السابق كان الخوف مصدره الإحتلال فقط. (البرغوثي ، تاراكي 2006).

وفي دراسة أجرتها الباحثة حمدان (2008) لقياس مدى الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدرسية في الجامعات الفلسطينية أتت تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية بدرجة متوسطة، وأوصت الباحثة إعطاء أعضاء هيئة التدريس المزيد من الحرية الأكاديمية في مختلف المجالات وبضرورة الأحتفاظ بذوي الخبرة والكفاءة، وعدم تهجيرهم إلى الخارج بسبب تدني الظروف الإقتصادية.

ومن أثار الإنقسام السياسي وتفتيت الصوت الفلسطيني الأخرى على الحرية الاكاديمية أنه فتح بوابة للباحثين الذين يسعون لتحسين صورة الإحتلال الى تحميل الأحزاب الفلسطينية المسؤولية بأنها من أهم الأسباب في إعاقة الحرية الأكاديمية، بل وحمل الأحزاب الفلسطينية السبب في ما يفعله الأحتلال الإسرائيلي عند إنتهاكه الحرية الأكاديمية للمؤسسات التعليمية فذكر كل من Cravatts (2021) وCemmell (2009) أن قيام حماس بالأستفادة من مرافق الجامعة لتصنيع و إطلاق الصواريخ وقصف الجانب الإسرائيلي ومنع الطلاب والأكاديميين من إجراء الأنشطة الأكاديمية في الحرم الجامعي أدى الى إنتهاك الحرية الأكاديمية داخل الجامعات وأدخل المؤسسات الأكاديمية وبشكل مباشر في النزاع بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي وهذا ما أعطى الإحتلال الحق في قمع الحرية الأكاديمية داخل الجامعات الفلسطينية عن طريق قصفها أو أقتحامها أو أعتقال من فيها.

وكما أن الحرية الأكاديمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد تأثرت بنقاط التفتيش والحواجز فهذه الحواجز أدت إلى تعطل العديد من الدورات التنموية والثقافية في قطاع غزة نتيجة الوضع المأساوي بفعل الإحتلال، ورغم المساعي المبذولة محليًا ودوليًا لدعم الحرية الأكاديمية في فلسطين فمثلًا في ختام جلسة إستماع عقدت في 18 ديسمبر 2006 من قبل جمعية مسلك (هي مؤسسة حقوق إنسان إسرائيليه تأسست في العام 2005 لهدف الدفاع عن حرية الفلسطينيين في التنقل، في إطار القانون الدولي والقانون الإسرائيلي.)، والتي كانت حول منع وعرقلة الإحتلال للطلاب الفلسطينيين بإكمال دراستهم في داخل القدس ان يحدد الإحتلال المعايير التي يطلبها من الطلاب لاكمال دراستهم خلال ستين يومًا، إلا أنه هذه الجهود لم تفلح في حماية الحرية الأكاديمية للمؤسسات التعلمية من بطش الإحتلال (Gisha 2008).

ذكر عبد العاطي (2010) لكي تشيع الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية لابد من عدة أُمور أهمها الغاء الجانب السياسي عن المجتمع الأكاديمي ومنح الفرصة لابداء الرأي مع توفير الضمانات اللازمة للمجمتعات العلمية والأكاديمية من تدخل السلطات بكل أشكالها سواء التنفيذية أو الأمنية وإحترام إستقلالية الفرد وإشاعة الديمقراطية والعمل فيها في مناحي الجامعة المختلفة كلها، وهذا بناءً على ما نصت عليه قوانين التعليم العالي في فلسطين ومن أهم نصوص قانون التعليم العالي رقم (11) لسنة 1998 في المادة (4) فقرة (8)، على أن أحد أهداف التعليم العالي هو الإسهام في تقدم العلم، وصون الحريات الأكاديمية، ونزاهة البحث العلمي، وبناء الدولة على أسس تضمن سيادة القانون وإحترام الحقوق والحريات العامة، ونصت المادة (8) من القانون ذاته، على أنه لكل مؤسسة تعليم عالٍ حرم ذو حصانة وفقًا لأحكام القانون، كما نصت المادة (3) من القانون ذاته على تمتع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالإستقلالية وفقًا لأحكام هذا القانون،

الذي يضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها.

ورغم ذلك، تم رصد سلسلة من الأنتهاكات والتجاوزات القانونية خلال الأعوام السابقة، حيث ذكر في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان –ديوان المظالم ان الهيئة قد تلقت 6 شكاوى حول الإعتداء على الحريات الأكاديمية في شهر آذار لسنة 2019 وإن هذه الشكاوي للإنتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين جميعها حدثت في الضفة الغربية. (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان –ديوان المظالم).

وهنا ترى الباحثة أن كل هذا أدى بالتالي الى أحداث تراجع ملموس في مستوى ودرجة إحترام الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وأنه لا يجب تحميل الإحتلال الإسرائيلي المسؤولية كاملة بل لابد من الإعتراف بوجود دور من قبل المؤسسات الفلسطينية، فبرغم أن الإختلافات السياسية موجودة بكل الدول العربية وقد يعتبر البعض أن الإختلاف ظاهرة صحية، ومن الطبيعي أن يسيطر حزب دون الأخر على المؤسسات التعليمية في الدول العربية، إلا أن هذا لا ينطبق على الإنقسام الفلسطيني، بل ويمكن إعتبار الإنقسام في فلسطين له تأثيرات سلبية إنعكست وبشكل مباشر على الشعب الفلسطيني وعلى مؤسساته التعليمية فالأنقسام الموجود يفتح أبوابًا للأحتلال ومن يؤيده لإضافة الشرعية على قمع الحرية الأكاديمية داخل المؤسسات التعليمية.

الدراسات السابقة:

1. الدراسات باللغة العربية

تهدف دراسة كل من الدباغ والطائي (2020) إلى التعرف على مدى إهتمام المؤسسة التعليمية بالسعادة في العمل ممثلة بأبعادها، وكذلك التعرف على إسهامات الحرية الأكاديمية بأبعادها في تحقيق السعادة في العمل، تم تطبيق البحث في كلية النور الجامعية في محافظة نينوى، في العراق، إستخدم الباحثان الأُسلوب المسحي كمنهج أساسي للبحث، وأعتمد الباحث الإستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات، وكانت عينة البحث (172) مبحوث من العاملين بالكلية، وقد أظهرت النتائج أنّ هناك أثرًا معنويًا لأبعاد الحرية الأكاديمية على السعادة في العمل، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد عدد المؤسسات الأكاديمية التي تتبنى مفاهيمها الحرية الأكاديمية ، يشعر المعلمون بسعادة أكبر في مكان عملهم، وأوصي الباحث بضرورة زيادة الإهتمام بالحرية الأكاديمية لجعل مكان العمل أكثر سعادة وإنتاجية افضل .

هدفت دراسة الصالح (2019) إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، إتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة (613) وتكونت من أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات وهى جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين، إستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والتي بنيت على أربعة محاور، أما متغيرات الدراسة فكانت متغير الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والجامعة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية في الأُمور التالية: إجراء البحوث العلمية، التدريس الجامعي، و في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وبرزت التحديات التي تواجهها الحرية الأكاديمية بالجامعات في نظام التعيين

حيث أن الجامعة تعتمد على نظام التعيين للقيادات العليا بدلًا عن الإنتخاب، وبناءً على النتائج ذكر الباحث أنه لابد من تعزيز الحريات الأكاديمية بالجامعات وذلك عن طريق تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية.

هدفت دراسة صديق (2019) الى معرفة درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة دهوك، العراق، إعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وإختار عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة دهوك بلغت (300) تدريسي وتدريسية من كليات مختلفة بواقع (156) تدريسي وتدريسية من الكليات العلمية و(144) تدريسي وتدريسية من الكليات الإنسانية. وكانت متغيرات الدراسة هي الجنس والتخصص والدرجة العلمية، ولتحقيق أهدافه أعتمد الباحث أداة الاسطل (2013) كونها تناسب أهداف البحث الحالي الخاص بالحرية الأكاديمية، حيث تكونت في صورتها النهائية من (45) فقرة، وزعت على أربع مجالات هي: (إتخاذ القرار، وحرية التعبير، والبحث العلمي، والتدريس)، وتوصل الباحث أن الحرية الأكاديمية متوفرة بشكل عام لجميع أعضاء الهيئة التدريسية بمختلف جنسهم ودرجتهم الأكاديمية بشكل متقارب، وأوصى الباحث بالإهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الباحثين وتكريمهم.

هدفت دراسة حكمي(2018) التعرف الى واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والعلاقة بينهما، وإعتمد البحث المنهج الوصفي، وإستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة بلغت (1172) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعات (الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والإمام عبد الرحمن الفيصل، وجازان، وحائل)، وكانت أهم نتائج البحث هي: إن واقع الحرية الأكاديمية في أبعاد الدراسة (محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، و التعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار) جاء بدرجة متوسطة، وأنه هناك علاقة إرتباطية بين ممارسة الحرية

الأكاديمية ومستوى الأداء المهني بأبعاده الأربعة، كما أوصى الباحث بمقترحات لتحسين الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية أهمها تبني الرؤية المقترحة من قبل القيادات الجامعية والمسؤولين في التعليم العالي ونشرها بين الجامعات السعودية وتسهيل إجراءات تطبيقها.

وفي دراسة زروالي و ابراعيم (2018) هدفت للتعرف الى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، حرية اتخاذ القرار، حرية البحث العلمي، وحرية التعبير. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 72 عضو هيئة تدريس، وبإستخدام المنهج الوصفي المسحي، وجمعت بيانات الدراسة بإستخدام استبانة تم إعدادها من طرف الباحثتين، وقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأن حرية التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العلمي، ثم حرية التعبير، وفي المرتبة الأخيرة حرية إتخاذ القرار، ومما أوصت به هذه الدراسة تطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي لإلزام الجامعات بتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية في جميع مجالاتها، وبشكل خاص في مجال حرية إتخاذ القرار، ورفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية، والعمل على حمايتها والدفاع عنها.

هدفت دراسة العساف (2018) للوصول الى إقتراح مدونة أخلاقية للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الأردنية، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة (700) عضو هيئة تدريس من كلا الجنسين، تم بناء أداة الدراسة وهي استبانة مكونة من (50) فقرة موزعة على (5) مجالات هي: (حرية التدريس، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية المشاركة في عملية صنع القرارات، وحرية البحث العلمي، وخدمة المجتمع)، وكانت هم النتائج التي توصل اليها الباحث أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على جميع مجالات أداة الدراسة جاءت

متوسطة، ووجود فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية ولصالح من رتبتهم (أستاذ وأستاذ مشارك)، أوصى الباحث بتبني المدونة الأخلاقية المقترحة للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الأردنية.

وهدفت دراسة قويدر وشامية (2018) التعرف الى مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، (الأزهر، والأقصى، والإسلامية)، بمحافظات غزة ، وبلغت عينة الدراسة (180) عضوا، بنسبة (16.7 %)، وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تقدير أفراد العينة لمستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة جاء بدرجة موافقة كبيرة، بوزن نسيبي (74.20 %)، ووجود فروق دالة إحصائية، لصالح الجامعة الإسلامية، ومتغير المؤهل العلمي، لصالح (دكتوراه فأعلى)، بإستثناء ما يتعلق بمجال (حرية التعبير عن الرأي)، ووجود فروق دالة إحصائية تعزي لمتغير سنوات الخدمة لصالح (10 سنوات فأكثر)، باستثناء ما يتعلق بمجالي (حرية المشاركة في الإدارة وصنع القرار الجامعي، حرية التعبير عن الرأي)، وأوصت الدراسة: بتركيز إدارة الجامعات على إشراك أعضاء هيئة التدريس، في صنع القرار الجامعي، بما يعزز لديهم قيم الحرية الأكاديمية.

وفي دراسة اجرتها الباحثة منصور (2018) هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة الممارسات الأدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تعزيزها واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت استبانة مكونة من 35 فقرة كأداة للدراسة موزعة على أربعة مجالات هي (حرية اتخاذ القرار، وحرية البحث العلمي، وحرية التعبير، وحرية التدريس) وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأسلامية وجامعة الاقصى والبالغ عددهم (860) عضوًا، اما العينة فكانت (217)

عضو، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الممارسات الأدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة كبيرة وبنسبة (80.69)، وأنه لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير الجنس، بينما كان هناك فروق تعزى لمتغير الجامعة لصالح الجامعة الأسلامية، وأوصت الباحثة بضرورة تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال اتخاذ القرار وتوفير الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي بشكل أفضل.

هدفت دراسة الزبون والحجاوي (2017) إلى التعرف على دور الجامعات الأُردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، وإعتمد الباحثان متغيرات الدراسة الآتية: (الجنس، والخبرة والرتبة الأكاديمية)، وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت وجامعة مؤتة، كما تكونت عينة الدراسة من (302) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم حسب الجداول الأحصائية وقام الباحثان بتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) لتحقيق هدف الدارسة، أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات الاردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس فيها جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة ومتغير الرتبة الأكاديمية وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير جميع الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، المتمثلة في إتخاذ القرارات الأدارية والمالية، ووضع ما يناسبهم من اللوائح والأنظمة والأجراءات التي تساعدهم على تحقيق الأهداف التعليمية والبحثية.

هدفت دراسة الشاوي والسعود (2016) إلى تطوير القواعد التربوية لضمان الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة والبالغ

عددهم (3397) عضوا، وتكونت عينة الدراسة من (343) عضوًا، صمم الباحثان استبانة لجمع المعلومات مكونة من (38) فقرة، وموزعة على أربعة مجالات: القوانين واللوائح والبحث العلمي والتدريس وحرية التعبير، توصلت الدراسة إلى أن درجة الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الرتبة الأكاديمية وكانت الفروق لصالح الرتب التالية (أستاذ مشارك ، وأستاذ مساعد، ومدرس) مقارنة مع الدرجات العلمية عن رتبة (أستاذ) في جميع الجوانب ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغيرات: الجنس والكلية والمرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة، ومن هذا المنطلق طورت الباحثة قواعد تربوية لضمان الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة ، وأكدت ملاءمة هذه القواعد من خلال مراجعتها من قبل خبراء متخصصين.

هدفت دراسة الخرابشة (2016) التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم، وقد قام الباحث بتصميم استبانة مكونة من أربعة مجالات هي: حرية التعبير عن الرأي وحرية التدريس وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكانت عينة الدراسة (169)، توصل الباحث إلى أن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية كانت بدرجة عالية في مجال حرية التعبير عن الرأي، وبدرجة متوسطة في مجالات: حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، وحرية التدريس، ووجود فروق دالة إحصائيًا تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، وفروق في الرتبة الأكاديمية لصالح عضو هيئة التدريس، وأوضى الباحث أن تعمل إدارة جامعة البلقاء التطبيقية على رفع مستوى الوعي بالحريات الأكاديمية وتشجيع ممارستها لدى أعضاء هيئتها التدريسية وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات الأكاديمية إجراء البحوث العلمية، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس ماديا.

هدفت دراسة عباس (2015) إلى إبراز أهمية الحرية والديمقراطية من خلال تحقيق الأهداف التالية: مفهوم الحرية والديمقراطية لدى الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية، والدور الذي يلعبه هذان العاملان في تطوير مناهج التعليم الجامعي، وقام الباحث ببناء استبانتين، استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس و أخرى موجهة للطلاب، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وتكونت العينة النهائية من (50) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية: دمشق – البعث – تشرين – دمشق (فرع درعا) والجامعات الخاصة للعلوم والتكنولوجيا– الحواش، وكذلك من (60) طالبًا وطالبة من طلاب الجامعات المذكورة، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي: إن درجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية كانت أقل من المتوسطة وفقًا لآراء الطلبة ودرجة تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية كانت أقل من المتوسطة وفقًا لآراء أعضاء هيئة التدريس، وأوعز الباحث الاسباب الى التدخلات الخارجية في الجامعة بسبب الظروف السياسية وكذلك البيروقراطية والروتين الإداري والتي تؤثر على مدى استقلالية الجامعة إلى حد كبير وإيديولوجية المجتمع السائدة، واقترح الباحث إحداث وحدات للعناية بالحرية في الجامعات و الأقسام و إشراك الطلبة في هذه الوحدات وعلى الجامعات عقد المؤتمرات والندوات والدراسات واللقاءات و ورشات العمل التي تدعم ممارسة الحرية الأكاديمية، وإلغاء إلزامية الكتاب الجامعي المقرر والإقتصار على مفردات المادة العملية.

هدفت دراسة الأسطل (2013) التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والأنماط القيادية كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات (جامعة الأقصى، جامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية) بمحافظات غزة، وتوضيح هذه العلاقة في ضوء اختلاف متغيرات الجنس، والرتبة الأكاديمية، والجامعة، والكلية، وسنوات الخدمة. ولقد صممت الباحثة أداتين وهما عبارة عن استبانتين تكونت كلاهما من (66) فقرة، الأولى لقياس الحرية الأكاديمية، والثانية لقياس الأنماط القيادية، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من 229 عضوا من هيئة

التدريس في جامعات محافظات غزة وتوصلت الباحثة للنتائج أهمها أن الدرجة الكلية للحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات متوسطة، وهناك علاقة موجبة وقوية عند تقديرات عينة الدراسة لدرجة الحرية الأكاديمية للأعضاء ودرجة الأنماط القيادية المتبعة لديهم في الجامعات، ولم تجد فروق تعزى لمتغير الجنس والرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة والكلية، بينما كان هناك فروق تعزى لمتغير الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، وأوصت الباحثة بإعادة صياغة الهياكل التنظيمية لزيادة فاعلية مشاركة العاملين في إتخاذ القرار، وضرورة عقد دورات للقيادة الإدارية وتوضيح أهمية الحرية الأكاديمية، وشجعت على تبادل الخبرات بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العالمية للاستفادة من تجاربهم في مجال الحرية الأكاديمية.

هدفت دراسة حمدان(2008) التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة القدس، والجامعة العربية الأمريكية، والذي يبلغ عددهم ١٤٩٨ عضو هيئة تدريس، وقد اختيرت عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ حجمها ٣٠٠ عضو هيئة تدريس استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد تم توزيع أداة الدراسة والمكونة من (85) فقرة على عينة الدراسة، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي، إن درجة واقع الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة حيث وصلت النسبة المئوية للإستجابة للدراسة الكلية إلى (67.7%) وإن الدرجة الكلية لواقع الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كانت عالية وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بعدة أمور من أهمها: اجراء دراسة تتعلق بالكشف عن أسباب تدني القدرة على اتخاذ القرار على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء الهيئة التدريسية ووضع الحلول المناسبة لها وإعطاء أعضاء هيئة التدريس المزيد من ممارسة الحرية الأكاديمية

في مختلف المجالات ليكونوا على وعي بكيفية ممارسة هذه الحرية الأكاديمية، وضرورة الاحتفاظ بذوي الخبرة والكفاءة، وعدم تهجيرهم إلى الخارج بسبب تدني الظروف الاقتصادية .

الدراسات باللغة الإنجلزية

وفي دراسة Olimpieva وأخرين (2020)، لوصف حالة الحرية الأكاديمية في روسيا اليوم وديناميا‌ته في العقود الأخيرة، اتبعت الباحثة الدراسة التجريبة على عينة متنوعة من المبحوثين وكان عددهم 24 مبحوث من الأكاديميين والمعلمين والخبراء وبأستخدام المقابلة لجمع المعلومات، استنتجت الباحثة انه هناك ضغوط يتعرض لها الباحثون والاكاديميون فيما يخص الحرية الاكاديمية لهم وخصوصا من قبل السياسيين والنظام الحاكم وانه هناك بعض المخاوف من أن ما هو ممكن الآن لن يكون مقبول غدا، كما انه هناك ضغوطات دولية وخصوصا من امريكا خصوصا عندما يتعلق الامر بدراسات الفضاء وأوصت الدراسة للسعي الى رفع العقوبات وتطبيع العلاقات الدولية وإتخاذ بعض التدابير العقلانية للحد من العبء البيروقراطي على العلم.

وهدف دراسة Al–Momani (2019) إلى التعرف على حقيقة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية الخاصة في الجامعات الأردنية من خلال وجهة نظرهم أنفسهم، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت العينة عشوائية طبقية وذلك لتمثيل مجتمع الدراسة، وتكونت العينة من 40 عضوا من الهيئة الاكاديمية، وجاءت النتائج ان الحرية الاكاديمية في جميع مجالاتها بدرجة متوسطة، كذلك كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الخبرة. أوصت الدراسة بأهمية تحقيق الحرية الأكاديمية من خلال تطوير الأفكار والسعي لتحقيق أهداف التنمية.

هدفت دراسة Abu-Shaqra& Samdi (2018) إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في المنطقة الشمالية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وطبق الباحثان المنهج الوصفي التحليلي المسحي، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في المنطقة الشمالية وبلغ عددهم 1210 أعضاء هيئة تدريس. بلغت عينة الدراسة 445 ذكر و 155 أنثى بنسبة 50٪ من مجتمع الدراسة، تم تطوير أداة الدراسة وهى استبيان يتكون من 50 فقرة موزعة على 5 مجالات، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في المنطقة الشمالية كانت متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جميع مجالات الأداة، ومن اهم نتائج البحث كان هناك فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في المنطقة الشمالية يُعزى ذلك الى المرتبة الأكاديمية (أستاذ وأستاذ مشاركا وأستاذ مساعد) وذلك لصالح من رتبة أستاذ وأستاذ مشارك، وأوصى الباحثان بضرورة زيادة ممارسة الحرية الأكاديمية من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في المنطقة الشمالية.

وفي دراسة gill (2017) هدفت الى التعرف على آراء نواب المستشارين حول مفهوم الحرية الأكاديمية، وكيفية إدارتها ومدى ممارستهم لها في جامعتهم من وجهة نظرهم، استخدم الباحث منهج البحث النوعي، استخدم الباحث طرق لجمع المعلوماتوهى جمع البيانات من مواقع الانترنت ومن المجلات والمقالات المتعلقة بالموضوع والرجوع لمواقع الجامعة الرسمية والتركيز على مراجعة رؤية ورسالة وقيم الجامعات، وايضا المقابلة النوعية، وتم جمع البيانات خلال الفترة (2013-2014)، استهدفت الدراسة الجامعات الانكلزية في المملكة المتحدة بأنواعها وعلى اساس تاريخ نشأتها (قبل عام 1992 والجديدة بعد عام 1992)، وتكونت عينة الدراسة من

ثلاث جامعات مماثلة لمجتمع الدراسة وبما نسبته (25%) من مجتمع الدراسة وهذه هى (أكسفورد وكامبريدج و جامعة BPP)، وكانت اهم نتائج الدراسة العثور على بعض نواب المستشارين غير المهتمين بالحرية الأكاديمية، واعتبرها مسألة تخص الأقسام الفردية وذكروا أنه تم إساءة إستخدام مفهوم الحرية الأكاديمية من قبل الأكاديميين الذين سخروها لتحريك معتقدات دينية وسياسية واقحامها مع الحريات المدنية الأُخرى، وكذلك أن الحرية الأكاديمية لها دور أقل في التعليم العالي الحديث وهى أقل سيادًا في الجامعات الحديثة (التي نشأت بعد 1992) عن الجامعات التي نشأت قبل (1992)، وأوصى الباحث بعدة أُمور أهمها أنه يجب على الجامعات مراجعة طبيعة الحرية الأكاديمية والأثار المترتبة على تجاهلها والتطوير الاستراتيجي لجامعات المملكة المتحدة وكذلك على نواب المستشارين مراجعة دعم الجامعات للحرية الأكاديمية.

وهدفت دراسة الباحثين Abu-Naser & Al Shobaki & Al Hila (2017) إلى إظهار أثر الحرية الأكاديمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الفلسطينية في محافظات غزة، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس (الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة فلسطين، جامعة غزة، جامعة الأقصى)، وأداة الدراسة كانت استبيانة طبقت على عينة عشوائية طبقية من الموظفين مكونة من (250) موظف، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحرية الأكاديمية بكافة أبعادها (التدريس، التعبير عن الرأي، البحث العلمي، اتخاذ القرار، خدمة المجتمع) وبين تعزيز المسؤولية الاجتماعية (الإدارية والإجرائية ، المجتمعية ، الأخلاقية ، الصحة الأخلاقية والبيئية والوطنية والانتماء والمعرفية والتربوية) من منظور أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وأن هناك فروقًا حسب متغير الجامعة لصالح جامعة الأزهر، وأوصى الباحثون بتوفير بيئة تنظيمية جيدة لممارسة الحرية

الأكاديمية وتعزيز الابتكار ودعم أعضاء هيئة التدريس وحثهم على القيام بأبحاث علمية متنوعة وخلاقة وتحقيق الريادة، وتشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات والندوات وإبداء آرائهم فيها بحرية تامة.

وفي دراسة أجراها Nordal (2016) بهدف المقارنة بين مفهوم الحرية الأكاديمية لدى طلاب الجامعات وبين مفهومها في وثائق اتحاد الطلاب الأوروبي European Students' Union (ESU)، وأيضا في كيفية حماية الحرية الأكاديمية للطلاب من التهديدات المختلفة، وإعتمد الباحث طريقتين لجمع المعلومات، الأولى تحليل ومراجعة الوثائق الدولية الاوروبية والثانية استخدام المقابلة شبه منظمة عبر سكايب، بسبب الموقع الجغرافي والسفر، وكانت عينة الدراسة سبعة طلاب من دول مختلفة (رومانيا، مقدونيا، فرنسا، بولندا، دنمارك، ايطاليا ولاتيفيا) ممن هم ممثلو الطلاب في (ESU) حاليين وسابقين وأشارت النتائج الى أن هناك إختلافات بين الأساليب المذكورة في الوثائق لممارسة الحرية الأكاديمية للطلبة وبين ما هو موجود على أرض الواقع فعليا، وهذا الإختلاف أدى الى تراجع ممارسة الحرية الأكاديمية للطالب وبالتالي إنعكس على تعزيز التطور العملي والتفكر النقدي للطلبة بشكل سلبي بل وأدى الى زيادة شعور اللامبالاة عند الطلبة نحو حريتهم الأكاديمية خصوصات بعد مواجهتهم لعدد من التهديدات والإحباطات من قبل عدة اطراف مثل إدارات الجامعة والمجتمع وبعض من الكادر التعليمي في الجامعة، وكتحليل للوثيقة أظهرت النتائج أن الإتحاد الأوروبي، ومن خلال ميثاقه لحقوق الإنسان الأساسية، يحمي الحرية الاكاديمية للأكاديمي رسميًا، لكنها لا تحدد محتواها ولا تحدد ما إذا كانت تشمل الطلاب، وهذا ترك فجوة والتي يمكن أن تمثل تحديات في حماية الحرية الأكاديمية للطلاب، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء أكاديمية عالمية تقوم بتقييم مستوى الحرية للطلاب في مختلف البلدان، وأن تضع مقياس للحرية الأكاديمية للطالب الجامعي تضمن حقوقه وتحميها، وكذلك إنشاء تعريف متسق للحريات والحقوق الأكاديمية للطلاب.

تهدف دراسة Esmat (2016) الى الكشف عن مدى إدراك كل من الطلاب والكادر التعليمي لمفاهيم الحرية الأكاديمية في جامعة مصر للتعليم العالي وكان أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت كلا العاملين النظري والعملي، بني الجانب النظري على دراسات نادرة خاصة بالحرية الأكاديمية، بينما بني الجانب العملي على إنتهاكات الحرية الأكاديمية في جامعة مصر للدراسات العليا، وكان السؤال الرئيسي في هذه الدراسة هو كيف يشعر الطلاب والكادر التعليمي بعوامل الحرية الأكاديمية في جامعة مصر للدراسات العاليا؟ كشفت هذه الدراسة كذلك مدى إدراك الطلاب والكادر المهني للحرية الأكاديمية المذكورة في نصوص وقوانين الحرية الأكاديمية ومدى تطبيقها فعليا والسياسة المتبعة لحماية هذه الحرية، طبقت الدراسة في كلية العلوم السياسية والاقتصادية لجامعة القاهر، وإعتمدت الدراسة المنهج النوعي وأجريت فيها (15) مقابلة متعمقة وشبه منظمة مع عينة من الطلاب و(10) من أعضاء هيئة تدريس من تخصصات أكاديمية مختلفة، توصلت الدراسة ان الحرية الأكاديمية محصورة في ثلاثة عناصر بالنسبة للمشاركين وهى: حرية البحث، حرية التعبير داخل الصف، وحرية إختيار التخصص الدراسي وكذلك الدراسية المواد، وانه هناك عناصر داخلية تهدد الحرية الاكاديمية مثل المجتمع والسياسة والاساتذة، وعناصر خارجية مثل عدم وجود مخطط لسياسات الحرية الأكاديمية للطلاب، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس كانوا يعترفون بالحرية الأكاديمية كحق يقتصر على أعضاء هيئة التدريس وليس الطلاب، وكان أهم ما أوصت به الدراسة لتحقيق سياسة فعالة للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية هو ضرورة تعديل السياسات واللوائح الداخلية للإتحاد الدولي للتعليم والتدريب والحقوق والحريات المدنية والسياسية وزيادة الوعي داخل الجامعة وبين الإدارات الجامعية والكادر التعليمي لأهمية الحرية الأكاديمية مع التركيز على توضيح الفرق بين مفهوم الحرية الأكاديمية داخل الحرم الجامعي وبين كل من الحريات الأخرى ومفهوم الإستقلالية الجامعية.

وفي دراسة Karki (2015) سعت لمعرفة مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأعضاء القيادة الأكاديمية للحرية الأكاديمية وكذلك لمعرفة دور كلية التربية في حماية الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة تريبهوفان، نيبال، ولقد إستخدم الباحث المنهج النوعي وقام بعمل دراسة حالة في كلية التربية لعينة مقصودة متنوعة مكونة من 11 شخص وتم إختيار المقابلات شبه المنظمة وتحليل الوثائق كوسائل لجمع البيانات، توصل الباحث انه الحرية الأكاديمية ضرورية لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب لإجراء الأنشطة الأكاديمية، ومع ذلك، فأن ممارسة الحرية الأكاديمية تقتصر إلى حد ما على قواعد وأنظمة إدارة الجامعة وانه لأعضاء هيئة التدريس والطلاب الحق في تكوين الجمعيات والإنضمام إليها على أساس الإهتمامات، إما التهديد الرئيسي للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب هو عدم الإستقرار السياسي ولا توجد سياسة داخلية خاصة لحماية الحرية الأكاديمية في كلية التربية.

وذكر Locher (2013) في بحث أجراه بهدف معرفة مدى تأثر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالتركيب المجتمعي الأمريكي، والذي يتكون من ثلاثة أعراق رئيسية: أفريقية وآسيوية وقوقازي، وهناك أعراق قد يضيفها آخرون مثل ان يكون لاتينيًا اوهنديًا أمريكيًا او الاختلاف الديني، استخدم الباحث النظرية العرقية النقدية CTR لسولورزانو ويوسو وهو منهج قائم على أسس نظرية للبحث عن طريق القصص المضادة، وطبق البحث على عينة مكونة من 13 أكاديمي ممثلة عن التركيبات الإجتماعية المختلفة من ثلاث جامعات وهم جامعة مينيسوتا ، وجامعة أريزونا وجامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس وأستخدم الباحث المقابلة والملاحظات الميدانية وتحليل الوثائق كسيرهم الذاتية ومنشوراتهم لجمع البيانات، وتوصل الباحث انه الحرية الأكاديمية تتأثر بالهوية الإجتماعية للأكاديمي وأنه الأكاديمي يشعر أن حريته الأكاديمية غير محمية ومهددة لإختلاف عرقه وهناك تميز وقهر قد أثر على الأكاديمي الباحث الى الحد الذي لم يعد لديه قوة الإرادة أو الطاقة للدفاع عن

حريته الأكاديمية، فالمنح الدراسية والترقية غالبًا تتأثر بالهوية الإجتماعية وأنهم معرضون للتهديد والسخرية كالتقليل من شأنهم ومن قيمة عملهم من قبل زملائهم فهم غير مرحب بهم في الوسط الأكاديمي، وأضاف الباحث ان الحرية الأكاديمية عقيدة أساسية في الولايات المتحدة، لذلك أوصى الباحث انه يجب أن يكون في التعليم العالي أيضًا عقيدة أساسية لحماية ودعم الأكاديميين من مختلف الأعراق والعمل الذي يتابعونه في الأكاديمية ومنحهم الحرية الأكاديمية وحقوقهم كاملة دون تميز والاستفادة من فوائد التنوع والإختلاف بدلا من محاربته .

دراسة Goodell (2005) والتي هدفت لمعرفة مدى إدراك إعضاء هيئة التدريس للحرية الاكاديمية وأهميتها للتعليم العالي، والكشف عن مهددات الحرية الأكاديمية لهم وعلاقة الحرية الاكاديمية بالتثبيت في الخدمة، إستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت العينة مقصودة وذلك لإختيار الحالات الغنية بالمعلومات لتطبيق دراسة متعمقة، وإختار ثلاثة طرق كأداة لجمع المعلومات وهى الملاحظة المباشرة والمقابلات المتعمقة شبه المنظمة ومراجعة الوثائق، وقد تم مقابلة ثلاثين عضوًا ممن لهم 10 سنوات وأكثر في جامعة فيرجينا كومنولث (VCU) في تخصصات متنوعة، توصل الباحث الى انه معظم افراد العينة تعتبر شيوع مظاهر الحرية الأكاديمية مهمًا في مؤسسات التعليم العالي، وكان هناك إختلاف في مدركات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وكذلك طريقة ممارستهم للحرية الأكاديمية، وذلك لأن مفهوم الحرية الأكاديمية قد تشكل بشكل شخصي للأُستاذ "أي بشكل غير رسمي" وإتفق افراد العينة أن الحرية الأكاديمية وفرت الحماية للبحث والتدريس، بينما أتفقت غالبية العينة انه المؤسسة التعلمية لا تضع قيود مهنية تجاه الحرية الاكاديمية، وان الحرية الاكاديمية مهددة من المجتمع الخارجي التي قد تنطوي على سياسية شخصية أو مجموعة من المواطنين الذين يضغطون على إدارة جامعة لطرد أستاذ لإنخراطه في بحث مثير للجدل أو تدريس أفكار لا تحظى بشعبية، وهذا ادى الى

تنحي واستقالة بعض الأكاديمين عن مناصبهم او اللجوء للتقاعد المبكر أو الإنتقال الوظيفي، وأقترح الباحث بزيادة الموارد المخصصة لأعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد وتحسين مفهوم ثقافة الحرية الأكاديمية لديهم في جامعة فرجينيا كومنولث وان الحرية بحاجة للدفاع عنها والترويج لها داخل وخارج الحرم الجامعي ولقد استشهد الباحث بتعبير لإتحاد الحريات المدنية الأمريكي (ACLU) ، "الحرية لا تستطيع ان تدافع عن نفسها.

التعقيب على الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالحصول على أكبر عدد من الدراسات المرتبطة بهذه الدراسة ومتغيراتها، والتي أجريت في بيئات مختلفة من مناحي مختلفة، حتى تتمكن الباحثة من توظيف هذه الدراسات في مجلات مختلفة من دراساتها، كإثراء الأطار النظري، أو بناء أداة الدراسة، أو مناقشة نتائج الدراسة الحالية وتفسيرها في ضوء استعراض الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية منها، وقد استطاعت الباحثة الرجوع إلى (23) دراسة مختلفة تتحدث عن الحرية الأكاديمية في الجامعات، منها (13) دراسة عربية و (10) دراسات باللغة الأنجلزية وخلال فترات زمنية مختلفة وقد حرصت الباحثة على تنوع هذه الدراسات في الزمان والمكان، وتحدثت هذه الدراسات عن مفهوم الحريات الأكاديمية مثل دراسة Nordal (2016) ودراسة عباس (2015) ودراسة Gill (2017) وهناك دراسات وصفت واقع الحرية الأكاديمية في جامعات بعض البلدان مثل دراسة Olimpieva واخرون (2020) في روسيا ودراسة Karki (2015) في نيبال ودراسة Nordal (2016) في دول الإتحاد الأوروبي ودراسة أبو شقرة والصمدي (2018) في الأردن، ودراسة حكمي (2018) في السعودية ودراسة صديق (2019) في العراق، وتحدثت ايضا الدراسات عن أهمية الحرية الأكاديمية مثل دراسة Goodell (2005) ودراسة الصالح (2019) وهناك دراسات ربطت بين الحرية والأكاديمية وعلاقتها بالأمور الأخرى مثل دراسة الدباغ والطائي (2020) الحرية الأكاديمية وتحقيق السعادة ودراسة Locher (2013) بين الحرية

الأكاديمية وتأثرها بالتركيبة المجتمعية ودراسة حكمي(2018) علاقة الحرية الأكاديمية بالأداء المهني ودراسة دراسة الأسطل (2013) العلاقة بين الحرية والأنماط القيادية، أما دراسة العساف (2018) فهدفت الى اقتراح مدونة أخلاقية للحرية الأكاديمية.

إستخدمت أغلب الدراسات الأجنبية ثلاثة طرق لجمع البيانات وهي المقابلات المتعمقة وتحليل الوثائق والملاحظة، كما تم استخدام المنهج النوعي في أغلبها، اما الدراسات العربية السابقة استخدم معظمها المنهج الوصفي وهذا يتفق مع الدراسة الحالية، كما أن أغلب الدراسات المتعلقة بالحرية الاكاديمية قامت باستخدام أداة الدراسة (الأستبانة) مما اتفقت مع هذه الدراسة، وتم الأستفادة من هذه الدراسات السابقة في تطوير أداة الدراسة الأستبانة الخاصة بهذه الدراسة ومن هذه الدراسات التي تم الأستفادة من أداتها دراسة الخرابشة (2016)، كما تم الأستفادة من الدراسات السابقة في مناقشة نتائج هذه الدراسة من حيث الأتفاق والأختلاف. ومما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها بحثت في درجة توافر الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفًا مفصلًا لإجراءات الدراسة التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، من حيث تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة(الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3 . 1 منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي، ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثًا أو قضية موجودة حاليًا يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحثة فيها، والتي تحاول الباحثة من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكونات الآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

3 . 2 مجتمع الدراسة

تألف مُجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، وذلك للفصل الثاني من العام الدّراسي 2021/2020م من (760) عضو هيئة تدريس للجامعات الآتية: جامعة القدس (397)، وجامعة فلسطين التقنية –الخضوري (168)، وجامعة بيت لحم (195).

3 . 3 عينة الدراسة

اشتملت عيّنة الدّراسة على (177) عضو هيئة تدريس من جامعات (القدس، وبيت لحم، وفلسطين التقنية– خضوري)، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من أفراد مجتمع الدراسة، وتشكل ما نسبته (23.29%) من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (1.3) توزيع أفراد العيّنة الذين تمّ تحليل استجاباتِهم حسب متغيراتهم الديموغرافية.

3 . 4 وصف متغيرات أفراد العينة

يبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة 62.1% للذكور، ونسبة 37.9% للإناث. ويبين متغير الرتبة الأكاديمية أن نسبة 29.4% محاضر، ونسبة 41.8% أُستاذ مساعد، ونسبة 23.2% أُستاذ مشارك، ونسبة 5.6% أُستاذ. ويبين متغير سنوات الخبرة أن نسبة 27.7% لـ10 سنوات فأقل، ونسبة 72.3% لأكثر من 10 سنوات. ويبين متغير نوع الكلية أن نسبة 55.9% للكليات العلمية، ونسبة 44.1% للكليات الإنسانية. ويبين متغير الجامعة ان نسبة 56.5% جامعة القدس، ونسبة 22.6% جامعة بيت لحم، ونسبة 20.9% جامعة فلسطين التقنية–خضوري.

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	110	62.1
	أنثى	67	37.9
	المجموع	177	100.0
الرتبة الأكاديمية	محاضر	52	29.4
	استاذ مساعد	74	41.8
	استاذ مشارك	41	23.2
	استاذ	10	5.6
	المجموع	177	100.0
سنوات الخبرة	10 سنوات فأقل	49	27.7
	أكثر من 10 سنوات	128	72.3
	المجموع	177	100.0
نوع الكلية	علمية	99	55.9
	انسانية	78	44.1
	المجموع	177	100.0
الجامعة	جامعة القدس	100	56.5
	جامعة بيت لحم	40	22.6
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	20.9
	المجموع	177	100.0

5.3 اداة الدراسة

لغرض التعرف الى مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم، قامت الباحثة بتطوير اداة الدراسة وهى الاستبانة بالاستعانة بالاطار النظري والدراسات السابقة مثل دراسة صديق (2019) ودراسة حكمي (2018) ودراسة قويدر وشامية (2018) ودراسة العساف (2018)، وتكونت الاستبانة التي اعدتها الباحثة من جزأين: الجزء الاول يحتوي على المعلومات العامية للمبحوثين وتضمت المتغيرات الاتية (متغير الجنس، ومتغير الرتبة الاكاديمية، ومتغير الجامعة، ومتغير سنوات الخبرة، ومتغير الكلية)، في حين اشتمل الجزء الثاني على 33 فقرة موزعة على اربعة مجالات وهى (الحرية الأكاديمية في مجال حرية التعبير (9) اسئلة – مجال التدريس (9) اسئلة – مجال اتخاذ القرارات (6) اسئلة – مجال البحث العلمي (9) اسئلة) (ملحق رقم 1)، وقد اعدت فقرات الاستبانة للاجابة حسب تدرج ليكرت الخماسي بحيث يحدد عضو هيئة التدريس درجة ممارسته لكل فقرة، واعطيت الترتيبات اللفظية قيما رقمية وكانت الدرجات موزعة كالآتي: ضعيفة جدا وبوزن(1)، وضعيفة بوزن (2)، ومتوسطة بوزن (3)، وعالية بوزن (4)، وعالية جدًا بوزن (5).

6.3 صدق الأداة

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزعت الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين. حيث طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغويًا، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية، حيث تم التعديل اللازم وحذف الفقرات الضعيفة

أو المكررة وإضافة فقرات أو أعادة صياغة بعض الفقرات واصبح عدد الفقرات (36) موزعة على المجالات الأربعة وهى (الحريـة الأكاديميـة في مجـال حريـة التعبيـر (9) اسئلة – مجـال التدريس (9) اسئلة – مجـال اتخـاذ القرارات (6) اسئلة – مجـال البحـث العلمـي (9) اسئلة) (ملحق رقم 3)، ثم تم تحويل الاستبانة الى استبانة الكترونية. من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضًا بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك التساق داخلي بين الفقرات. والجدول الأتي يبين ذلك:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.504**	0.000	13	0.364**	0.000	25	0.636**	0.000
2	0.699**	0.000	14	0.326**	0.000	26	0.723**	0.000
3	0.711**	0.000	15	0.399**	0.000	27	0.650**	0.000
4	0.530**	0.000	16	0.621**	0.000	28	0.353**	0.000
5	0.645**	0.000	17	0.708**	0.000	29	0.550**	0.000
6	0.599**	0.000	18	0.710**	0.000	30	0.528**	0.000
7	0.678**	0.000	19	0.701**	0.000	31	0.504**	0.000
8	0.682**	0.000	20	0.655**	0.000	32	0.354**	0.000
9	0.724**	0.000	21	0.608**	0.000	33	0.555**	0.000
10	0.221**	0.003	22	0.676**	0.000	34	0.574**	0.000
11	0.264**	0.000	23	0.740**	0.000	35	0.534**	0.000
12	0.442**	0.000	24	0.752**	0.000	36	0.544**	0.000

** داله احصائية عند 0.001 * داله احصائية عند 0.050

3. 7 ثبات اداة الدراسة

قامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم (0.940)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. والجدول الآتي يبين معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية.

جدول (3.3): نتائج معامل الثبات للمجالات

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
حرية التعبير عن الرأي	**9**	**0.904**
حرية التدريس	**9**	**0.762**
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	**9**	**0.902**
حرية البحث العلمي	**9**	**0.826**
الدرجة الكلية	**36**	**0.940**

8.3 متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الاتية

المتغيرات المستقلة:

1. الجنس وله مستويان: انثى، ذكر .
2. الرتبة الأكاديمية: ولها أربعة مستويات محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ.
3. سنوات الخبرة ولها مستويان: 10 سنوات فأقل، أكثر من 10 سنوات.
4. نوع الكلية وله مستويان: علمية، انسانية.

5. الجامعة ولها ثلاث مستويات: جامعة القدس، جامعة بيت لحم، جامعة فلسطين التقنية – الخضوري.

المتغير التابع

تقديرات إجابات أفراد العينة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطنية.

9.3 إجراءات الدراسة

قامت الباحثة باتباع الخطوات الآتية لجمع البيانات والمعلومات

– إطلعت الباحثة على الأدب التربوي ذي العلاقة بموضوع الدراسة من مراجع عربية وأجنبية.

– إعداد الأداة التي ستستخدم في هذه الدراسة وهي الاستبانة.

– التأكد من صدق الأداة: بحيث تم التأكد من صدق الإستبانة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ومعامل إرتباط بيرسون.

– التأكد من ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ – ألفا.

– إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

– تحديد أفراد عينة الدراسة.

– الحصول على كتاب تسهيل مهمة من عمادة الدراسات العليا في جامعة القدس الى الجامعات الاخرى.

– الحصول على موافقة من عمادة البحث في الجامعات المعنية لتوزيع الاستبانة الإلكترونية على أعضاء هيئة التدريس للعام الدارسي الثاني 2021/2020 وقد تم تزويد الباحثة بعدد أعضاء الهيئة التدرسية في الجامعات المعنية.

– تم تصميم وتوزيع أداة الدراسة الإلكترونية، (استبانة مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم) على عينة الدراسة.

– جمع الاستبانة من أفراد عينة الدراسة، تبين للباحثة أن عدد الاستبانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي (177) استبانة.

– معالجة البيانات إحصائية باستخدام (SPSS) .

3 . 10 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقامًا معينة)، وذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t– test)، واختبار تحليل التباين الأحادي، ومعامل إرتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك بإستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

نتائج الدراسة

4 . 1 تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو " **مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم**" وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها. وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات الآتية لمدى متوسطها الحسابي:

(2.33 فأقل) منخفضة (2.34 – 3.67) متوسطة (3.68 فأعلى) عالية

4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
2	**حرية التدريس**	**4.14**	**0.512**	**عالية**	**82.8**
1	**حرية التعبير عن الرأي**	**3.92**	**0.690**	**عالية**	**78.4**
4	**حرية البحث العلمي**	**3.63**	**0.631**	**متوسطة**	**72.6**
3	**حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية**	**3.60**	**0.738**	**متوسطة**	**72.0**
	الدرجة الكلية	**3.82**	**0.532**	**عالية**	**76.4**

يلاحظ من الجدول (1.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.82) وانحراف معياري (0.532) وهذا يدل على أن مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم جاءت بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (76.4%). ولقد حصل مجال حرية التدريس على أعلى متوسط حسابي ومقداره (4.14)، يليه مجال حرية التعبير عن الرأي بمتوسط حسابي (3.92) وجاءت بدرجة عالية، ومن ثم مجال حرية البحث العلمي بمتوسط حسابي (3.63)، يليه مجال حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية بمتوسط حسابي (3.60) وجاءت بدرجة متوسطة. وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال حرية التعبير عن الرأي.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية التعبير عن الرأي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	أستطيع تقديم التفسيرات العلمية المتعلقة بتخصصي الأكاديمي بكل حرية	4.35	0.732	**عالية**	87.0
6	أستطيع التعبير عن رأيي الأكاديمي بكامل الحرية	4.20	0.853	**عالية**	84.0
2	تشجع إدارة الجامعة على التفكير الحر	4.05	0.897	**عالية**	81.0
4	امارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن وضع المستوى الاجتماعي	3.97	0.822	**عالية**	79.4
3	أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن تخصصي	3.93	0.873	**عالية**	78.6
5	أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن معتقدي الديني	3.90	0.952	**عالية**	78.0
7	أستطيع التعبير عن رأيي بحرية في الاجتماعات والمناسبات العامة في الجامعة	3.77	0.932	**عالية**	75.4
8	تشجع الجامعة تنظيم اللقاءات والحوارات الحرة بين أعضاء هيئة التدريس	3.60	1.164	**متوسطة**	72.0
9	تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على تكوين قناعاتهم وآرائهم الخاصة بحرية	3.56	0.976	**متوسطة**	71.2
	الدرجة الكلية	**3.92**	**0.689**	**عالية**	**78.4**

يلاحظ من الجدول (2.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال حرية التعبير عن الرأي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.92) وانحراف معياري (0.689) وهذا يدل على أن مستوى حرية التعبير عن الرأي جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (78.4%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن (7) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرتين جاءتا بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة "أستطيع تقديم التفسيرات العلمية المتعلقة بتخصصي الأكاديمي بكل حرية " على أعلى متوسط حسابي (4.35)، ويليها فقرة " أستطيع التعبير عن رأيي الأكاديمي بكامل الحرية " بمتوسط حسابي (4.20). وحصلت الفقرة " تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على تكوين قناعاتهم وآرائهم الخاصة بكل حرية " على أقل متوسط حسابي (3.56)، يليها الفقرة " تشجع الجامعة تنظيم اللقاءات والحوارات الحرة بين أعضاء هيئة التدريس " بمتوسط حسابي (3.60).

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال حرية التدريس .

جدول(3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية التدريس

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	ألتزم بتنفيذ الخطة الدراسية المقررة مسبقا خلال الفصل	4.48	0.683	**عالية**	89.6
2	أستطيع اختيار الطريقة التي أراها مناسبة لإيصال المحتوى العلمي للطلبة دون أي قيود	4.40	0.709	**عالية**	88.0
5	أملك حرية اختيار الموضوعات ذات العلاقة بالمادة التي ادرّسها	4.34	0.818	**عالية**	86.8
4	أملك حرية اختيار المراجع للمواد التي اقوم بتدريسها	4.31	0.928	**عالية**	86.2
3	أستطيع الحديث بحرية مع طلبتي داخل قاعة المحاضرات	4.26	0.819	**عالية**	85.2
6	أملك حرية اختيار طريقة تقييم طلبتي ومنحهم العلامات التي يستحقونها دون مؤثرات خارجية	4.03	1.033	**عالية**	80.6
7	أملك حرية اختيار المساقات التي تطرح حسب تلاؤمها مع تخصصي الأكاديمي	3.98	0.892	**عالية**	79.6
8	تتيح لي الجامعة حرية نشر الحقيقة بالطريقة التي أراها مناسبة	3.91	0.967	**عالية**	78.2
9	توفِّر الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية المناسبة عند طلبها	3.60	0.937	**متوسطة**	72.0
	الدرجة الكلية	**4.14**	**0.511**	**عالية**	**82.8**

يلاحظ من الجدول (3.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال حرية التدريس أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (4.14) وانحراف معياري (0.511) وهذا يدل على أن مستوى حرية التدريس جاء بدرجة عالية، وبنسبة مؤية (82.8%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن (8) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " ألتزم بتنفيذ الخطة الدراسية المقررة مسبقا خلال الفصل " على أعلى متوسط حسابي (4.48)، ويليها فقرة " أستطيع اختيار الطريقة التي أراها مناسبة لإيصال المحتوى العلمي للطلبة دون أي قيود " بمتوسط حسابي (4.40). وحصلت الفقرة " توفِّر الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية المناسبة عند طلبها " على أقل متوسط حسابي (3.60)، يليها الفقرة " تتيح لي الجامعة حرية نشر الحقيقة بالطريقة التي أراها مناسبة " بمتوسط حسابي (3.91). وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	أملك الحرية في المشاركة بمناقشة الموضوعات المتعلقة بطبيعة عملي داخل القسم	4.04	0.862	**عالية**	80.8
2	أملك الحرية في المشاركة في اللجان العلمية على مستوى القسم	3.95	0.912	**عالية**	79.0
3	أملك الحرية في مناقشة الموضوعات المطروحة في مجلس القسم أو مجلس الكلية دون اي مؤثرات خارجية	3.95	0.845	**عالية**	79.0
4	أملك الحرية في المشاركة باتخاذ القرارات الأكاديمية المتعلقة بطبيعة عملي	3.80	0.913	**عالية**	76.0
7	تعلن ادارة الجامعة قراراتها وسياساتها بوضوح	3.59	0.956	**متوسطة**	71.8
5	أملك الحق في مناقشة قرارات إدارة الجامعة المتعلقة بي وبعملي بحرية	3.42	0.969	**متوسطة**	68.4
9	تضع ادارة الجامعة معايير عادلة للترقية	3.33	1.141	**متوسطة**	66.6
8	تطبق الجامعة الانظمة والتعليمات على الجميع دون تميز	3.30	1.175	**متوسطة**	66.0
6	أملك الحرية بمناقشة التشريعات السائدة في الجامعة وانتقادها	3.03	1.038	**متوسطة**	60.6
الدرجة الكلية		**3.60**	**0.738**	**متوسطة**	**72.0**

يلاحظ من الجدول (4.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.60) وانحراف معياري (0.738) وهذا يدل على أن مستوى حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مؤية (72%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن (4) فقرات جاءت بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " أملك الحرية في المشاركة بمناقشة الموضوعات المتعلقة بطبيعة عملي داخل القسم " على أعلى متوسط حسابي (4.04)، ويليها فقرة " أملك الحرية في المشاركة في اللجان العلمية على مستوى القسم " والفقرة " أملك الحرية في مناقشة الموضوعات المطروحة في مجلس القسم أو مجلس الكلية دون اي مؤثرات خارجية " بمتوسط حسابي (3.95). وحصلت الفقرة " أملك الحرية بمناقشة التشريعات السائدة في الجامعة وانتقادها " على أقل متوسط حسابي (3.03)، يليها الفقرة "تطبق الجامعة الانظمة والتعلمات على الجميع دون تمييز " بمتوسط حسابي (3.30).

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مجال حرية البحث العلمي.

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية البحث العلمي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	النسبة المؤية
1	أستطيع القيام بالبحث واختيار موضوعه الذي أرغب القيام به دون أية مؤثرات من إدارة الجامعة	4.34	0.769	**عالية**	86.8
5	أملك حرية اختيار المجلات العلمية التي أرغب النشر بها بحرية	4.33	0.772	**عالية**	86.6
2	تشجع الجامعة على العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي	4.16	0.824	**عالية**	83.2
4	تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المادي من مؤسسات أخرى غير الجامعة لدعم البحث العلمي	3.96	0.996	**عالية**	79.2
9	تتوافر في الجامعة كتب ومجلات ومصادر علمية حديثة تدعم قدراتي البحثية	3.54	1.071	**متوسطة**	70.8
6	توفِّر الجامعة في تشريعاتها معايير عادلة للترقية الأكاديمية	3.47	0.966	**متوسطة**	69.4
3	تدعم الجامعة مشاركتي في المؤتمرات داخل وخارج الدولة لتعزيز امكانيات البحث العلمي	3.31	1.092	**متوسطة**	66.2
8	تدعم ادارة الجامعة الانتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس ماديا	2.90	1.106	**متوسطة**	58.0
7	استطيع الحصول على اجازة التفرغ العلمي في الوقت الذي يناسبني	2.72	1.113	**متوسطة**	54.4
	الدرجة الكلية	**3.63**	**0.631**	**متوسطة**	**72.6**

يلاحظ من الجدول (5.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال حرية البحث العلمي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.63) وانحراف معياري (0.631) وهذا يدل على أن مستوى حرية البحث العلمي جاء بدرجة متوسطة، وبنسبة مؤية (72.6%).

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) أن (4) فقرات جاءت بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " أستطيع القيام بالبحث واختيار موضوعه الذي أرغب القيام به دون أية مؤثرات من إدارة الجامعة " على أعلى متوسط حسابي (4.34)، ويليها فقرة " أملك حرية اختيار المجلات العلمية التي أرغب النشر بها بحرية " بمتوسط حسابي (4.33). وحصلت الفقرة " استطيع الحصول على اجازة التفرغ العلمي في الوقت الذي يناسبني " على أقل متوسط حسابي (2.72)، يليها الفقرة "تدعم ادارة الجامعة الانتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس ماديا " بمتوسط حسابي (2.90).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

السؤال الثاني: هل تختلف متوسطات إستجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغيرات الدراسة (الجنس والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة ونوع الكلية والجامعة)؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات الآتية

نتائج الفرضية الأولى

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجنس"

تم فحص الفرضية الأولى بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب لمتغير الجنس.

جدول (6.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	ذكر	110	4.02	0.690	2.255	0.025
	أنثى	67	3.78	0.669		
حرية التدريس	ذكر	110	4.18	0.443	1.060	0.291
	أنثى	67	4.09	0.608		
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	ذكر	110	3.64	0.729	0.829	0.408
	أنثى	67	3.54	0.755		
حرية البحث العلمي	ذكر	110	3.65	0.639	0.208	0.836
	أنثى	67	3.63	0.623		
الدرجة الكلية	ذكر	110	3.87	0.509	1.332	0.185
	أنثى	67	3.76	0.565		

يتبين من خلال الجدول (6.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1.332)، ومستوى الدلالة (0.185)، أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس، وكذلك للمجالات ما عدا مجال حرية التعبير عن الرأي حيث كانت الفروق لصالح الذكور، وبذلك تم قبول الفرضية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات إستجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية "

تم فحص الفرضية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	الرتبة الأكاديمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية التعبير عن الرأي	محاضر	52	3.97	0.700
	استاذ مساعد	74	3.92	0.706
	استاذ مشارك	41	3.89	0.656
	استاذ	10	3.89	0.750
حرية التدريس	محاضر	52	4.04	0.480
	استاذ مساعد	74	4.15	0.576
	استاذ مشارك	41	4.23	0.417
	استاذ	10	4.36	0.447
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	محاضر	52	3.60	0.678
	استاذ مساعد	74	3.58	0.751
	استاذ مشارك	41	3.54	0.798
	استاذ	10	4.01	0.668
حرية البحث العلمي	محاضر	52	3.50	0.571
	استاذ مساعد	74	3.67	0.595
	استاذ مشارك	41	3.66	0.703
	استاذ	10	4.00	0.773
الدرجة الكلية	محاضر	52	3.77	0.479
	استاذ مساعد	74	3.83	0.566
	استاذ مشارك	41	3.83	0.512
	استاذ	10	4.06	0.626

يلاحظ من الجدول رقم (7.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يظهر في الجدول رقم (8.4):

جدول(8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.162	3	0.054	0.112	0.953
	داخل المجموعات	83.601	173	0.483		
	المجموع	83.764	176			
حرية التدريس	بين المجموعات	1.319	3	0.440	1.700	0.169
	داخل المجموعات	44.743	173	0.259		
	المجموع	46.062	176			
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	بين المجموعات	1.842	3	0.614	1.129	0.339
	داخل المجموعات	94.073	173	0.544		
	المجموع	95.915	176			
حرية البحث العلمي	بين المجموعات	2.449	3	0.816	2.087	0.104
	داخل المجموعات	67.689	173	0.391		
	المجموع	70.138	176			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.705	3	0.235	0.828	0.480
	داخل المجموعات	49.118	173	0.284		
	المجموع	49.823	176			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.828) ومستوى الدلالة (0.480) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α≥0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وكذلك للمجالات. وبذلك تم قبول الفرضية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير سنوات الخبرة"

تم فحص الفرضية الثالثة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول (9.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	10 سنوات فأقل	49	4.02	0.536	1.182	0.239
	أكثر من 10 سنوات	128	3.89	0.739		
حرية التدريس	10 سنوات فأقل	49	4.17	0.383	0.365	0.715
	أكثر من 10 سنوات	128	4.14	0.554		
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	10 سنوات فأقل	49	3.77	0.580	2.200	0.030
	أكثر من 10 سنوات	128	3.54	0.782		
حرية البحث العلمي	10 سنوات فأقل	49	3.83	0.471	2.999	0.003
	أكثر من 10 سنوات	128	3.56	0.669		
الدرجة الكلية	10 سنوات فأقل	49	3.95	0.395	2.230	0.028
	أكثر من 10 سنوات	128	3.78	0.570		

يتبين من خلال الجدول (9.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (2.230)، ومستوى الدلالة (0.028)، أي أنه توجد فروق بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وكذلك لمجالي حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية و حرية البحث العلمي، حيث كانت الفروق لصالح الذين خبرتهم 10 سنوات فأقل وبذلك تم رفض الفرضية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير نوع الكلية"

تم فحص الفرضية الرابعة بحساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغير نوع الكلية.

جدول (10.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغير نوع الكلية

المجال	نوع الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	علمية	99	3.98	0.645	1.120	0.264
	انسانية	78	3.86	0.742		
حرية التدريس	علمية	99	4.13	0.443	0.530	0.597
	انسانية	78	4.17	0.590		
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	علمية	99	3.61	0.658	0.096	0.923
	انسانية	78	3.60	0.833		
حرية البحث العلمي	علمية	99	3.62	0.546	0.460	0.646
	انسانية	78	3.66	0.728		
الدرجة الكلية	علمية	99	3.83	0.461	0.129	0.897
	انسانية	78	3.82	0.614		

يتبين من خلال الجدول (10.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0.129)، ومستوى الدلالة (0.897)، أي أنه لا توجد فروق بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير نوع الكلية، وكذلك للمجالات، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة.

نتائج الفرضية الخامسة

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة "

تم فحص الفرضية الخامسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة.

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة

المجال	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حرية التعبير عن الرأي	جامعة القدس	100	3.90	0.691
	جامعة بيت لحم	40	3.99	0.719
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	3.93	0.670
حرية التدريس	جامعة القدس	100	4.12	0.491
	جامعة بيت لحم	40	4.30	0.396
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	4.04	0.638
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	جامعة القدس	100	3.51	0.742
	جامعة بيت لحم	40	3.71	0.738
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	3.72	0.716
حرية البحث العلمي	جامعة القدس	100	3.53	0.587
	جامعة بيت لحم	40	3.60	0.604
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	3.98	0.670
الدرجة الكلية	جامعة القدس	100	3.77	0.504
	جامعة بيت لحم	40	3.90	0.553
	جامعة فلسطين التقنية–خضوري	37	3.92	0.573

يلاحظ من الجدول رقم (11.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي كما يظهر في الجدول رقم (12.4):

جدول(12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	بين المجموعات	0.208	2	0.104	0.216	0.806
	داخل المجموعات	83.556	174	0.480		
	المجموع	83.764	176			
حرية التدريس	بين المجموعات	1.467	2	0.733	2.862	0.060
	داخل المجموعات	44.595	174	0.256		
	المجموع	46.062	176			
حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية	بين المجموعات	1.788	2	0.894	1.652	0.195
	داخل المجموعات	94.127	174	0.541		
	المجموع	95.915	176			
حرية البحث العلمي	بين المجموعات	5.596	2	2.798	7.544	0.001
	داخل المجموعات	64.542	174	0.371		
	المجموع	70.138	176			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.888	2	0.444	1.580	0.209
	داخل المجموعات	48.935	174	0.281		
	المجموع	49.823	176			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.580) ومستوى الدلالة (0.209) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة، وكذلك للمجالات ما عدا مجال حرية البحث العلمي. وبذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

1.5 مقدمة

تضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها، وفقا لأسئلتها وفرضياتها، ثم عرضا لمجموعة من التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بناء على نتائجها.

2.5 مناقشة نتائج الدراسة

*** مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول**

السؤال الاول: ما مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم؟

جاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية بدرجة عالية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى أن أعضاء الهيئة التدرسية في الجامعات الفلسطينية تتوافر لديهم المقومات الضرورية لتطبيق مفاهيم الحرية الأكاديمية على أرض الواقع وفي مجالات عملهم المختلفة وكما ويدل على أن للإدارات الجامعية إدراك عالٍ لمفهوم الحرية الأكاديمية، ومدى أهمية توفيرها داخل الجامعات لاعضاء هيئة التدريس ليقوموا بأعمالهم على افضل وجه، فالحرية الأكاديمية من أهم أسباب تطور الجامعات، كما ترى الباحثة أن سعي الجامعة للتميز في العديد من المجالات في عصر العولمة وخصوصا في مجال النقاش الحر والتدريس لن يتحقق إلاإذا وفرت الجامعة متطلب الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدرسية بشكل كامل وقامت بحمايتهم من المؤثرات والتهديدات الخارجية بكافة انواعها.

إتفقت هذه النتيجة مع دراسة الصالح (2019) ودراسة Esmat (2016) ودراسة صديق (2019) من حيث واقع توافر الحرية الأكاديمية بشكل عام داخل الجامعات ، وكذلك تتفق نتائج الدراسة مع دراسة قويدر وشامية (2018) بان مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية في غزة جاء بدرجة موافقة كبيرة.

تختلف هذه الدراسة مع دراسة هادي (2010) حيث جاءت درجة تطبيق الحرية الأكاديمية أقل من المتوسطة وفقًا لآراء أعضاء هيئة التدريس ، ومع دراسة حمدان (2008) والتي جاء واقع الحرية الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية فيها بدرجة متوسطة بخلاف نتائج هذه الدراسة ، وكذلك مع دراسة Gill (2017) والتي توصلت ان الادارات في الجامعة لم تهتم بتعزيز الحرية الاكاديمية للاكاديمين، لكن من خلال نتائج دراسة الباحثة لاحظت ان الحرية الاكاديمية جاءت بدرجة عالية في توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس.

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالآتي:

اولًا: جاءت (حرية التدريس) في المركز الاول بدرجة عالية، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الحرية الأكاديمية مطلب رئيس لنمو عضو هيئة التدريس والذي سينعكس بالتالي على تطور الجامعة، وبناءً على ذلك تحرص الإدارات الجامعية على دعم وتوفير الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس خصوصًا في مجال حرية التدريس، فنمو عضو هيئة التدريس المهني يحتاج الى حرية كبيرة في إختيار المواد التي يدرسها وفي إختيار مراجعها وطرق وأساليب التدريس المناسبة لها، وهذا ما تسعى له الأراء التربوية الحديثة مواكبة بذلك التكنولوجيا المتجددة في المجال التربوي، جاءت درجة جميع فقرات هذا المجال عالية ما عدا فقرة واحدة، اما فقرة الالتزام بالخطة الدراسية المقررة حصلت على أعلى متوسط حسابي، وترى الباحثة أن هذا يدل إن عضو هيئة التدريس لديه المقدرة على تحديد ما يحتاجه من كتب ومراجع وأساليب تدريس وتقويم ممنهجة وتخطيط سليم لطريقة تدريس المقرر نظرًا لما توفر له من حرية منذ البداية، الفقرا ت المتعلقة بحرية الأكاديمي بتحديد إختيار أساليب ومراجع

المقررات الدراسية قد جاءت بدرجة عالية وتعزو الباحثة ذلك أن الجامعة تشجع عضو هيئة التدريس على التجدد والمواكبة والإبتعاد عن التكرار والتلقين وبهذا فهى حريصة على توفير الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس فيما يتعلق بهذا الجانب، وهذا ما ذكره صالح (2000) انه من حق عضو هيئة التدريس إختيار طريقة التدريس وموضوعات المقرر وأيضًا أن يشارك في وضع موضوعات المقرر الدراسي، كما جاءت فقرات حرية التحدث مع الطلبة وحرية تقييمهم بدرجة عالية، وترى الباحثة أن إدارة الجامعة لديها ما يكفي من الثقة بالكادر التعليمي بأن هدفه الاساسي العملية التعليمية وإنشاء شباب ذو فكر حر لديه المقدرة على التعبير عن نفسه وافكاره وأنها حريصة على تحقيق أفضل معايير الجودة في مخرجاتها من حيث المستوى العلمي، أما فقرة توفر الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية فحصلت على درجة متوسطة وتفسر الباحثة ذلك أنه بعض البحوث والمقررات وخصوصا المواد العلمية تحتاج دوما الى وسائل متجددة ومتطورة وهذا يحتاج بالتالي الى ميزانية معينة مما قد يؤثر على توافرها المتأخر او عدم المقدرة على توفيرها، فقد ذكر عمرو (1994) أنه إفتقار الجامعات للإمكانيات المادية سيؤدي الى الإكتظاظ في الصفوف وقلة توافر التجهيزات اللازمة لتدريس المقررات وبالتالي سيحد الأستاذ الجامعي من المناقشات بسبب كثرة عدد الطلبة ولكسب الوقت لشرح المقرر ضمن الإمكانيات المتاحة، وهذا جميعه يعرض الحرية الأكاديمية إلى العديد من المخاطر.

ثانيا: جاء مجال حرية التعبير عن الرأي في المرتبة الثانية بدرجة عالية، وتفسر الباحثة ذلك بأن إدارات الجامعة قد وفرت القوانين واللوائح التي تحمي حق حرية إبداء الرأي، فعضو هيئة التدريس يحتاج الحرية بشكل موسع عن المواطن العادي تناسبا مع المسؤولية التى تقع على عاتقه في بناء واصلاح المجتمع وهذا ما اكد عليه حنفي (2004) عند وصفه للجامعة بانها منبر للفكر الحر، والنقد وتبادل الآراء، فلا بد من ضمان حرية ممارسه التعبير لعضو هيئة التدريس في قاعة الدرس، والطالب في النقاش، ولا فصل بين العلم والسياسة.

بالنسبة لفقرات المجال المتعلقة بحرية تقديم التفسيرات العلمية والتعبير عن الأراء والتفكير الحر قد حصلت على أعلى متوسطات حسابية مقارنة مع فقرات المجال الأُخرى، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنّ الجامعات الفلسطينية منفتحة ولديها المقدرة على استيعاب وجهات النظر المختلفة والأراء العلمية كيفما كانت، وجاءت فقرات الحرية الاجتماعية والدينية بدرجة عالية وتفسر الباحثة أن عضو هيئة التدريس يشعر بالإندماج العميق والتآخي بين أبناء الشعب وإنصهار كل الإختلافات الفردية تحت مظلة الجامعة وهذا ما تدعمه الجامعات الفلسطينية وتعززه، أما الفقرات المتعلقة باللقاءات الحرة وتكوين القناعات الخاصة فقد جاءت بدرجة متوسطة وتعزو الباحثة ذلك أن اللقاءات الحرة عادة تكون بأعداد كبيرة وضيوف من خارج محيط الجامعة أو ربما من خارج البلاد وهذا قد يولد شعور لدى عضو هيئة التدريس ببعض الرسميات والتقييد أثناء الحوارات، وكذلك الأجواء السياسية التي تسود المجتمع الفلسطيني تعمل على تقييد الحرية في هذا المجال، وأما ماقد يؤثر على تكوين القناعات الخاصة للأكاديمي كونه ما زالت الجامعات مرتبطة ببعض القوانين والعادات والتقاليد التي يفرضها كل من المجتمع والإدارات التربوية وسياسة الدولة عليها

ثالثا: مجال حرية البحث وقد جاء بالمركز الثالث وبدرجة متوسطة وجاءت الفقرات المتعلقة بحرية إختيار مواضيع البحوث ونشرها والعمل المشترك بين أعضاء الهيئة التدرسية بدرجة عالية وتعزو الباحثة ذلك ان الجامعة تسعى للتقدم والتطور بمجال البحث العلمي وبذلك فهى تدعم عضو هيئة التدريس في البحوث وتترك له حرية الإختيار كون البحوث محكومة للتخصص، وبهذا تزيد دافعية عضو هيئة التدريس للبحث والوصول لنتائج اكثر دقة وصحة، وهذا ما يؤكد عليه ميسروب (2020) حيث ذكر أن البحث العلمي ليحقق هدفه المنشود والمتمثل بخدمة البلد والمجتمع فلابد له أن يتخلص من التسلط والدكتاتورية مع توافر الحرية الفعلية، وحصلت الفقرة المتعلقة بالحصول على الدعم المادي من خارج الجامعة بدرجة عالية وتفسر الباحثة ذلك بان

الجامعة تفتح جميع المجالات لتحقيق البحوث العلمية كونها من المتطلبات الأساسية لشروط الجودة والإعتماد وأيضا ربما للعجز المادي الذي قد يتواجد داخل الجامعة رغم أن بعض المنح قد تكون مشروطة ومحددة، أما الفقرات المتعلقة بالدعم المادي للبحوث والحصول على إجازة التفرغ فقد حصلت على أقل متوسط حسابي في الدراسة كلها وتعزو الباحثة ذلك بسبب الأزمة المالية التي تمر بها البلاد حاليا مما إنعكس على دعم البحث العلمي وبالنسبة لحصول عضو هيئة التدريس على إجازة التفرغ العلمي حسب ما يناسبه فقد جاءت بدرجة متوسطة وترى الباحثة قد يكون اضافة لما ذكر عن العجز المادي للجامعة هناك أسباب أُخرى منها أولوية الحصول على التفرغ العلمي ووجود جامعات مستعدة لاستقبال عضو هيئة التدريس تتفق مع الوقت الذي يختاره، وكذلك مقدرة الجامعة على توفير من يشغل مكان عضو هيئة التدريس خلال الإجازة وأخيرا قد يكون هناك شك من قبل الإدارة في جدوى هذه الإجازات في إنتاج بحوث متميزة من قبل الباحثين وأنه عضو هيئة التدريس سيسخر هذه الإجازة حسب الهدف المطلوب وعدم إستغلالها لخدمة مصلحته الشخصية وهذا يتفق مع ما ذكره الحريري (2010) بأن هناك من يستغل هذه الإجازة في الراحة والإستجمام والإبتعاد الكامل عن البحث العلمي والعمل الأكاديمي خلال فترة الإجازة وهناك من يتفرغ لأداء أعمال خاصة به كالأعمال الاستثمارية والتجارية وهي بعيدة تمامًا عن المجال البحثي الأكاديمي.

رابعا: مجال الحرية بأتخاذ القرارت الأكاديمية وجاءت بالمركز الرابع وبدرجة متوسطة، وحصلت الفقرات المتعلقة بحرية ابداء الرأي والمشاركة في القرارت على مستوى القسم على درجة عالية وتعزو الباحثة ذلك أن هناك أُمور مشتركة تهم القسم دون غيره يشترك فيه اعضاء هيئة التدريس وبالنظر لكونهم أكثر لقاءً ببعضهم فهذا ولد بينهم تآلف وتقارب مما زاد من مساحة الحرية وتقبل الاراء فيما بينهم اكثر، بينما حصلت الفقرات المتعلقة بحرية المناقشة مع إدارة الجامعة حول طبيعة العمل والقوانين على درجة متوسطة وتعزو الباحثة ذلك الى أن

حرية التعبير لعضو هيئة التدريس في هذا المجال تمارس ضمن أنظمة وقوانين تقوم بوضعها إدارة الجامعة منفردة فهناك لجان مختصة لوضع تلك القوانين ويكون متفق عليها، وأن هناك بعض القرارات تخضع لقانون معين لايمكن طرحه للمناقشة العامة ولا تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس المشاركة فيها، وكذلك الفقرة المتعلقة بمعايير الترقية وتطبيق الأنظمة على الجميع دون تميز حصلت على درجة متوسطة وتعزو الباحثة أنه بالرغم من أن معايير الترقية وقوانينها محددة في نظام الجامعة الداخلي وتسير وفق منهج وتدرج محدد لأعضاء الهيئة التدريسية كافة، إلا أنه قد تؤثر وجهة نظر لجنة الترقية الخاصة على المتقدمين في عملية الترقية احيانًا أو ربما يرى المبحوثون أن للاعتبارات الشخصية دور في تطبيق القوانين داخل الجامعة.

*** مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني: هل تختلف متوسطات إستجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم حسب متغيرات الدراسة (الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، ونوع الكلية، والجامعة)؟ وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله للفرضيات الآتية**

تمت مناقشة نتائج السؤال الثاني من خلال الفرضيات الصفرية المنبثقة عنه

- مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الاولى

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجنس".

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تُعزى لمتغير الجنس.

وتعزو الباحثة ذلك الى حرص الجامعة على تطبيق قوانينها بشكل عادل على كلا الجنسين وإن كلا الجنسين يشعران أنهما يعيشان في مجتمع جامعي متقارب وبيئات متشابهة في الثقافة والأعراف والعادات والمحكات الأخلاقية، وكما أن المرأة أثبتت وجودها في شتى المجالات بل وأبدعت وبهذا استحقت أن تكون مع الرجل ساوسية وأصبح حقٌ لها أن توفر الجامعة كل الامكانيات لها لتبدع وتبتكر مثل زملائها الأكاديميين، وقد تشابهت نتائج الدراسة هذه مع دراسة كل من الاسطل (2013) ودراسة منصور (2018)، وتختلف مع نتائج دراسة الصالح (2019) لوجود فروق لصالح الاناث ودراسة الخرابشة (2016) لوجود فروق لصالح الذكور.

- مناقشة نتائج الفرضية الثانية

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية".

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

وتفسر الباحثة ذلك بأن إداراة الجامعة حريصة على تحقيق العدالة داخل نظامها وأن الحرية الأكاديمية هي حق لجميع أعضاء الهيئة التدريسية دون تمييز فعضو هيئة التدريس يعلم أن الرتبة الأكاديمية ليست إمتياز

لتحديد درجة توافر الحرية الأكاديمية وإنما هي إمتياز أداري متعلق بسلم الترقيات وتضيف لصاحبها تقديرًا للذات ومكانة أكاديمية وإجتماعية أعلى، بالإضافة الى أن أعضاء هيئة التدريس تجمعهم عوامل فكرية وثقافية مشتركة، كذلك يرى عضو هيئة التدريس أن الجامعة تشجع على المنافسة الشريفة وأن باب الترقية مفتوح لهم ويعتمد على نتاجهم العلمي، فهدف الجامعات مواكبة التطور والتقدم العلمي، إتفقت نتائج الدراسة هذه مع دراسة حمدان (2008) والزبون والحجاوي (2017)، واختلفت عن نتائج دراسة خرابشة (2016) والتي كانت نتيجتها وجود فروق في الرتبة الأكاديمية لصالح الأستاذ.

- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير سنوات الخبرة".

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ولصالح الذين خبرتهم 10 سنوات فأقل.

وتعزو الباحثة ذلك لفرق العمر بينهم، فالأكاديميون الجدد قد تعاملوا مع التعليم المعاصر مما أكسبهم مهارات بحثية تتماشى مع متطلبات العصر ومشاكله إضافة الى أنهم يملكون نشاط متجدد ورغبة لإثبات أنفسهم، فهم يشعرون بأنهم يملكون بجعبتهم الكثير من البحوث والمخططات التي لم تجرب على أرض الواقع وتثبت نجاحها، كما قد يكونوا قد حصلوا على دعم إضافي من زملائهم القدامى ومن إدارة الجامعة لتشجيعهم على تطوير أنفسهم في الجامعة، وكذلك يرى عضو هيئة التدريس الأحدث أنه سيحقق رتبة أكاديمية أعلى عند تنمية قدراته

القيادية، وأيضا من الممكن أن يكون اعضاء هيئة التدريس القدماء ونظرًا للفترة الطويلة التي قضوها في الجامعة قد تعرضوا لإحباطات متعددة سواء على صعيد البحث العلمي أو المشاركة في إتخاذ القرارات الأكاديمية، مما إنعكس على شعورهم بتقييد الحرية الأكاديمية التي توفرها لهم جامعاتهم في بعض المجالات.

- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة

""لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير نوع الكلية".

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تُعزى لمتغير نوع الكلية.

وتعزو الباحثة ذلك الى أن اعضاء هيئة التدريس في كل من الكليات الإنسانية والكليات العلمية يشعرون أن الجامعة قد وفرت الحرية الأكاديمية لهم وفي جميع مجالاتها دون تمييز بينهم، مع مراعاة خصوصية نوع الكلية، خصوصًا أن جميع اقسام الجامعة محكومة لنفس التعليمات وتطبق عليها القوانين بشكل عادل، كما ان السلوك الاخلاقي للحرية الأكاديمية لا يختلف من كلية لاخرى، وايضاً كل من الكليات الإنسانية والعلمية لهما نفس الأهمية بالنسبة للجامعة، وتقدمان خدمات ذات اهمية متكافئة للمجتمع وللجامعة وايضا للبلد وبهذا توفرت لعضو هيئة التدريس الحرية الاكاديمية في كلا الكُليتين دون تفرقة بينهم. إتفقت هذه النتيجة مع دراسة حمدان (2008) ومنصور (2018).

- مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة لمدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم يعزى لمتغير الجامعة".

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم تُعزى لمتغير الجامعة.

وتعزو الباحثة ذلك الى تشابه المناخ الجامعي والقوانين الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية كما أن أعضاء هيئة التدريس تجمعهم ظروف إقتصادية وسياسية متشابهة، إضافة الى التاريخ العريق للجامعات واللقاءات المستمرة والتعاون بين أعضاء الهيئة التدرسية والندوات قد قربت الأفكار ووحدت الأهداف، وخاصة أن قوانين ومفاهيم الحرية الأكاديمية ثابتة لا تتغير من جامعة الى اخرى، بالأضافة الى ان عضو هيئة التدريس على دراية تامة بحقوقه الأكاديمية ويدرك أهمية توافر الحرية الأكاديمية ليتمكن من أداء مهامه على اكمل وجه لذلك هو حريص على المطالبة بها والدفاع عنها، ولاننسى أن جميع الجامعات الفلسطينية تهدف لرفع إسم دولة فلسطين على المستوى العربي والعالمي، ولقد أثبت اساتذة الجامعات بعدة مواقف أنهم يدٌ واحدة للدفاع عن حريتهم الأكاديمية، فهى أساس تطور الجامعات وبالتالي تقدم الشعوب والبلاد وفرض وجودهم على الصعيد المحلي والعربي والعالمي.

3.5 التوصيات:

1. تقديم الدعم المستمر لعضو هيئة التدريس وتعزيز الحرية الاكاديمية له في كافة المجالات.
2. زيادة الميزانية المخصصة من قبل الجامعات لدعم البحث العلمي ماديا عن طريق قيام ادارة الجامعة باستقطاب جهات تدعم البحث العلمي ماديا وعمل عقود شراكة مع شركات الانتاج والتصنيع والتسويق
3. تفعيل سياسة الجامعات لإستقبال عضو هيئة التدريس في إجازات التفرغ مع مراعاة تناسبها بالوقت الذي يختاره عضو هيئة التدريس، ومتابعة الأنجازات المحققة من قبل عضو هيئة التدريس.
4. إنشاء جهة مختصة داخل الجامعات لمتابعة توافر وممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وتكون على تواصل مع قسم الجودة الأكاديمية على مستوى الجامعات الفلسطينية، وكذلك قيام هذه الجهة بتعميق وتأصيل مفاهيم الحرية الأكاديمية للأكاديميين والطلبة وجميع العاملين في الجامعة
5. تشجيع رؤساء الأقسام بإشراك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، وإعتماد نظام الإنتخاب الفعلي عند إختيار المرشحين للقيادات العليا وإعادة النظر في بعض النصوص القانونية من نظام الجامعات لزيادة توافر الحرية الاكاديمية على أرض الواقع.
6. زيادة البعثات الخارجية مما يسمح بتبادل الخبرات مع الجامعات العالمية والاستفادة من تجاربهم في مجال الحرية الأكاديمية ، ودعم الأنشطة والبحوث المثيرة للجدل وعدم قمعها فهى ما يميز مجال البحث العلمي من جامعة لاخرى، والتركيز على نوعية البحوث لا كمها.
7. عمل المزيد من الابحاث في هذا المجال وتطبيقه على باقي الجامعات الفلسطينية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبراش، إبراهيم. (2010). الانقسام وأثره على الحياة الأكاديمية في فلسطين، **موقع سما الاخبارية**، السبت 18 ديسمبر 2010. تم الاسترداد في 2020/12/23.
https://samanews.ps/ar/post/83917/

الإبراهيم، عدنان رزق، وطناش، سلامة يوسف. (1994). **المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاردنية، عمان.

احمد، مظفر جواد وداود، عماد الشيخ. (2013). قياس مفهوم الحريات الأكاديمية لدى تدريسي جامعة بغداد، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج(32)، ع(13)، ص (363– 398)، كانون الاول.

الأسطل، هناء حيدر مصطفى. (2013). **الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات بمحافظات غزة وعلاقتها بنمط القيادة**، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، كلية التربية.

ابو ركبة، طلال (2013)، المطالبة بوقف كافة أشكال انتهاك الحريات الأكاديمية في فلسطين، **شبكة نوى**، فلسطينيات، تم الاسترداد في 2020/12/27 https://www.nawa.ps/ar/post/2479

البرغوثي، عماد أحمد وابوسمرة، محمود احمد. (2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، **مجلة الجامعة الاسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية. مج (15)، ع (2)، ص (1133–1155)، يونيو2007 .

البرغوثي، عمرو تاراكي، ليسا. (2006). الحرية الاكاديمية في سياقها، مقاطعة الجامعات الإسرائيلية ما زالت ضرورة أخلاقية، **مجلة حق العودة**، مج (4)، ع (15)، ص (6)، كانون الثاني 2006.

بيري، رالف بارتم. (2011). **آفاق القيمة دراسة نقدية للحضارة الانسانية**، (ترجمة: عبد المحسن عاطف سلام)، سلسلة ميراث للترجمة 1774، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

التل، سعيد (وآخرون). (1997). **قواعد التدريس فيالجامعة: دليل عملي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي**، الطبعة الأولى. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

الجرباوي، علي.(1986). **الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع: دراسة تحليلية ناقدة**، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.

الجمعية العربية للحريات الأكاديمية. (2019). **إعلان ليما بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي ديسمبر 1988**، تم الاسترداد في 2020/11/20 إعلان ليما / بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي– ديسمبر 1988(arsaf.org)

الجمعية العربية للحريات الاكاديمية. 2015. **مؤتمر الحريات الأكاديمية وحرية التعبير**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس. تم الاسترداد في 2020/12/12.

https://arsaf.org/index.php/.html

الحبيب، مصدق. (2008). الحريّة الأكاديميّة ونظام التعليم الحر المستقل، **مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي**، تم الاسترداد في 19–11–2020.
https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=121385

الحريري، خالد حسن. (2010). إجازة التفرغ العلمي للأستاذ الجامعي... لماذا وكيف؟، **موقع يمرس**، نشر في الجمهورية في 18–10–2010. تم الاسترداد في 30–7–2021.
https://www.yemeress.com/algomhoriah/1017298

حكمي، عبد الملك بن علي عثمان. (2018). **الحرية الاكاديمية وعلاقتها بالاداء المهني لأعضاء التدريس بالجامعات السعودية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك خالد، السعودية.

الحلو، غسان. (2003). المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في ابلس، **مجلة جامعة النجاح الوطنية**، فلسطين، مج (17)، ع (2)، ص (2–11).

حمدان، دانا لطفي. (2008). **العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

حنفي، حسن. (2004). **الحريات الاكاديمية في الوطن العربي اسباب الغياب وشروط الحضور**، بحوث ومناقشات المؤتمر الاول للحريات الاكاديمية في الجامعات العربية من 15–16 كانون الاول 2004، مركز عمان للنشر والتوزيع، مؤلف جماعي، عمان، الاردن، ص(226–244).

الخرابشة، عمر محمد عبد الله، (2016)، درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريسفي جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، جامعة آل البيت، المفرق، الاردن، مج (23)، ع (1/ب)، ص (373–407).

داود، عماد صلاح الشيخ. (2016). **الحريات الاكاديمية، دراسة حالة الجامعات في النظم الديمقراطية والنظم الشمولية**، الدار العثمانية ودار العلوم للنشر، عمان، الاردن.

الدباغ، مكرم منيب محمود والطائي، عادل محمد عبد الله. (2020). أبعاد الحرية االكاديمية وأثرها بتحقيق السعادة في مكان العمل: حالة دراسية في كلية النور الجامعة، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، مج(21) ع(12)، ص (356– 372).

ديكسون، جون ب. (1987). **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، (ترجمة: شعبة الترجمه في اليونسكو)، سلسلة عالم المعرفة 112، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت.

الرويلى، سعود بن عبدالله بن برد.(2015). الحرية الأكاديمية فى الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة (الحكومية – الأهلية). **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، مج (34، 163)، ج (3)، ص (803-839).

الزبون، محمد سليم، والحجاوي، راما زكي. (2017). دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، دراساتالعلوم التربوية، عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية بعنوان (**مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي**)، كلية العلوم التربوية/ الجامعة الأردنية.

زرارقة، فيروز مامي. (2015). الحرية الاكاديمية وأزمة البحث الأجتماعي في العالم العربي رؤية استشرافية لمستقبل البحث الأجتماعي، **مجلة الدراسات والبحوث الأجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 14/13 ديسمبر2015، ص (244– 255).

زروالي، وسيلة، وابريعم، سامية. (2018). درجة ممارسة الحرية الاكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مج (11)، ع (36)، ص (175–195).

الزيودي، ماجد محمد. (2016). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة للتسلط الاكاديمي وعلاقته باتجاهات الطلبة نحو الجامعة، **دراسات – العلوم التربوية: الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي**، مج (43), ع (3)، ص (1813 – 1827).

الشاوى، عدلة على محمود، و السعود، راتب سلامة. (2016). تطوير قواعد تربوية لضمان الحريات الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة، **دراسات – العلوم التربوية: الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي**، مج (45) ملحق، ص (516– 547).

الشجاع، عادل.(2016). الحريات الأكاديمية في الجامعات اليمنية، دراسة عن الحركة الطلابية والنقابية، **مؤتمر الدور المدني للجامعات العربية**، معهد السياسات بالجامعة الأميركية في بيروت، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، نوفمبر 2016، ص (81–87).

الشخيبي، علي السيد وشاكر فتحي. (2015). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية، **المجلة العربية للتربية**، مج (34)، ع (2015)، ص (53–82).

شقير، محمد احمد. (2003). الحريات الاكاديمية في الجامعات السعودية الجنبية، **مجلة الفيصل**، الرياض، السعودية، ع (325)، ص (41–49).

صالح، أحمد محمد. (2004). الحرية الأكاديمية وأسلمه المعرفة، **الحوار المتمدن**، العدد: (880– 30 / 6 / 2004). تم الاسترداد في 2021/12/18.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20057

صالح، أحمد محمد. (2000). **محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، مركز البحوث العربية بالتعاون مع المجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية: دار الأمين، القاهرة.

الصالح، محمد بن علي. (2019). الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجيمن وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس، **مجلة العلوم النفسية والتربوية**، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر مج(8)،ع (1)، ص (77–100).

الصاوي، محمد وجيه و بستان، احمد عبد الباقي. (1999). **دراسات في التعليم العالي المعاصر(اهدافه، ادارته، نظمه)**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

صديق، سيار تمر. (2019). الحرية الاكاديمية لدى اعضاء الهيئة التدرسية في جامعة دهوك وعلاقته ببعض المتغيرات من وجهة نظرهم، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية**، الموصل، العراق، مج(16)، ع(1)، ص (313–350).

صيداوي، احمد. (1991). **تاملات حول مستقبل التعليم العالي العربي في الخليج العربي**، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، عمان، ديسمبر 1991.

عباس، علاء عدنان. (2015). **دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية – جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا.

عبد الدائم، عبدالله. (1981). **التربية عبر التاريخ**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

عبد السلام، محمد. (2015). مفهوم الحرية الأكاديمية .. قراءة نقدية في المواثيق والإعلانات الدولية، **مؤسسة حرية الفكر والتعبير**، تم الاسترداد في 2020/12/15.

https://afteegypt.org/academic_freedom/2015/06/16/10406-afteegypt.html

عبد العاطي، صلاح. (2010). الحريات الاكاديمية في فلسطين، **الحوار المتمدن**، عدد (3181).

الحوار المتمدن–العدد: 3181، 2010–11–10صلاح عبد العاطي – الحريات الاكاديمية في فلسطين (ahewar.org) تم الاسترداد في 2020/12/18.

عبد الواحد، نجيب. (2019). استقلالية الجامعات: ما لها وما عليها، **النجيب**، تم الاسترداد في23–11–2020. https://najibabdulwahed.wordpress.com/

العساف، هازار نايف. (2018). **تطوير مدونة أخلاقية للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الأردنية،** (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الإدارة التربوية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمان، الأردن.

عمارة، محمد. (2007). **عبد الرحمن الكواكبي: شهيد الحرية ومجدد الإسلام**، دار الشروق للنشر، القاهرة، مصر.

عمرو، عبد الفتاح. (1994). الحريات الأكاديمية في الجامعات التونسية، **بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان.

الفريجات، غالب عبد المعطي. (2009). **التعليم العالي: واقع وطموح**، دار أزمنة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

الفيصل، سمر روحي. (1999). العمل الثقافي العربي المشترك، **مجلة المعرفة**، دمشق، سوريا: وزارة الاوقاف،مج (38)، ع(430)، ص (62–94)، تاريخ الإصدار1 يوليو 1999، تم الاسترداد من موقع الصخر ارشيف في 2021/1/2. مجلة المعرفة لسنه 1999 العدد 430(alsharekh.org)

القرني، علي بن سعد. (2012). **الحرية الاكاديمية المنطلقات القوانين والضوابط**، دراسة تحليلة نقدية معمقة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

قمبر، محمود. (2011). **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة**، الديمقراطية و التربية في الوطن العربي ، ص (135–214)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

قويدر، منال نعمان وشامية، سحر رمضان. (2018). مستوى الحرية الأكاديمية في بعض الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، مج (8)، ع (3)، ص (364–403).

ماضي، عبد الفتاح. (2012). كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية؟،**شبكة الجزيرة الاعلامية**، 2012/8/27. تم الاسترداد في 2020/12/13.

كيف يمكن حماية الحريات الأكاديمية؟ | العالم العربي | الجزيرة نت(aljazeera.net)

مدكور، علي احمد. (2000). **التعليم العالي في الوطن العربي الطريق الى المستقبل**، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة.

مرسي، محمد منير. (1977). **التعليم الجامعي المعاصر قضاياه واتجاهاته**، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة.

مركز عمان لدراسات حقوق الأنسان. (2006). **إعلان بغداد – عمان للحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية**. تم الاسترداد في 12–1–2021 https://www.achrs.org/2567/

مصطفى، عدنان. (1995). مسألة الجامعات العربية، منظور القبور الحية، **مجلة عالم الفكر**، مج (24)، ع (1 و2)، ص (15–34).

المنصوب، طارق احمد. (2009). **تقييم مستوى ممارسة "الحرية الأكاديمية في جامعة إب**، دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، كلية العلوم الإدارية – جامعة إب، اليمن.

منصور، غدير محمد. (2018). **الممارسات الأدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تعزيزها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)،كلية التربية، الجامعة الاسلامية، غزة.

مؤتمر الحريات الأكاديمية وحرية التعبير في الجامعات الفلسطينية في جامعة النجاح. (2015). موقع جامعة النجاح، تم الاسترداد في 2020/12/11.
https://www.najah.edu/ar/academic/academic-news/2015/11/24/an-najah-organizes-the-academic-freedom-and-freedom-of-expression-in-palestinian-universities-conference/

ميسروب، سفيان باكراد. (2020). اهمية الحرية الاكاديمية في المجتمع المعاصر، **مجلة أريد**. تم الاسترداد في 2021/7/31. https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/0c24247e-4c9f-47e1-b2b9-e0cbe39a5c19

نخلة، موريس. (1999). **الحريات**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

هادي، رياض عزيز. (2010). الجامعات، (النشأة والتطور، الحرية الاكاديمية، الاستقلالية)، **مركز التطوير والتعليم المستمر**، جامعة بغداد، بغداد، العراق، مج (2)، ع (2)، ص (1–82).

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان –**ديوان المظالم**. تم الاسترداد في 2020/12/15.

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 'ديوان المظالم - 'التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين خلال شهر آذار من العام 2019(ichr.ps)

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abu-Shaqra, Rawan Kheder Youssef & Smadi, Ali Mohammed Ali. (2018).The Degree of Practicing Academic Freedom at the Jordanian Public and Private Universities in the Northern Region from the Point of View of the Faculty Members, **Journal of Curriculum and Teaching,** faculty of Educational Sciences, Jadara University, Jordan, Vol. (7), No. (1), (P 186-196).

Allen, Lori. (2019). Academic Freedom in the United Kingdom, **American Association of University Professors (AAUB)**,Washington. Retrieved on 12/12/2020.

https://www.aaup.org/article/academic-freedom-united-kingdom#.YBNuk-gzbIU

Al hila, Amal A., & Al Shobaki, Mazen J., & Abu Naser, Samy S., The Effect of Academic Freedoms in Enhancing the Social Responsibility of Palestinian University Staff in the Gaza Governorates**.** (2017).**International Journal of Engineering and Information Systems (IJEAIS)** Vol. (1), Issue 5, July– 2017,(P 22-35).

Bigo, Didier. (2019).Digital Communication, Surveillance, and Academic Freedom in the Transnational Universes of Competing Homo Academicus(es) Institutions, **International Studies Perspectives,** King's College London, Sciences Po Paris, Vol. (21), Issue 1, February 2020, (P 12-17).

Cemmell, James. (2009). **Academic Freedom International Study. Burma, Colombia, Israel, Palestine and Zimbabwe,** Brussels, Education International; London, University and College Union, Published by UCU, Carlow Street, London.

Cravatts, Richard L. (2021).**Terror U: Who is Suppressing Academic Freedom in Palestinian Universities?"**

https://blogs.timesofisrael.com/terror-u-who-is-suppressing-academic-freedom-in-palestinian-universities

Deibert, Ronald J. (2019). Rescuing the Internet for Academic Freedom**,** University of Toronto, **International Studies Perspectives,** King's College London, Sciences Po Paris, Vol. (21), Issue 1, February 2020, (P 7-12).

Ese, Jo. (2019).When academia meets real life and vice versa, **European Journal of Public Health**, Vol. (29), Issue 4, (P 405), November 2019.

Esmat, Israa Medhat Tawfik. (2016). **Student Academic Freedom Policy in Egyptian Higher Education; Case Study,** The American University in Cairo School of Global Affairs and Public Policy Department of Public Policy and Administration, master thesis

Gill, J. M. R. (2017). **Academic freedom in English universities: an exploration of the views of Vice-Chancellors,** EdD Thesis, University of Derby, UK.

Gisha, (2008), https://gisha.org/ar/legal/778/.

Goodell, ZacharyGrant. (2005). **Faculty Perceptions of Academic Freedomat a MetropolitanUniversity: A case study,** EdD Thesis, Virginia Commonwealth University, UAS.

ICNL. (2020). Academic Freedom and the Freedom of Opinion and Expression, **International Center For Not-For profit Law**, United Nation, Washington. Retrieved on17-12-2020.

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Opinion/Submissions/NGOs/ICNL1.pdf

Karki, Chhatra Bahadur. (2015). **Academic Freedom for Faculty Members and Students,** A Case Study of the Faculty of Education at Tribhuvan University in Nepal, UNIVERSITETET I OSLO, Norway.

Karran, Terence. (2009). Academic freedom: in justification of a universal ideal, **Studies in Higher Education,** Vol. (34), Issue (3), Published Online: 29 Apr 2009, Retrieved on 17-12-2020. https://doi.org/10.1080/03075070802597036

Locher, Holley, M. (2013). **Academic Freedom for Whom? Experiences and Perceptions of Faculty of Color,** A Dissertation in UNIVERSITY OF MINNESOTA. USA.

Al-Momani, Randa M. (2019). Academic freedom for special education faculty members in Jordanian universities from their perspective, **academic journals,** Al-Balqa Applied University, Jordan**,** Vol. (15), Issue (12), (P. 738-750), December, 2020.

Matthew F. Pierlott. (2008)**.** Assessment and Academic Freedom in Higher Education, **research gate,** West Chester University, Retrieved on. 22/1/2021. https://www.researchgate.net/publication/265445970_Assessment_and_Academic_Freedom_in_Higher_Education

Michael, Pak S. (2007).Academic Freedom and the Liberation of the Nation's Faculty, **research gate,** West Chester University, Retrieved on. 23-1-2021. https://www.researchgate.net/publication/281684964

Mittelman James H**.** (2007). Who governs Academic Freedom in International students? International student's perspectives, **International Studies Perspectives,** Published By: Oxford University Press. Vol. (8), No. (4), (p. 358-368), November 2007.

Neave, Guy. (2000).University autonomy and academic freedom reflections and perspectives**, Higher Education Policy**, Vol. (9), Issue (4), (P. 64-83).

Nordal, Erin. (2016). **Students' academic freedom in Europe A means to an end or an end in itself?** UNIVERSITY OF OSLO, thesis master.

Olimpieva, Irina, & Ezhova, Lyubov, & Dubrovsky, Dmitry. (2020). Russian Understanding of Academic Freedom, **Center for Independent Social Research (USA)**. Retrieved on 15-1-2021.https://cisrus.org/academic-freedom-eng/

Thorens, Justin P. (1998). Academic Freedom and University Autonomy, **Prospectsjournal**, September 1998.vol. (28), No. (3), (P. 401-407).

Packham, David E. (2007).Acadmic Freedom and 21st Century European Universities, **Materials Research Centre**, University of Bath, vol. (40, 2007), (P. 331-341).

Vrielink, Jogchum & Lemmens, Paul & Parmentier, Stephan. (2011). Academic Freedom as a Fundamental Right**, Procedia - Social and Behavioral Sciences,** Dec. 2011, Vol. (13), (P. 117-141).

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة في صورتها الأولية (قبل التحكيم)

جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

خطاب الباحثة

حضرة الدكتور/ة _____ المحترم/ة

الموضوع: تحكيم استبانة

تحية طيبة، وبعد..

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس "، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية. ولأغراض هذه الدراسة قامت الباحثة بتبني استبانة تتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن المعلومات العامة عن المجيب، والقسم الثاني يتضمن (33) فقرة تتعلق بمدى توافر الحرية الاكاديمية وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس وجامعة بيت لحم، والتي تم حصرها في هذه الدراسة في المجالات الأربعة الآتية: (الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات- مجال حرية التعبير- مجال البحث العلمي- مجال التدريس)، وحسب المتغيرات الاتية (متغير الجنس ، متغير الرتبة الاكاديمية، متغير الجامعة، متغير سنوات الخبرة، ومتغير الكلية)، ونظرا لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة في هذا المجال، أرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم الاستبانة المرفقة وإبداء توجيهاتكم الكريمة سواء بحذف أو تعديل أو إضافة أية معلومات ترونها مناسبة، شاكرة لكم حسن تعاونكم.

مع الاحترام والتقدير

الباحثة: ايمان بدوي الجيلاني

المشرف: د. محمد شعيبات

جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

استبانة

حضرة السيد/ة _____ المحترم/ة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس "، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية. ولأغراض هذه الدراسة قامت الباحثة بتبني استبانة تتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن المعلومات العامة عن المجيب، والقسم الثاني يتضمن (33) فقرة تتعلق بمدى توافر الحرية الاكاديمية وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس، والتي تم حصرها في هذه الدراسة في المجالات الأربعة الآتية: (الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات- مجال حرية التعبير- مجال البحث العلمي- مجال التدريس). أرجو من حضرتك التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (x) أمام كل فقرة حسب ما يتناسب مع تقديرك، علما بأن جميع إجاباتك ستكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لحسن تعاونك

الباحثة: ايمان بدوي الجيلاني

المشرف: د. محمد شعيبات

القسم الأول: المعلومات العامة

الرجاء وضع إشارة (x)فيما ينطبق عليك:

1. **الجنس** ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

2. **الرتبة الأكاديمية** ☐ **محاضر** ☐ **استاذ مساعد**
☐ **استاذ مشارك** ☐ **أستاذ**

3. **سنوات الخبرة** ☐ **اقل من 5 سنوات** ☐ **من 5-10 سنوات**
☐ **اكثر من 10 سنوات**

4. **الكلية** ☐ **علمية** ☐ **إنسانية**

5. **الجامعة** ☐ **جامعة القدس** ☐ **جامعة بيت لحم**

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها

أرجو وضع إشارة (x)أمام الخانة التي ترونها مناسبة حسب كل فقرة، علمًا بأن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي:
الحرية الأكاديمية/ حرية أعضاء الهيئة التدريسية في ممارستهم لحقوقهم والقيام بأعمالهم وبحوثهم العلمية والتعبير عن أرائهم في مختلف المواضيع والمجالات الأكاديمية دون قيود.

المجال الأول/ الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية التعبير عن الرأي.

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
.1	**أستطيع تقديم التفسيرات العلمية المتعلقة بتخصصي الأكاديمي بكل حرية.**					
.2	**تشجع إدارة الجامعة على التفكير الحر .**					
.3	**أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن تخصصي.**					
.4	**امارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن وضعي الاجتماعي.**					
.5	**أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن معتقدي الديني.**					
.6	**أستطيع التعبير عن رأيي بكامل الحرية .**					
.7	**أستطيع التعبير عن رأيي بحرية في الاجتماعات والمناسبات العامة في الجامعة.**					
.8	**تشجع الجامعة تنظيم اللقاءات والحوارات الحرة بين أعضاء هيئة التدريس**					
.9	**تشجع الجامعة التدريسيين على تكوين قناعاتهم وآرائهم الخاصة بحرية.**					

المجال الثاني :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية التدريس:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1.	**ألتزم بتنفيذ الخطة الدراسية المقررة مسبقا خلال الفصل.**					
2.	**أستطيع اختيار الطريقة التي أراها مناسبة لإيصال المحتوى العلمي للطلبة دون أية قيود**					
3.	**أستطيع الحديث بحرية مع طلبتي داخل قاعة المحاضرات.**					
4.	**أملك حرية اختيار المراجع للمواد التي اقوم بتدريسها.**					
5.	**أملك حرية اختيار الموضوعات ذات العلاقة بالمادة التي ادرّسها.**					
6.	**أملك الحرية في تقييم طلبتي ومنحهم العلامات التي يستحقونها دون مؤثرات خارجية.**					
7.	**أملك حرية اختيار المساقات التي تطرح حسب مناسبتها لتخصصي الأكاديمي.**					
8.	**تتيح لي الجامعة حرية نشر الحقيقة بالطريقة التي أراها مناسبة.**					
9.	**توفِر الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية المناسبة عند طلبها.**					

المجال الثالث :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجـال حـريـة المشاركـة في اتخـاذ الـقـرارات الأكـاديـمـية:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
.1	**أملك الحرية بالمشاركة في مناقشة الموضوعات المتعلقة بطبيعة عملي داخل القسم.**					
.2	**أملك الحرية في المشـــاركة في اللجان العلمية على مســـتوى القسم.**					
.3	**أملك الحرية في مناقشـــة الموضـــوعات المطروحة في مجلس القسم أو مجلس الكلية دون اي مؤثرات خارجية.**					
.4	**أملك الحرية في المشـــاركة باتخاذ القرارات الأكاديمية المتعلقة بطبيعة عملي.**					
.5	**أملك الحق في مناقشة قرارات إدارة الجامعة المتعلقة بي وبعملي بحرية.**					
.6	**أملك الحرية بمناقشة التشريعات السائدة في الجامعة وانتقادها.**					

المجال الرابع :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية البحث العلمي:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1.	**أستطيع القيام بالبحث واختيار موضوعه الذي أرغب القيام به دون أية مؤثرات من إدارة الجامعة.**					
2.	**تشجع الجامعة العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.**					
3.	**تدعم الجامعة مشاركتي في المؤتمرات العلمية المتخصصة.**					
4.	**تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المادي من مؤسسات أخرى غير الجامعة.**					
5.	**أملك حرية اختيار المجلات العلمية التي أرغب النشر فيها بحرية.**					
6.	**توفِر الجامعة في تشريعاتها معايير عادلة للترقية الأكاديمية.**					
7.	**أستطيع الاتصال بدون قيود بجهات يمكنها دعمي ماديا لغايات البحث العلمي .**					
8.	**تدعم الجامعة أعضاء هيئة التدريس ماديا لإنجاز بحوثهم.**					
9.	**تتوافر في الجامعة كتب ومجلات ومصادر علمية حديثة تدعم قدراتي البحثية.**					

ملحق رقم 2

اسماء المحكمين

الأسم	الدرجة العلمية	التخصص	مكان العمل
1. محمد دبوس	دكتوراة	قياس وتقويم تربوي	جامعة الاستقلال
2. إبراهيم الصليبي	دكتوراة	مناهج وأساليب تدريس	جامعة القدس
3. رجاء زهير العسيلي	دكتوراة	ادارة تربوية	جامعة القدس المفتوحة– الخليل
4. جعفر أبو صاع	دكتوراة	ادارة تربوية	جامعة فلسطين التقنية خضوري – طولكرم
5. عفيف زيدان	دكتوراة	مناهج وأساليب تدريس	جامعة القدس
6. محمد عمران	دكتوراة	علم نفس	الانروا
7. سهيل صالحة	دكتوراة	مناهج وأساليب تدريس	جامعة النجاح الوطنية
8. جيهان البلوشي	دكتوراة	مناهج واساليب تدريس	–
9. أشرف أبو خيران	دكتوراة	مناهج وأساليب تدريس	جامعة القدس
10. يوسف حرفوش	دكتوراة	ادارة تربوية	وزارة التربية والتعليم/البيرة
11. عامر شحادة	دكتوراة	علم نفس	جامعة الاستقلال اريحا

ملحق 3

الاستبانة في صورتها النهائية (بعد التعديل)

جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

برنامج الإدارة التربوية

استبانة

حضرة السيد/ة _____ المحترم/ة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم"، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية. ولأغراض هذه الدراسة قامت الباحثة بتبني استبانة تتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن المعلومات العامة عن المجيب، والقسم الثاني يتضمن(36) فقرة تتعلق بمدى توافر الحرية الاكاديمية وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، والتي تم حصرها في هذه الدراسة في المجالات الأربعة الآتية: (الحرية الأكاديمية في مجال اتخاذ القرارات- مجال حرية التعبير- مجال البحث العلمي- مجال التدريس). أرجو من حضرتكم التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة، وذلك بوضع إشارة (x) أمام كل فقرة حسب ما يتناسب مع تقديرك، علما بأن جميع إجاباتك ستكون سرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لحسن تعاونك

¶

الباحثة: ايمان بدوي الجيلاني

المشرف: د. محمد شعيبات

القسم الأول: المعلومات العامة

الرجاء وضع إشارة (x)فيما ينطبق عليك:

6. **الجنس** ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**
7. **الرتبة الأكاديمية** ☐ **محاضر** ☐ **استاذ مساعد** ☐ **استاذ مشارك** ☐ **أستاذ**
8. **سنوات الخبرة** ☐ **اقل من 10 سنوات** ☐ **اكثر من 10 سنوات**
9. **نوع الكلية** ☐ **علمية** ☐ **إنسانية**
10. **الجامعة** ☐ **جامعة القدس** ☐ **جامعة بيت لحم جامعة** ☐ **فلسطين التقنية الخضوري**

القسم الثاني: مجالات الاستبانة وفقراتها:

أرجو وضع إشارة(x)أمام الخانة التي ترونها مناسبة حسب كل فقرة، علمًا بأن المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي:

المجال الأول/ الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية التعبير عن الرأي.

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1	**أستطيع تقديم التفسيرات العلمية المتعلقة بتخصصي الأكاديمي بكل حرية**					
2	**تشجع إدارة الجامعة على التفكير الحر**					
3	**أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن تخصصي**					
4	**امارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن وضع المستوى الاجتماعي**					
5	**أمارس حرية التعبير عن رأيي بغض النظر عن معتقدي الديني**					
6	**أستطيع التعبير عن رأيي الأكاديمي بكامل الحرية**					
7	**أستطيع التعبير عن رأيي بحرية في الاجتماعات والمناسبات العامة في الجامعة**					
8	**تشجع الجامعة تنظيم اللقاءات والحوارات الحرة بين أعضاء هيئة التدريس**					
9	**تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على تكوين قناعاتهم وآرائهم الخاصة بحرية**					

المجال الثاني :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية التدريس:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1	**ألتزم بتنفيذ الخطة الدراسية المقررة مسبقًا خلال الفصل**					
2	**أستطيع اختيار الطريقة التي أراها مناسبة لإيصال المحتوى العلمي للطلبة دون أي قيود**					
3	**أستطيع الحديث بحرية مع طلبتي داخل قاعة المحاضرات**					
4	**أملك حرية اختيار المراجع للمواد التي اقوم بتدريسها**					
5	**أملك حرية اختيار الموضوعات ذات العلاقة بالمادة التي ادرّسها**					
6	**أملك حرية اختيار طريقة تقييم طلبتي ومنحهم العلامات التي يستحقونها دون مؤثرات خارجية**					
7	**أملك حرية اختيار المساقات التي تطرح حسب تلاؤمها مع تخصصي الأكاديمي**					
8	**تتيح لي الجامعة حرية نشر الحقيقة بالطريقة التي أراها مناسبة**					
9	**توفِّر الجامعة الوسائل والتقنيات التعليمية المناسبة عند طلبها**					

المجال الثالث :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجـال حـريـة المشاركـة في اتخـاذ الـقـرارات الأكـاديـمـية:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1	**أملك الحرية في المشـاركة بمناقشـة الموضـوعات المتعلقة بطبيعة عملي داخل القسم**					
2	**أملك الحرية في المشاركة في اللجان العلمية على مستوى القسم**					
3	**أملك الحرية في مناقشة الموضوعات المطروحة في مجلس القسم أو مجلس الكلية دون اي مؤثرات خارجية**					
4	**أملك الحرية في المشاركة باتخاذ القرارات الأكاديمية المتعلقة بطبيعة عملي**					
5	**أملك الحق في مناقشـــة قرارات إدارة الجامعة المتعلقة بي وبعملي بحرية**					
6	**أملك الحرية بمناقشة التشريعات السائدة في الجامعة وانتقادها**					
7	**تعلن ادارة الجامعة قراراتها وسياساتها بوضوح**					
8	**تطبق الجامعة الانظمة والتعلمات على الجميع دون تمييز**					
9	**تضع ادارة الجامعة معايير عادلة للترقية**					

المجال الرابع :الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال حرية البحث العلمي:

الرقم	الفقرة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
1	**أستطيع القيام بالبحث واختيار موضوعه الذي أرغب القيام به دون أية مؤثرات من إدارة الجامعة**					
2	**تشجع الجامعة على العمل المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي**					
3	**تدعم الجامعة مشاركتي في المؤتمرات داخل وخارج الدولة لتعزيز امكانيات البحث العلمي**					
4	**تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المادي من مؤسسات أخرى غير الجامعة لدعم البحث العلمي**					
5	**أملك حرية اختيار المجلات العلمية التي أرغب النشر فيها بحرية**					
6	**توفِّر الجامعة في تشريعاتها معايير عادلة للترقية الأكاديمية**					
7	**استطيع الحصول على اجازة التفرغ العلمي في الوقت الذي يناسبني**					
8	**تدعم ادارة الجامعة الانتاج العلمي لاعضاء هيئة التدريس ماديا**					
9	**تتوافر في الجامعة كتب ومجلات ومصادر علمية حديثة تدعم قدراتي البحثية**					

ملحق رقم 4

تسهيل مهمة من كلية العلوم التربوية_ جامعة القدس

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Science
Graduate Studies Programs

جـامـعـة الـقـدس
كلية العلوم التربوية
برنامج الدراسات العليا

التاريخ: 24 /02 / 2021
الرقم: 21/02/108

لمن يهمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة **ايمان محمد بدوي الجيلاني** ورقمها الجامعي **(21910096)**، من تخصص ماجستير الإدارة التربوية، بدراسة تتعلق برسالة ماجستير بعنوان

" **مدى توافر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس** "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه والتعاون معها للحصول على المعلومات المطلوبة، ولتطبيق الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

د. كامل هاشم
منسق برنامج الإدارة التربوية

نسخه/ الملف

Tel 02-2799753 Fax 02-2796960 Jerusalem P.O. Box 20002

تلفون 02-2799753 فاكس 02-2796960 القدس ص.ب 20002

بسم الله الرحمن الرحيم

Al-Quds University
Faculty of Educational Science
Graduate Studies Programs

جامعة القدس
كلية العلوم التربوية
برنامج الدراسات العليا

التاريخ: 24/ 02/ 2021
الرقم: 21/02/107

د. سائد ملك المحترم
نائب رئيس جامعة فلسطين التقنية للشؤون الأكاديمية- خضوري

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الطالبة ايمان محمد بدوي الجبالي ورقمها الجامعي (21910096)، من تخصص ماجستير الإدارة التربوية، بدراسة تتعلق برسالة ماجستير بعنوان

" مدى توافر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس "

لذا يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه والتعاون معها للحصول على المعلومات المطلوبة، ولتطبيق الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

أ.د. كامل هاشم
منسق برنامج الإدارة التربوية

نسخة/ الملف

Tel:02-2799753 Fax:02-2796960 Jerusalem P.O. Box 20002

تلفون 02-2799753 فاكس 02-2796960 ص.ب 20002

BETHLEHEM UNIVERSITY
Dean of Research

Date: 18 March 2021

Re: "مدى توافر الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم أنفسهم"

Dear Ms. Eman Al-Jelani,

The above-referenced has been APPROVED following a full review by experts in the field and/ or the Research Council (RC) at Bethlehem University. The experts/ Council concluded that it is in line with Bethlehem University guidelines governing the protection of participants' rights.

Please, be advised that this approval does not grant permission to distribute the questionnaire to BU faculty and staff via email, without prior notification and approval of the DOR. This approval is valid as far as there is no change in the procedure of data collection or modification in any aspect of the research protocol. This approval does not also replace any departmental or any other approval that may be required.

Furthermore, it is anticipated that you will inform participants of the purpose of the research and explain to them the way the data will be used. Please, download the consent form from the DOR website and make sure that each participant completes the form and understand it.

Finally, Bethlehem University kindly requests that you submit either a soft or a hard copy of the final product of your research (e.g., master's thesis, publication, etc.) to the Office of Dean of Research for copy right protection and future references.

Thank you for your interest in Bethlehem University and you may have our best wishes for success in conducting this research project.

Sincerely,

Dr. Jamil Khader
Dean of Research
Professor of English

P. O. Box: 9 - Bethlehem - Palestine Tel: 274 1241 - Fax: 2744440

فهرس الجداول

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة..... 61

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم..... 63

جدول (3.3): نتائج معامل الثبات للمجالات..... 64

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم..... 68

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية التعبير عن الرأي..... 69

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية التدريس..... 71

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية..... 73

جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجال حرية البحث العلمي..... 75

جدول (6.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم حسب متغير الجنس..... 77

جدول (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية..... 79

جدول(8.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم يعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية..... 80

جدول (9.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم حسب متغير سنوات الخبرة..... 82

جدول (10.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم حسب متغير نوع الكلية..... 83

جدول (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم يعزى لمتغير الجامعة..... 85

جدول(12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة بين متوسطات استجابات أفراد عيّنة الدراسة على مدى توافر الحرية الاكاديمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظرهم انفسهم يعزى لمتغير الجامعة..... 86

فهرس الموضوعات

الإهداء .....

إقرار ..... أ

شكر وعرفان ..... ب

الملخص ..... ت

Abstract..... ج

الفصل الاول 1

1.1 المقدمة..... 1

2.1 مشكلة الدراسة..... 4

1 . 3 اسئلة الدراسة 5

1 . 4 فرضيات الدراسة 6

5.1 أهداف الدراسة..... 7

6.1 أهميّة الدّراسة 7

7.1 حدود الدّراسة :..... 8

8.1 مصطلحات الدّراسة 8

الفصل الثاني 11

1.2 الإطار النظري..... 11

1.1.2 مفهوم الحرية والحرية الأكاديمية لغةً و اصطلاحًا 11

2.1.2 نشأة الحريات الأكاديمية وتطورها التاريخي..... 15

3.1.2 تطور الحرية الأكاديمية في القوانين..... 17

1.3.1.2 لماذا الحرية الأكاديمية ؟..... 17

2.3.1.2 أهم مراحل تطور قوانين الحرية الأكاديمية عالميًا وعربيًا 18

4.1.2 أهمية الحرية الأكاديمية..... 21

5.1.2متطلبات توافر الحرية الأكاديمية 22

6.1.2 هل الحرية الاكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات مطلقة؟ أم لها حدود؟..... 25

7.1.2 تحديات ومعيقات الحرية الأكاديمية 28

1.7.1.2التحديات التي تواجهها الحرية الأكاديمية..... 28
2.7.1.2المخاطر والمعيقات التي تواجه الحريات الأكاديمية عالميًا وعربيًا..... 29
3.7.1.2.أنواع معيقات الحرية الأكاديمية 32
1.3.7.1.2 المعيقات الخارجية للحرية الأكاديمية..... 32
2.3.7.1.2 المعيقات الداخلية للحرية الأكاديمية..... 33
8.1.2 كيف يمكن تحقيق الحرية الأكاديمية ؟ 35
9.1.2 واقع الحرية الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية..... 37
الدراسات السابقة: 42
1. الدراسات باللغة العربية..... 42
2. الدراسات باللغة الإنجليزية..... 50
الفصل الثالث 59
3 . 1 منهج الدراسة..... 59
3 . 2 مجتمع الدراسة 59
3 . 3 عينة الدراسة 60
3 . 4 وصف متغيرات أفراد العينة..... 60
5.3 اداة الدراسة 62
6.3 صدق الأداة 62
3. 7 ثبات اداة الدراسة..... 64
8.3 متغيرات الدراسة: 64
9.3 إجراءات الدراسة..... 65
3 . 10 المعالجة الإحصائية..... 66
الفصل الرابع..... 67
4 . 1 تمهيد 67
1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول 67
2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني..... 76
الفصل الخامس 88

1.5 مقدمة 88

2.5 مناقشة أسئلة الدراسة 93

*** مناقشة نتائج سؤال الدراسة الأول** 88

*** مناقشة نتائج سؤال الدراسة الثاني:** 93

– مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الاولى 93

– مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الثانية 94

– مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الثالثة..... 95

– مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الرابعة 96

– مناقشة نتائج الفرضية الصفرية الخامسة 97

3.5 التوصيات: 98

المراجع 99

أولا: المراجع العربية..... 99

ثانيا: المراجع الأجنبية 106

الملاحق 109

ملحق رقم (1) 110

ملحق رقم 2.....117

ملحق 3 118

ملحق رقم 4.....123